

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Syrian Virtual University
Master of Business Administration

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الافتراضية السورية
ماجستير في إدارة الأعمال



مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي لدى المصارف السورية الخاصة

**Extent of application of International internal auditing standards in
private Banks in Syria**

(دراسة ميدانية)

بحث مقدم لنيل درجة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي MBA

إعداد الطالب: أنس نايف أبوكرم

Anas_148555

إشراف:

الأستاذ الدكتور: باسل أسعد

العام الدراسي: 2022

قرار لجنة الحكم والمناقشة:

الجامعة الافتراضية السورية

ماجستير في إدارة الأعمال

اسم الباحث: أنس أبوكرم

عنوان البحث: مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية

" مشروع بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال "

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

1- الأستاذ الدكتور:

2- الأستاذ الدكتور:

3- الأستاذ الدكتور:

تاريخ المناقشة / / 2022

الإهداء:

إلى من يمشي ورائه تاريخ طيب، ومن أحمل ذكراه في صحو عيني، ومن أتمنى لو كان قد قدر له مباركة خطواتي

والذي رحمه الله

إلى من علمتني الإصرار وحب الحياة ورحلت دون أن تعلمني عيشها دون عينيها

أمي رحمه الله

إلى الأب الروحي والرجل الحكيم والقذوة الحسنة

والد زوجتي الغالي الأستاذ نزيه

إلى القوية الرقيقة الجميلة الذكية حبيبتي ورفيقة أيامي والداعم الأكبر في كل خطواتي

زوجتي الغالية رشا

إلى السند وشقيق الوقت

أخي مالك

إلى عائلتي الصغيرة ومصدر فرحي

السيدة الغالية أملي، خلود، أسامة، راما، خالد، سهير، شمس، شام، عامر، جولي

إلى من قدما لي المشورة الحسنة والآراء القيمة

أصدقائي د. منذر/ د. سامي

إلى من شاركني رحلة المعرفة الممتعة

الصديق يوسف

إلى زملائي في الجامعة وزملائي في العمل ورفاقي الأحباء

إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث الموضع

الشكر والتقدير

إلى من أمتوا لنا الفرصة والإمكانيات لتجاوز الظروف والمسافات للحصول على العلم

لكم جزيل الشكر والاحترام والتقدير.

إدارة الجامعة الاقتراضية السورية وأعضاء الهيئة التدريسية الكرام

إلى من غمرني بلطفه ولم يدخر جهداً إلا بذله وتفضل بالإشراف على بحثي المتواضع، ولم

يتوان عن تقديم النصيح والإرشاد وأفادني بملاحظاته القيمة لتخرج هذه الرسالة إلى حيز

الوجود.

الدكتور ياسل أسعد المحترم

تحية شكر وتقدير إلى من قبلوا المشاركة في الحكم على هذا البحث وقدموا لي الملاحظات

والإرشادات السليمة.

أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل

ملخص البحث:

الطالب: أنس أبوكرم

العنوان: مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي لدى المصارف السورية الخاصة.

عام: 2022

الجامعة الافتراضية السورية

إشراف الدكتور: باسل أسعد

يهدف البحث إلى دراسة مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق لدى المصارف السورية الخاصة. من خلال تحديد مدى تطبيق معايير الصفات، ومعايير الأداء لدى إدارات التدقيق الداخلي في هذه المصارف، كما هدف إلى تحديد المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي التي تؤثر في مدى التزام إدارات التدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة بالمعايير الدولية للممارسة المهنية، للوصول إلى مقترحات تساهم في تطوير عمل إدارة التدقيق الداخلي لدى المصارف السورية الخاصة.

يتألف مجتمع الدراسة من العاملين لدى إدارات التدقيق الداخلي، ودوائر الرقابة لدى المصارف السورية الخاصة والبالغ عددها 14 مصرفاً، وقد تم توزيع 70 استبيان على عينة من العاملين في إدارات التدقيق الداخلي، ودوائر الرقابة لدى هذه المصارف، وأعضاء لجان التدقيق. وقد استخدم الباحث عدداً من الأساليب الإحصائية في برنامج SPSS لعرض وتحليل نتائج الدراسة.

خلصت الدراسة: إلى أن المصارف الخاصة السورية تطبق بمستوى جيد المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وأنها تطبق معايير الصفات بمستوى تطبيق جيد، وتطبق معايير الأداء بمستوى تطبيق جيد جداً، وأنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي.

وانتهت الدراسة: بتقديم مجموعة من الحلول والمقترحات في ضوء نتائج الدراسة، يأمل الباحث أن تؤدي إلى المساهمة في تطوير تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في القطاع المصرفي في سورية. حيث أوصت بضرورة التركيز على الدور الاستشاري لإدارات التدقيق الداخلي، وضرورة قيام المصارف الخاصة السورية بدعم الاستقلال الفعلي والظاهري لإدارات التدقيق الداخلي لديها، والعمل على تعريف المدققين الداخليين بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها، وتوفير المعرفة المناسبة للمدققين لتقييم مخاطر الاحتيال، وضرورة تنفيذ تقييمات داخلية وخارجية لنشاط التدقيق الداخلي، وأهمية الاستعانة بأشخاص مؤهلين من خارج إدارة التدقيق في حالة الافتقار للمعارف والخبرات اللازمة لتنفيذ المهام، والتأكيد على إدراج الجوانب الإيجابية لأداء الجهة الخاضعة للتدقيق ضمن نتائج مهام التدقيق الداخلي، واقتراح الباحث تنظيم دورات تخصصية بمجال التدقيق الداخلي، والتعريف بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، والعمل على إصدار معايير سورية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وتأسيس جمعية للمدققين الداخليين في سورية تعنى بشؤون المهنة.

الكلمات المفتاحية:

التدقيق الداخلي، المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، إدارة التدقيق الداخلي في المصارف.

قائمة المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
قرار لجنة الحكم والمناقشة	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
ملخص المشروع	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ز
قائمة الملاحق	ح
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
المقدمة	1
الدراسات السابقة	2
أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة	9
مشكلة البحث	10
أهمية البحث	11
أهداف البحث	11
فرضيات البحث	12
متغيرات البحث	13
منهجية البحث	15
أداة جمع البيانات وتحليلها	15
مجتمع البحث وعينة البحث	15
الفصل الثاني: التدقيق الداخلي	
تمهيد	16
طبيعة التدقيق الداخلي	17
تعريف التدقيق الداخلي	18
أنواع التدقيق الداخلي	22
الفصل الثالث: المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	
تمهيد	27
معايير الصفات ومعايير الأداء	28
معايير الصفات	28
معايير الأداء	32
مبادئ أخلاقيات المهنة	41
تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	41
الفصل الرابع: إدارة التدقيق الداخلي لدى المصارف السورية	
تمهيد	43
التدقيق الداخلي لدى المصارف	43
التدقيق الداخلي لدى المصارف السورية	44
لمحة عن المصارف الخاصة في سورية	45

46	التشريعات المرتبطة بالتدقيق الداخلي لدى المصارف في سورية
50	توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية في مجال التدقيق الداخلي في المصارف
51	المحور الأول: العلاقة بين مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي
52	المحور الثاني: العلاقة بين الإدارة التنفيذية والتدقيق الداخلي
52	المحور الثالث: التقييم لوظيفة التدقيق الداخلي
52	مجالات عمل التدقيق الداخلي في المصارف وفق توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية
52	القسم الأول: مراجعة العمليات على أساس المخاطر
54	القسم الثاني: كفاية رأس المال والسيولة
55	القسم الثالث: التقارير التنظيمية والداخلية
55	القسم الرابع: مراجعة الالتزام
55	القسم الخامس: المراجعة المالية
	الفصل الخامس: الدراسة الميدانية
57	مجتمع الدارسة
57	أساليب المعالجة الإحصائية
58	أداة الدارسة
58	صدق الاستبانة وثباتها
58	ثبات الاستبانة
60	صدق الاستبانة
67	تحليل البيانات واختبار الفرضيات
67	القسم الأول: خصائص عينة الدارسة
69	القسم الثاني: تحليل محاور الاستبيان المتعلقة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي
71	اختبار الفرضيات
71	اختبار الفرضية الرئيسية الأولى
74	خلاصة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى
74	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية
77	خلاصة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية
77	خلاصة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والثانية
78	مناقشة النتائج بمقارنة مكونات كل معيار
88	اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة
99	نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة
100	نتائج الدارسة
105	توصيات ومقترحات الدارسة
107	قائمة المراجع
107	المراجع العربية
109	المراجع الأجنبية
110	ملاحق البحث
118	Abstract

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
40	المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	1/3
44	المصارف الخاصة السورية وتاريخ مباشرتها العمل	1/4
57	نتائج اختبار ثبات الاستبيان لكل محاور الاستبيان (Reliability Statistics)	1/5
59	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محاور الاستبيان بالدرجة الكلية للمحور	2/5
67	توزيع عينة الدارسة حسب الخصائص الديموغرافية	3/5
69	درجات الإجابات وفق مقياس لا يكرت الخماسي	4/5
69	فئات تقييم مدى تطبيق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	5/5
76	مدى تطبيق كل من المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية	6/5
77	التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 1000: الأهداف الصلاحيات والمسؤوليات	7/5
78	التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2300: تنفيذ المهمة	8/5
79	التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2200: التخطيط للمهمة	9/5
80	التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 1100: الاستقلالية والموضوعية	10/5
81	التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي	11/5
82	التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2100: طبيعة العمل	12/5
83	التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2400: تبليغ النتائج	13/5
84	التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2500: متابعة سير العمل	14/5
85	التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2600: ابلاغ قبول المخاطر	15/5
85	التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 1200: المهارات والعناية المهنية اللازمة	16/5
86	التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 1300: برنامج ضمان وتحسين الجودة	17/5
88	نتيجة اختبار التباين One Way ANOVA بين فئات المؤهل العلمي	18/5
90	نتيجة اختبار التباين One Way ANOVA بين فئات التخصص المهني	19/5
93	نتيجة اختبار التباين One Way ANOVA بين فئات عدد سنوات الخبرة	20/5
96	نتيجة اختبار التباين One Way ANOVA بين فئات الشهادات المهنية	21/5

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
1	الاستبيان	109

1 الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة:

1.1 المقدمة:

نظراً للأزمات المختلفة التي تعرضت لها المصارف العالمية، والانهيارات المالية التي تعرضت لها بعض أكبر الشركات العالمية، ازداد الاهتمام مؤخراً بجودة مهنة التدقيق عموماً، كما ازداد الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي من قبل مختلف أنواع الشركات وخاصة المصارف. وتمثل هذا الاهتمام بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي وتوفير كافة المتطلبات التي تحتاجها، وذلك لما لهذه الوظيفة من أهمية كبرى في الحفاظ على رؤوس الأموال المستثمرة وتعظيم ثروة المساهمين.

وكان إنشاء معهد المدققين الداخليين مساهماً رئيساً في إضفاء الطابع المهني على التدقيق الداخلي، من خلال تطبيق مجموعة من المعايير المعترف بها دولياً، وتمكين المدققين الداخليين من خلال تطبيقها تقديم ضمانات للإدارة ولجنة التدقيق بأنهم يعملون بطريقة أخلاقية وشفافة وغير متحيزة.

حيث يتمثل الغرض من المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في توجيه الالتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي، وتوفير إطار مرجعي لأداء مجال واسع وتعزيزه من خدمات التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة، وإرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي، وتعزيز تحسين عمليات المنشأة وأعمالها.

تتألف المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية من قسمين أساسيين: معايير الصفات والتي تحدد الخصائص التي يجب توافرها في المؤسسات والأفراد الذين يمارسون التدقيق الداخلي، ومعايير الأداء والتي تتناول طبيعة التدقيق الداخلي، وتحدد معايير الجودة لقياس أداء الخدمات المقدمة.

وجد الباحث أنه من الأهمية دراسة مدى تطبيق هذه المعايير لدى المصارف الخاصة السورية، نظراً لما لها من أهمية في أداء عمل نشاط التدقيق الداخلي، كونها تمثل دليل استرشادي، وتوفر إطار مرجعي لتنفيذ مهام التدقيق وتحقيق الغاية من التدقيق الداخلي ورفع كفاءته. ولتغطية هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول، تضمن الفصل الأول استعراض للدراسات السابقة وعرض لمنهجية البحث، أما الفصل الثاني فقد تناول التدقيق الداخلي وطبيعته التي تضمنت تعريف التدقيق الداخلي واستعراض لأنواعه، واستعرض الباحث ضمن الفصل الثالث المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وتطبيقها، وخصص الباحث الفصل الرابع للتدقيق الداخلي لدى المصارف السورية، حيث استعرض أهم التشريعات المرتبطة بنشاط التدقيق الداخلي لدى المصارف السورية، والتوصيات الدولية بما يتعلق بمجالات عمل التدقيق الداخلي في المصارف، بينما ركز

الفصل الخامس على الجانب العملي والدراسة التطبيقية من خلال استعراض الأساليب الإحصائية المستخدمة وخصائص عينة الدراسة واختبار فرضيات البحث.

2.1 الدراسات السابقة:

• الدراسات باللغة العربية:

- دراسة (الحارس، 2021) بعنوان (مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها)¹:

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها المتعلقة بصفات وأداء المدقق الداخلي، واستقصاء ماهية العقوبات التي تعترض تطبيق المصارف الخاصة السورية لمعايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها.

تم توزيع (70) استبانة خلال العام 2020، على عينة من المدققين الداخليين، وموظفي إدارة المخاطر في المصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم الحصول على (41) استبانة.

توصلت الدراسة أن المصارف الخاصة السورية تطبق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وأنه يوجد العديد من المعوقات (عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي، عدم وجود معايير تدقيق داخلي خاصة بالجمهورية العربية السورية، عدم وجود إدراك كافي لأهمية معايير التدقيق الداخلي، عدم وجود جهة مسؤولة عن الإشراف على تطبيق المعايير في البنوك السورية، عدم اهتمام المدقق الخارجي بتقييم الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي، وارتفاع تكاليف تطبيق معايير التدقيق الداخلي).

- دراسة (الزبيدي، 2017) بعنوان (مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش والاحتيال)²:

هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين في مؤسسات القطاع العام العراقي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وكذلك قياس الاجراءات الفعلية للحد من الغش والاحتيال وفق هذه المعايير.

¹ الحارس، عبد الرحمن. (2021) "مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها"، مجلة

جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، المجلد 44، ص ص. 12-28.

² الزبيدي، رعد منير. (2017) "مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش والاحتيال".

رسالة ماجستير علوم في المحاسبة منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

استخدمت الدراسة أسلوب المسح الشامل بتوزيع الاستبانة على جميع العاملين في أقسام التدقيق الداخلي في المؤسسات القطاع العام العراقي محل البحث، من مديري أقسام التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين على اختلاف درجاتهم الوظيفية، والبالغ عددهم (154) هذا بالإضافة الى مدقي ديوان الرقابة المالية البالغ عددهم (20). وتوصلت الدراسة إلى التزام المؤسسات في قطاعات مختلفة (منها المصارف) بمعايير التدقيق الدولية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية والحد من الغش والاحتيال.

- دراسة (صالح و مايو، 2016) بعنوان (واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات)¹:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، وذلك من خلال تحديد درجة التوافق بين ممارسات التدقيق الداخلي في هذه الشركات مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، وتأثير بعض المتغيرات المتعلقة بنشاط التدقيق الداخلي والمتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين. تكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين والإدارة المالية في 12 شركة جزائرية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة تعالج موضوع الدراسة، وقد وزعت 70 استبانة وتم استرداد 60 استبانة تم تحليلها.

وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات مهنة التدقيق الداخلي في الشركات محل الدراسة تتوافق إلى حد كبير مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي. وذلك بسبب إدراك الهيئات العليا والمدققين الداخليين لأهمية الالتزام بهذه المعايير، ووجود إدراك من جانب مجالس الإدارة والإدارات العليا لأهمية دور نشاط التدقيق الداخلي، كما يتمتع المدققون الداخليون في الشركات الجزائرية محل الدراسة بالكفاءة المهنية ويتوفرون على المهارات اللازمة للقيام بأعمالهم كما أن استقلاليتهم تزيد من جودة أدائهم للمهام الموكلة إليهم.

- دراسة (زرعيني، 2013) بعنوان (مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في المصارف العاملة في الأردن)²:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في المصارف الاردنية، والتعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق المعايير، ومعرفة أثر المتغيرات الشخصية للمدققين في

¹صالح، يزيد، مايو، عبد الله. (2016) "واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 9، ص ص. 61-72.

²زرعيني، أحمد محمد. (2013) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في المصارف العاملة في الأردن" رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

تطبيق هذه المعايير. وكان مجتمع الدراسة المدققين في البنوك الأردنية، وعددهم (75) مدققاً. أعد الباحث استبانة تضمنت أسئلة عن المعلومات الشخصية ومدى تطبيق المعايير ومعوقات هذا التطبيق، وزعت على مجتمع الدراسة وتم الإجابة على (66) استبانة تم تحليل محتوياتها.

توصلت الدراسة إلى أن المدققين الداخليين العاملين في المصارف التجارية الاردنية يلتزمون بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ويوجد معوقات تحول دون التطبيق الكامل لهذه المعايير، أهمها انخفاض الحوافز المادية التي تشجع على استقطاب الكفاءات، قلة الدورات التدريبية وعدم اعتراف الإدارة العليا باستقلال التدقيق الداخلي.

- دراسة (مزياي، 2012) بعنوان (ممارسات التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية)¹:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد درجة توافق ممارسات التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية مع معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA). تم توزيع استبيانات على جميع مسؤولي التدقيق الداخلي، والمدققين الداخليين في المؤسسات محل الدراسة، وتم استرجاع (62) استبيان.

وتوصلت الدراسة: أن ممارسات التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة تتفق بدرجة مقبولة مع معايير التدقيق الداخلي الدولية.

- دراسة (النونو، 2009) بعنوان (مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة)²:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة وتحديد أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير، ودراسة أثر بعض المتغيرات الشخصية المتعلقة بالمدقق على تطبيق هذه المعايير.

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين، ومدراء الفروع، والمفتشين العاملين في البنوك الإسلامية البالغ عددهم (27)، وكذلك المراقبين من سلطة النقد في غزة والبالغ عددهم (10)، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل وعليه كانت عينة الدراسة هي مجتمع الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة أعد الباحث استبانة تضمنت

¹مزياي، نور الدين. (2012) "ممارسات التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد. 28/27، ص ص. 187-202.

²النونو، كمال. (2009) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة - كلية التجارة.

طلب معلومات شخصية وأسئلة تبين مدى التطبيق للمعايير ومعوقات هذا التطبيق، وزعت على مجتمع الدراسة وتم الحصول على (37) استبانة تم تحليلها.

وتوصلت الدراسة إلى: إن المصارف الإسلامية تطبق معايير التدقيق الداخلي بدرجة جيدة، وأن مدى التزام المدققين الداخليين بتطبيق معايير التدقيق الداخلي بدرجة جيدة، وهو لا يختلف باختلاف المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، كما وجد الباحث أن هناك معوقات تعيق تطبيق معايير التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية منها ارتفاع تكاليف تطبيق معايير التدقيق الداخلي وعدم وجود إدراك كاف لأهمية الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.

- دراسة (الراوي وشحروري، 1999) بعنوان (مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية)¹:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها، من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة لدى تلك البنوك مع معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن المدققين الداخليين في الولايات المتحدة .

أعدت الدراسة استبانة صممت للوفاء بأغراض الدراسة، حيث بلغ عدد العاملين في مجال التدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية (217) مدققاً وبلغ حجم العينة (200) مدققاً، وتم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة رجع منها (165) استبانة وتم تحليلها باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي،

وخلصت الدراسة إلى أن متوسط تطبيق معايير التدقيق الداخلي لدى البنوك التجارية الأردنية قد بلغ % 74.2 وهي نسبة مقبولة نسبياً، وأنه لا يوجد علاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي وحجم المصرف ممثلاً برأس ماله المدفوع، وأن المدققين الداخليين لا يرون ضرورة تطبيق معايير التدقيق الداخلي بصورة كاملة نظراً للاختلاف في البيئة المحلية في الأردن والبيئة التي يفترضها الأشخاص الذين يضعون المعايير، وأن هناك اختلافاً في تقييم المدققين الداخليين لمدى ملائمة متطلبات معايير التدقيق الداخلي تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق.

- دراسة (العمرى وعبد المغني، 2006) بعنوان (مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في المصارف التجارية اليمنية)²:

¹ الراوي، د. حكمت. شحروري، محمود. (1999) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية دراسة مسحية"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، الأردن، العدد العاشر، ص ص. 101-154.

² العمرى، أحمد. عبد المغني، فضل. (2006) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في المصارف التجارية اليمنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد. 3، المجلد. 2، ص ص. 343-368.

هدفت الدراسة: إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في المصارف التجارية اليمنية، وقياس العلاقة بينها وبين المتغيرات الشخصية للمدقق والوصول إلى المعوقات التي تمنع تطبيق هذه المعايير. يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين العاملين في المصارف التجارية اليمنية العشرة البالغ عددهم (99) مدققاً داخلياً، وأعد الباحثان استبانة تضمنت معلومات عامة حول المصرف ومعلومات شخصية وأسئلة تقيس مدى تطبيق المعايير وجهت إلى مجتمع الدراسة وتم استرداد 86 استبانة تم تحليلها. وتوصلت الدراسة إلى ضعف تطبيق معايير التدقيق الداخلي في المصارف التجارية اليمنية وذلك بسبب عدم الاهتمام من قبل الإدارات العليا والقوانين والنظم اليمنية بدور وظيفة التدقيق الداخلي، كما بينت وجود عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في المصارف التجارية اليمنية، أهمها عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في المصارف.

• الدراسات باللغة الأجنبية:

– دراسة (Madurasinghe and Tennakoon, 2020) بعنوان

(The Application of International Internal Audit Standards by Licensed Commercial Banks in Sri Lanka)¹:

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق معايير التدقيق الدولية (IIAS) لدى البنوك التجارية في سيريلانكا، من خلال تطبيق ثلاث فئات رئيسية من معايير IIAS وهي معايير الخصائص (الصفات) ومعايير الأداء ومعايير التنفيذ.

تكون مجتمع الدراسة من 26 مصرف تجاري في سيريلانكا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على (179) من إدارات التدقيق الداخلي لدى هذه البنوك.

وتوصلت الدراسة أن البنوك التجارية في سيريلانكا تطبق معايير التدقيق الداخلي بمستوى متوسط، وأنه يوجد تفاوت بين تطبيق معايير الخصائص ومعايير الأداء ومعايير التنفيذ، وبينت مستوى متوسط لتطبيق معايير الخصائص ومعايير التنفيذ، ومستوى منخفض لتطبيق معايير الأداء.

– دراسة (Khwaileh, 2013) بعنوان

¹ Madurasinghe, I.A.N.S. Tennakoon, W.D.N.S.M. (2020) The Application of International Internal Audit Standards by Licensed Commercial Banks in Sri Lanka. **Article in Wayamba Journal of Management** ,VOL. 11(1), PP. 41-54.

(The extent of the application of internal audit standard in the Jordanian private universities)¹ :

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في الجامعات الخاصة في الأردن تم توزيع (23) استبيان على المراجعين الداخليين في الجامعات محل الدراسة، كما أظهرت الدراسة أن الجامعات الخاصة في الأردن تطبق معايير التدقيق الداخلي الدولية كما بينت وجود استقلالية وموضوعية لدى المراجعين الداخليين في الجامعات الخاصة في الأردن.

- دراسة (Alsharairi and Alsharayri, 2012) بعنوان

(The operating Islamic banks in Jordan applying the international internal auditing standards)² :

(تطبيق البنوك الإسلامية في الأردن لمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق البنوك الإسلامية الأردنية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية وتحديد أهم المعوقات التي تعيق تطبيقها. صممت الدراسة استبانة تتوافق وغرض الدراسة ووزعت على كل عينة من المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق في مجالس إدارات البنوك المدروسة. استخدمت الدراسة اختبارات الإحصاء الوصفي لأغراض التحليل واستخلاص النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية الأردنية تطبق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليه بشكل عام، وأن أكثر المعايير تطبيقاً هي معايير الصفات، تليها معايير الأداء بشكل أقل. أما فيما يتعلق بمعوقات تطبيق المعايير في البنوك المدروسة، فقد بينت نتائج الدراسة أن أهم هذه المعوقات تتمثل بأن: البنوك الإسلامية لها حرية الاختيار في تطبيق هذه المعايير، طبيعة عمل هذه البنوك تعيق تطبيق هذه المعايير، قلة عدد المدققين الداخليين الكفؤين، وقلة دعم الإدارة لأنشطة التدقيق الداخلي.

- دراسة (Rahahleh, 2010) بعنوان

(Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan)¹ :

¹ Khwaileh, A (2013) "The extent of the application of internal audit standard in the Jordanian private universities", **International Journal of Education and Research**, No. 12, Vol. 1, P P. 1-14.

² Al-sharairi, A.J, Alsharayri, M. (2012)"The operating Islamic banks in Jordan applying the international internal auditing standards", **International journal of economics and finance**, Vol. 4, NO. 2, P P. 232-242.

هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على مدى إدراك المدققين الداخليين، والإدارة العليا في الشركات الأردنية للدور الحديث للتدقيق الداخلي والممارسات المهنية للتدقيق الداخلي الفعال، حيث تم توزيع استبيان على عينة من المدققين الداخليين في الشركات الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد معرفة وإدراك للدور الحديث للتدقيق الداخلي، وأنه يوجد حاجة لوجود سلطة تنظيمية تشرف على الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وإن التبنّي الإلزامي لمعايير التدقيق الداخلي سوف يساعد في تنظيم مهنة التدقيق الداخلي في الأردن والرفع من كفاءتها.

– دراسة (Burnaby et al, 2009) بعنوان:

(Usage of internal auditing standards by companies in the United States and select European countries)²:

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مجموعة من الدول الأوروبية وهي هولندا، بلجيكا، إيطاليا، بريطانيا، وإيرلندا، ومن ثم تحديد الفروق بهذا التطبيق بين هذه الدول. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على المدققين الداخليين المعتمدين من معهد المدققين الداخليين بهذه الدول، وأظهرت الدراسة وجود فروق جوهريّة في تطبيق المعايير في هذه الدول، كما أظهرت مستويات عالية من الاختلاف في تطبيق المعيار المتعلق ببرامج ضمان الجودة وبالمعيار المتعلق بقبول الإدارة للمخاطر.

– دراسة (Jantal et al, 2005) بعنوان:

(Internal auditing practices and internal control system)³:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالية الماليزية بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ومدى تأثير الالتزام بالمعايير بنظام الرقابة الداخلية في هذه الشركات. وكان

¹ Rahahleh, M. (2010)" Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan", **European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences**, issue. 20, P P. 162-180.

² BURNABY, E. ABDOLMOHAMMADI, M. HASS, S. SARENS, G. ALLEGRI, M. (2009)" Usage of Internal Auditing Standards by companies in the United States and select European countries", **Managerial Auditing Journal**, No. 9, vol. 24, PP. 835-860.

³ JANTAN, M. HARON, H. FADZIL.H. (2005)" Internal Auditing practices and internal control system", **managerial auditing journal**, issue. 8, volume. (20), PP. 844-866.

مجتمع الدراسة المدققين الداخليين العاملين في الشركات المدرجة في السوق الماليزية البالغ عددها (812) شركة،

حيث تم أخذ عينة (250) منهم، حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من التقارير السنوية لهذه الشركات وتم استخدام هذه البيانات لفحص وجود التدقيق الداخلي ووظائف المدققين الداخليين. وقد استنتجت الدراسة أن مهنية وموضوعية التدقيق الداخلي في الشركات المدرجة في السوق الماليزية للأوراق المالية تؤثر بشكل ملحوظ على كفاءة نظام الرقابة الداخلية فيها، كما أن نطاق التدقيق الداخلي والأداء المهني في أقسام التدقيق الداخلي تؤثر على سمات بيئة الرقابة الداخلية، كما استنتجت الدراسة أن إدارة قسم التدقيق الداخلي وأداء عمل التدقيق الداخلي وخطة التدقيق الداخلي والتقارير عن أعمال التدقيق الداخلي تؤثر بشكل ملحوظ على سمات تقدير المخاطر الخاصة بنظام الرقابة.

1.2.1 أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها جميعها تسعى إلى تقييم مدى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، حيث تطبق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في بعض الدول التي أجري فيها أبحاث متعلقة بالموضوع، حيث تطبق هذه المعايير في العراق (الزبيدي، 2017)، والجزائر (صالح و مايو، 2016)، قطاع غزة (النونو، 2009)، الأردن (زرعيني، 2013) و(Rahahleh, 2010)، ماليزيا (Jantal et al, 2005)، ولكن لا تطبق في اليمن (العمرى وعبد المغني، 2006)، وبينت مستوى متوسط لتطبيق معايير الخصائص ومعايير التنفيذ، ومستوى منخفض لتطبيق معايير الأداء في سيريلاونكا (Tennakoon and Madurasinghe, 2020). وبالتالي جاءت هذه الدراسة استمراراً للدراسات السابقة، من حيث التشابه في دراسة مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، والاختلاف في مجتمع الدراسة، واقتصار العينة المدروسة على أعضاء لجنة التدقيق، والعاملين في إدارات التدقيق الداخلي ودوائر الرقابة لدى المصارف الخاصة السورية. كما تتميز هذه الدراسة كونها درست مدى تطبيق كل من معايير الأداء بشكل مستقل بينما تناولتها الدراسات السابقة كمجموعة واحدة.

وتتشابه هذه الدراسة مع عدد من الدراسات التي تناولت القطاع المصرفي (الحارس، 2021)، (Tennakoon and Madurasinghe, 2020)، (زرعيني، 2013)، (Alsharairi and Alsharayri, 2012)، (النونو، 2009)، (العمرى وعبد المغني، 2006)، (الراوي وشحروري، 1999)، بينما تناولت الدراسات الأخرى قطاعات مختلفة: مؤسسات القطاع العام كما في دراسة (الزبيدي، 2017) (مزياني، 2012)، الشركات التجارية كما في دراسات: (صالح و مايو، 2016) (Rahahleh, 2010) (Burnaby et al, 2016).

2009)، الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية كما في دراسة (Jantal, et al, 2005)، الجامعات الخاصة كما في دراسة (Khwaileh, 2013).

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها لا تقتصر في حدودها على نوع معين من المصارف، كما هو الحال لدى بعض الدراسات السابقة التي اقتصر بعضها على دراسة المصارف الإسلامية فقط (Alsharairi, 2012 and Alsharayri)، (النونو، 2009)، واقتصر البعض الآخر على دراسة المصارف التقليدية فقط (Tennakoon and Madurasinghe, 2020)، (العمري وعبد المغني، 2006)، (الراوي وشحروري، 1999)، بل تشمل هذه الدراسة كافة أنواع المصارف الخاصة العاملة في البيئة المصرفية السورية سواءً إسلامية أو تقليدية.

كما تتميز هذه الدراسة بتحديد المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي التي تؤثر في مدى التزام إدارات التدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة بالمعايير الدولية للممارسة المهنية، بينما تضمن بعض الدراسات المتغيرات الشخصية التي تؤثر في مدى الالتزام بتطبيق المعايير في بيئات عمل مختلفة: الشركات التجارية في الجزائر (صالح و مايو، 2016) القطاع المصرفي الإسلامي في قطاع غزة (النونو، 2009)، القطاع المصرفي الأردني (زرعيني، 2013)، (الراوي وشحروري، 1999).

وتضيف الدراسة في جزئها النظري ما يتعلق بالتدقيق الداخلي لدى المصارف، والتشريعات النازمة لعمل إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف السورية، وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية في مجال التدقيق الداخلي لدى المصارف.

3.1 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي الآتي:

ما مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؟
ومنها ينبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل تطبق المصارف الخاصة في سورية معايير الصفات الواجب مراعاتها في أعمال التدقيق؟
- 2- هل تطبق المصارف الخاصة في سورية معايير الأداء الواجب مراعاتها في أعمال التدقيق؟
- 3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (المؤهل العلمي -التخصص المهني- عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية)؟

4.1 أهمية البحث:

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال التأكيد على أهمية توفر التطبيق السليم للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وكذلك التزام المدققين الداخليين في المصارف بمعايير الاداء المهني، وإبراز أهمية هذه المعايير لما في ذلك من أهمية في تحسين أداء المدقق الداخلي، وزيادة مصداقيته، وتحقيق الهدف من وجوده، الأمر الذي تنعكس آثاره علي تطوير أداء المصارف المالي والفني بما يحقق مقومات تقدمها ونجاحها واستمرارية وجودها ودعمها للاقتصاد الوطني.

كما تبين من وجهة نظر الباحث ومن خلال استعراض عدد من الدراسات السابقة في نفس مجال البحث، قلة عدد الأبحاث التي تناولت موضوع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي السوري.

كما تضيف الدراسة في جزئها النظري ما يتعلق بالتدقيق الداخلي لدى المصارف، والتشريعات النازمة لعمل إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف السورية، وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية في مجال التدقيق الداخلي لدى المصارف.

5.1 أهداف البحث:

يهدف البحث في قسمه النظري إلى الوقوف على طبيعة عمل التدقيق الداخلي، والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي باستخلاصها مما اقترحه المؤسسات المهنية، وما اقترحه الكتابات والدراسات السابقة، وطبيعة إدارة التدقيق الداخلي لدى المصارف السورية (هيكلتها، آلية وضوابط عملها).

كما يهدف القسم التطبيقي إلى دراسة مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق لدى المصارف السورية الخاصة من خلال ما يلي:

- تحديد مدى تطبيق معايير الصفات لدى إدارات التدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة
- تحديد مدى تطبيق معايير الأداء لدى إدارات التدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة
- تحديد المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي التي تؤثر في مدى التزام إدارات التدقيق الداخلي في المصارف السورية الخاصة بالمعايير الدولية للممارسة المهنية
- الوصول إلى مقترحات تساهم في تطوير عمل إدارة التدقيق الداخلي لدى المصارف.

6.1 فرضيات البحث:

• الفرضية الرئيسية الأولى:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معايير الصفات الواجب مراعاتها في أعمال التدقيق، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1000 (الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات)

- لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1100 (الاستقلالية والموضوعية)

- لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1200 (المهارات والعناية المهنية اللازمة)

- لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1300 (برنامج ضمان الجودة وتحسينها)

• الفرضية الرئيسية الثانية:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معايير الأداء الواجب مراعاتها في أعمال التدقيق، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2000 (إدارة نشاط التدقيق الداخلي)

- لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2100 (طبيعة العمل)

- لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2200 (التخطيط للمهمة)

- لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2300 (تنفيذ المهمة)

- لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2400 (تبليغ النتائج)

- لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2500 (متابعة سير العمل)

- لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2600 (إبلاغ قبول المخاطر)

• الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (المؤهل العلمي -التخصص المهني-عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية) وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى إلى المؤهل العلمي

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى إلى التخصص المهني

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى إلى الحصول على شهادة مهنية.

7.1 متغيرات البحث:

من خلال فرضيات البحث، يمكن اشتقاق المتغير التابع موضوع البحث، والمتغيرات المستقلة وفق ما يلي:

المتغير التابع: مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

أما المتغيرات المستقلة: 1-تطبيق المصارف الخاصة السورية معايير الصفات من المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، 2-تطبيق المصارف الخاصة السورية معايير الأداء من المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، 3 -المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (المؤهل العلمي -التخصص المهني-عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية).

ويظهر الشكل التالي متغيرات البحث، بعد ترميزها بما يبين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:



الشكل (1/1) متغيرات البحث من إعداد الباحث

8.1 منهجية البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في البحث، حيث تعبر منهجية الدراسة عن الخطوات التي يتبعها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم اتباع الخطوات المنهجية التالية:

- 1- تحديد مشكلة الدراسة من خلال الاطلاع على ما قدمته الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وواقع بيئة الأعمال في مجتمع الدراسة؛ لتكوين إطار معرفي شامل يمكن الباحث من الإلمام بكافة جوانب المشكلة البحثية.
- 2- تحديد الإطار النظري للدراسة، اتساقاً مع مشكلة الدراسة وأهدافها، بعد الاطلاع على المراجع النظرية والواقع العملي في المصارف الخاصة السورية.
- 3- تحديد فروض الدراسة التي تمثل حلاً مقترحة لمشكلة الدراسة، والتي تربط بين متغيراتها.
- 4- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، حيث إنَّ مجتمع الدراسة هو المصارف السورية الخاصة، أما عينة الدراسة، فهي العاملون في إدارات التدقيق الداخلي ودوائر الرقابة لدى هذه المصارف.
- 5- جمع المعلومات والبيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة بالاعتماد على استبيان وزع على عينة الدراسة.
- 6- التحقق من فروض الدراسة من خلال التحليل وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة، لاختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة، وصولاً إلى النتائج والتوصيات المناسبة.

9.1 أداة جمع البيانات وتحليلها:

تم جمع البيانات من خلال توزيع استبيان معد لأغراض البحث، وفق محاور الدراسة ومتغيراتها على عينة البحث، حيث تتوقف درجة الدقة فيه على أمانة المستجيب ومصادقيته. وتم تحليل النتائج من خلال برنامج SPSS للتحليل الإحصائي وإجراء الاختبارات المناسبة والضرورية لموضوع البحث.

10.1 مجتمع البحث وعينة البحث:

مجتمع الدراسة هو العاملون في إدارات التدقيق الداخلي ودوائر الرقابة لدى المصارف السورية الخاصة، أما عينة الدراسة، فهي كامل مجتمع الدراسة من العاملين في إدارات التدقيق الداخلي ودوائر الرقابة لدى هذه المصارف والذين يقدر عددهم ب 70 (14*5) متوسط تقريبي لعدد العاملين في مجال التدقيق الداخلي لدى المصارف).

2 الفصل الثاني: التدقيق الداخلي

1.2 تمهيد:

نظراً للتطورات التي حدثت في مجال الأعمال بشكل عام، ومجالات المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، تطور التدقيق الداخلي ليصبح أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً، إذ أصبح يشمل جميع مجالات عمل الشركات المالية والتشغيلية، ونظراً للتوسع الكبير في حجم الأعمال، وكبر أحجام الشركات، وتوسعها الجغرافي، وزيادة التعقيد في العمليات، ولامركزية الإدارة، والتغيرات التكنولوجية المتسارعة، والتطورات الكبيرة التي تحدث في المجالات المالية والإدارية، وزيادة حدة المنافسة بين المنظمات، وبالتالي عدم قدرة وتفرغ الإدارة للقيام بالوظائف الرقابية والتدقيقية المنوط بها.

تعد وظيفة التدقيق الداخلي اليوم من الوظائف المهمة في المنظمات، كما ازدادت الحاجة إليها بسبب اعتماد المدقق الخارجي على العينات الإحصائية، وحدث تركيز كبير على ظاهرة الاحتيال المالي والغش والتلاعب بشكل عام.

وازداد الاهتمام مؤخراً بجودة خدمات مهنة التدقيق بفرعيه الداخلي والخارجي، خاصةً بعد الفضائح المالية التي تعرضت لها بعض أكبر الشركات العالمية، وترتب على ذلك إفلاس وانحيار تلك الشركات.

بناءً على ما سبق تنامي الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي من قبل مختلف أنواع الشركات وخاصة المساهمة منها . وقد تمثل هذا الاهتمام في نواحي متعددة، يأتي في مقدمتها تزايد الاهتمام بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي وتوفير كافة المتطلبات التي يحتاجها، وذلك لما لهذه الوظيفة من أهمية كبرى في الحفاظ على رؤوس الأموال المستثمرة وتعظيم ثروة المساهمين، فضلاً عن دورها في تمكين الشركات من الاحتفاظ بأصول سليمة تضمن حقوق الدائنين.

كما توسع دور التدقيق الداخلي كجزء أساسي من نظام الرقابة الداخلية في المنشأة، وتعددت أنواعه إلى: التدقيق المالي، وتدقيق الالتزام، والتدقيق التشغيلي، والتدقيق الإداري، والتدقيق البيئي.

وكما يذكر عبد الوهاب أنه بعد إصدار معهد المدققين الداخليين المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وشهادة مدقق داخلي معتمد، أصبح لهذه المهنة كل المقومات لتكون مهنة حقيقية.¹

¹ عبد الوهاب، سامي. (2019) "أثر جودة التدقيق الداخلي في إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية ص 38.

2.2 طبيعة التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق أحد فروع المعرفة الاجتماعية، التي تتأثر في نشأتها وتطورها بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، والتي تهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد وأصحاب المصالح.

لقد كان للتدقيق خلال القرنين الماضيين أثر واضح على العمليات المالية، حيث ازدادت أهميتها خلال نصف القرن الماضي، من حاجة الأشخاص إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراتهم، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى تغيرات هائلة ناتجة عن الفضائح المالية في منظمات الأعمال وقد ترتب على ذلك قيام المؤسسات الدولية بوضع إطار جديد للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي¹. وعلى الرغم من أن التدقيق الداخلي يمارس كوظيفة منذ قرون عدة إلا أن الاعتراف به كمهنة حديثة قد بدأ خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وأدى الاعتراف بالتدقيق الداخلي كمهنة إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941.

حيث عُدَّت وظيفة التدقيق الداخلي في بداية القرن العشرين امتداداً للتدقيق الخارجي، وركّزت بشكل أساسي على تدقيق الضوابط المالية، ولكن توسّع التدقيق الداخلي من هذا النطاق الضيق إلى نطاق أوسع تناول فيه تقييم مجالات أخرى، تتضمن: التدقيق التشغيلي، والإداري، والمالي، والامثال للاستجابة لتغير احتياجات الأعمال التجارية، وتعدّ هذه الأعمال، والحاجة إلى تحسينها، وتوسّع نطاق التدقيق الداخلي مؤخراً؛ ليشمل الاستشارات والتأكيد على إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.

تعددت المفاهيم والآراء حول طبيعة التدقيق الداخلي والبعض يعتبرها أسلوب عملي أو خطة تنظيمية، وآخرون يعتبرونها وظيفة إدارية حتمية.

كما يبين الوردات أن وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر عملية سلوكية، نظراً لارتباطها بالسلوك والتصرف الإنساني حيث أن طرفيها المدقق، والخاضع للتدقيق هم أفراد من البشر، كما أنها سلوكية أيضاً لأن هدفها التأثير في السلوك أو التصرف عن طريق خضوع الأفراد أو تصرفاتهم للفحص والتقييم، ومن هنا إن نجاح عملية التدقيق لا يتوقف على الاهتمام بخصائص العمل الذي يتم تدقيقه فحسب بل خصائص الأفراد الذين يقومون بتنفيذ هذا العمل².

¹ الوردات، خلف عبد الله. (2017). "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص. 21.

² الوردات، خلف عبد الله. (2017) مرجع سبق ذكره، ص. 22.

وأصبح ينظر للمفهوم الحديث للتدقيق الداخلي بأنه ضرورة لمواكبة التطورات المعاصرة، من خلال دوره في تحسين فعالية إدارة المخاطر المرتبطة بالأعمال، وإضافة قيمة للمنشأة بتقوية نظام الرقابة الداخلية، وتقليل المخاطر.

1.2.2 تعريف التدقيق الداخلي:

عرف القاضي وآخرون التدقيق الداخلي بأنه: نشاط مستقل استشاري موضوعي ومطمئن، يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحسينها، ويساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسين فعاليتها¹.

كما عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (The Institute Of Internal Auditors _ IIA) التدقيق الداخلي بأنه: " نشاط مستقل، موضوعي، يقدم تأكيدات، واستشارات، تم تصميمه لإضافة قيمة للمؤسسة، وتحسين عملياتها، ومساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال الالتزام بمنهج نظامي منضبط لتقييم وتحسين فاعلية كل من: إدارة المخاطر (Risk Management)، والرقابة (Control)، وعمليات الحوكمة (Governance Process)"²

الجوانب الرئيسية التي يتضمنها التعريف:

أ. صفات نشاط التدقيق الداخلي

ب. الأهداف الرئيسية للتدقيق الداخلي

ج. المنهجية الواجب اتباعها لدى وحدات التدقيق الداخلي.

وسيتم استعراض هذه الجوانب بشكل تفصيلي في الفقرات التالية:

1.1.2.2 صفات نشاط التدقيق الداخلي:

يتضح من تعريف التدقيق الداخلي الذي تم الإشارة ضمن الفقرة السابقة، أن نشاط التدقيق الداخلي يتمتع

بأربع صفات هي:

1- الاستقلالية:

¹ القاضي، حسين. دحدوح، حسين. قريط، عصام. (2015) "التدقيق الداخلي"، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص.

²Institute of Internal Auditors (IIA), (2012) **Definition of Internal Auditing** Available at:

<https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definition-of-Internal-Auditing.aspx>

يقصد باستقلالية نشاط التدقيق، أن يتم اتباعه ضمن الهيكل التنظيمي إلى جهة تتيح له القيام بمهامه دون أي تحيز، أو مؤثرات خارجية بحيث يتحرر مدير نشاط التدقيق الداخلي والمدققون الداخليون من أي شروط أو ظروف تهدد قيامهم بمسؤوليتهم على نحو غير متحيز، وهذا يتطلب أن يتاح لمدير نشاط التدقيق الداخلي إمكانية الوصول المباشر وبدون أي قيود أو شروط إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، كما يجب مراعاة الاستقلالية على مستويات المدققين الداخليين ومهام التدقيق العملية.

وقد نص عليها المعيار الدولي للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA) رقم (1100_ الاستقلالية والموضوعية) حيث أشار المعيار إلى ما يلي:

- نشاط التدقيق الداخلي يجب أن يكون مستقلاً، وعلى المدققين الداخليين أن يلتزموا الموضوعية أثناء تأدية مهامهم.

- يجب أن يتم إتباع منصب مدير نشاط التدقيق الداخلي إلى مستوى تنظيمي يضمن أداء نشاط التدقيق الداخلي ومهامه بدون أي مؤثرات خارجية.

- عدم تعرض نشاط التدقيق الداخلي للتدخل من أي جهة في تحديد نطاق عمل التدقيق أو أداء أعماله أو إيصال نتائجه.

- في حال تعرض الاستقلالية أو الموضوعية لأي معوقات يجب إبلاغ الجهات المعنية بذلك.

2- الموضوعية:

المقصود بالموضوعية التوجهات الذهنية غير المتحيزة التي تضمن قيام المدققين الداخليين بأداء مهامهم، على نحو يجعلهم يؤمنون بنتائج أعمالهم، ودون التفريط في جودة أداء الأعمال. كذلك نص المعيار (1100) على الموضوعية كما يلي:

- يجب أن يكون المدققون الداخليون موضوعيين أثناء قيامهم بتأدية مهام التدقيق الداخلي.

- يجب أن يتصف المدققون الداخليون بعدم التحيز وأن يتم تجنب المصالح المتعارضة.

- لا يجوز للمدققين الداخليين تقييم أنشطة أو عمليات كانوا مسؤولين عنها سابقاً.

- أي عمليات أو أنشطة كانت ضمن مسؤولية مدير نشاط التدقيق الداخلي سابقاً يجب أن يتم تقييمها من قبل جهة خارجية مستقلة عن التدقيق الداخلي.

3- تقديم تأكيدات (نشاط توكيدي):

يقصد به التزام نشاط التدقيق الداخلي بمنهجية علمية، ومعايير مهنية، وقواعد سلوك أخلاقي أثناء تنفيذ المهام، لتقديم تقييم موضوعي للأدلة من طرف المدقق الداخلي، لتقديم آراء أو استنتاجات بشأن كيان أو عمل أو وظيفة أو عملية أو نظام أو غيرها من الموضوعات.

أشار المعيار الدولي للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادر عن (IIA) رقم (1300) برنامج ضمان الجودة وتحسينها) على ضرورة توفر برنامج لتوكيد الجودة لدى نشاط التدقيق الداخلي، حيث أشار المعيار أنه يجب على مدير نشاط التدقيق الداخلي تطوير برنامج توكيد الجودة لنشاط التدقيق الداخلي والمحافظة عليه وبحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

ويتم تصميم برنامج توكيد الجودة بحيث يقود إلى اجراء تقييم لمدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع مفهوم التدقيق الداخلي، والمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، وفيما إذا كان المدققون الداخليون يطبقون قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة، كما يضمن البرنامج تقييم كفاءة وفاعلية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد فرص التطوير فيه.

4- تقديم استشارات (نشاط التدقيق الداخلي استشاري):

يقصد هنا أن التدقيق الداخلي يقوم بتقديم خدمات استشارية للإدارة العليا ومجلس الإدارة، وبحيث تنحصر الخدمات الاستشارية للإدارة العليا بالجوانب غير التنفيذية فقط، ولا يجوز تقديم خدمات استشارية لجوانب عمل تنفيذية تحقيقاً لمبدأ الاستقلالية¹.

2.1.2.2 الأهداف الرئيسية لنشاط التدقيق الداخلي:

حسب ما تم الإشارة إليه ضمن مفهوم نشاط التدقيق الداخلي فإن الأهداف الرئيسية لوجود نشاط التدقيق الداخلي تركزت في ثلاثة أهداف رئيسية:

1- إضافة قيمة للمؤسسة.

2- تحسين عمليات المؤسسة.

3- مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

ووفقاً لما يذكره الرمحي يتضح من خلال الأهداف أعلاه بأن نشاط التدقيق الداخلي هو نشاط مكمل لباقي أنشطة المؤسسة وداعماً لها وليس متناقضاً معها، حيث أنه يهدف في النهاية إلى مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها لذلك هو معين للمؤسسة وليس عبئاً على عملها².

¹ الرمحي، زاهر. (2017) "الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية"، دار المأمون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ص. 19-23.

² الرمحي، زاهر. (2017) مرجع سبق ذكره، ص. 24.

وتشير لظن أن هدف التدقيق الداخلي هو العمل على تحقيق رقابة شاملة إدارية ومحاسبية وتشغيلية على المنشأة، لذا تقع على إدارة التدقيق الداخلي مسؤولية كبيرة في المنشأة من خلال: توفير البيانات، وإجراء التحليل والتقييم، وتقديم التوصيات للإدارة، والمساهمة في تحديد المخاطر وتقييمها، والعمل على تحسين إدارتها، وبالتالي مساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها.¹

كما حدد معيار التدقيق الدولي استخدام عمل المدققين الداخليين (معيار التدقيق الدولي 610) أهداف التدقيق الداخلي وفق ما يلي: (الإشراف على الرقابة الداخلية، وفحص المعلومات المالية والتشغيلية، ومراجعة النشاطات التشغيلية، ومراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة، وإدارة المخاطر، والحوكمة).

ولكن أهداف التدقيق الداخلي ليست موحدة في كل الشركات، حيث تختلف بشكل كبير، وتعتمد على: حجم المنشأة وهيكلها، ومتطلبات الإدارة، وحيثما أمكن المكلفين بالحوكمة.²

وحدد معهد المدققين الداخليين هدف التدقيق الداخلي ورسالته بتعزيز قيمة المؤسسة وحمايتها من خلال: تقديم التأكيد، والمشورة، والبصيرة، والموضوعية المستندة إلى المخاطر لأصحاب المصلحة.³

3.1.2.2 المنهجية الواجب اتباعها لدى وحدات التدقيق الداخلي:

يشير مفهوم التدقيق الداخلي بأن على دوائر ووحدات التدقيق الداخلي التحول من الأساليب التقليدية في تنفيذ مهام التدقيق إلى الأساليب الحديثة والتي تقود في النهاية إلى تحقيق الأهداف التي تم الإشارة إليها أعلاه، لذلك يجب على هذه الدوائر والوحدات إعادة النظر في المنهجية المتبعة لديها وتقييمها والوقوف على نقاط القوة والضعف فيها، فيتضح من المفهوم أن التدقيق الداخلي المتطور عليه أن يتبع منهجية حديثة تقوم على ما يلي:

- استخدام التدقيق المبني على المخاطر Risk Based Audit في تخطيط وتنفيذ عمليات التدقيق الداخلي.

- مراعاة مبادئ حوكمة المؤسسات Corporate Governance.

- استخدام الأساليب الحديثة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

¹ لظن، هيا. (2016) "مدى فعالية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق اطار COSO-دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير

منشورة الجامعة الإسلامية غزة - كلية التجارة، ص. 19.

² الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (2012) إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين - الأردن، ص ص. 630-632.

³ جمعية المدققين الداخليين (2017) الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي، ترجمة جمعية المدققين الداخليين في لبنان، لبنان، 2017، ص. 16.

2.2.2 أنواع التدقيق الداخلي:

على الرغم من تعدد أنواع التدقيق الداخلي إلا أنها تلتقي بالأهداف، ويظهر الاختلاف في الزاوية التي ينظر إليها التدقيق، ومستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع.

إن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي أكدت ضرورة إسهام التدقيق الداخلي في تحسين: إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة، حيث أشار المعيار (2130_ الرقابة) على أنه يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى كفاية الضوابط الرقابية وفعاليتها في التعامل مع مخاطر المنشأة المتعلقة ب: الحوكمة، والعمليات التشغيلية، وأنظمة المعلومات بالنظر إلى:

(تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة، وموثوقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية ومصداقيتها، وكفاءة العمليات والبرامج وفعاليتها، وحماية الأصول، والامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود).¹ ووفقاً لما ذكره أصبح يمكن تقسيم أنواع التدقيق الداخلي حسب موضوع التدقيق إلى أقسام متنوعة وفق الآتي:

- حسب موضوع وأوجه التدقيق: حيث يقسم التدقيق إلى تدقيق مالي وإداري وتدقيق للعمليات التشغيلية.
- حسب طبيعة التدقيق: حيث يقسم التدقيق إلى تدقيق مستمر، تدقيق نهائي، مهام تدقيق خاصة.
- حسب الجهة التي تقوم بالتدقيق: حيث يقوم بالتدقيق الداخلي إما وحدة من داخل الشركة (In House)، أو من خلال مصدر خارجي (Out Source) مثلاً مؤسسة متخصصة في أعمال التدقيق الداخلي من خارج الشركة.²

وقد تم تناول كل نوع من أنواع التدقيق الداخلي وفق لما يلي:

1.2.2.2 التدقيق الداخلي المالي:

وفق ما بينه الرمحى يضمن هذا النوع من التدقيق القيام بإجراءات تدقيق بنود القوائم المالية، والسجلات والأنظمة المحاسبية والدورة المحاسبية، والتحقق من أن بنود القوائم المالية صحيحة وتمثل الواقع الفعلي، ويتم هنا تدقيق كافة الحسابات بكل أنواعها مع التركيز بشكل كبير على الحسابات المعلقة الوسيطة (Suspense Accounts) لما تتضمنه من مخاطر مرتفعة.³

¹ Institute of Internal Auditors (IIA) (2017) **International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards)**, P. 14.

² صبح، داود يوسف. (2007) "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية"، بيروت، لبنان، ص. 44.

³ الرمحى، زاهر. (2017) مرجع سبق ذكره، ص. 45.

ووفقاً لما ذكره صبح إن التدقيق المالي يُعنى بتدقيق التقارير والسجلات والمستندات الثبوتية؛ للتحقق من أن الموجودات والمطلوبات قد تم تسجيلها بدقة، وتم إظهارها في الميزانية وفق معايير المحاسبة المعتمدة، وأن الإيرادات والنفقات قد تم تقييدها وتخصيصها، كما تم إظهارها في بيان الدخل وفق معايير المحاسبة المعتمدة.¹ وذكر المدلل أن التدقيق الداخلي المالي يعد أداة مهمة تمكن الإدارة العليا من الاطمئنان إلى دقة البيانات المالية، وحفظ الأصول، والوجود المادي لها، وحمايتها من عمليات التلاعب أو الضياع أو الاختلاس.²

2.2.2.2 تدقيق الالتزام:

ورد ضمن المعايير الدولية للممارسة المهنية تعريف الامتثال (الالتزام): التقيد بالسياسات، والخطط، والإجراءات، والقوانين، والأنظمة، والعقود، أو غيرها من المتطلبات.³ ووفق ما بينه الرمحي يقوم هذا النوع من التدقيق بالتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات القانونية، والتعليمات الصادرة عن الجهات النازمة للعمل، مثل: المصرف المركزي بالنسبة للمصارف، كما يتم التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة أو القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة العليا.⁴

حيث يقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء:

- التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة.
- الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات.
- رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إداراتهم.
- يتحقق التدقيق الداخلي من أن موظفي المنشأة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من اتباع السياسات والخطط والإجراءات والأنظمة والتعليمات، وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد أسباب ذلك، إذ قد تكون الإجراءات خاطئة ولا يمكن تطبيقها وليس المسؤول عن ذلك الموظف فقط، كما يجب عليه تحديد

¹ صبح، يوسف. (2007) مرجع سبق ذكره، ص. 45.

² المدلل، يوسف. (2007) "دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص. 20.

⁽³⁾ Institute of Internal Auditors (IIA), (2017), **Op. cit**, P.22.

⁴ الرمحي، زاهر. (2017) مرجع سبق ذكره، ص. 45.

التكلفة الناتجة، والمخاطر الناجمة عن عدم الالتزام، وما هي الطريق التي تحقق التزام العاملين بالإجراءات والسياسات المحددة.¹

3.2.2.2 التدقيق التشغيلي:

يبين الرمحي أن التدقيق التشغيلي هو تدقيق الإجراءات التشغيلية لجوانب العمل المختلفة من: معاملات، ومستندات، وملفات، وذلك ضمن السياسات والإجراءات المعتمدة، فضلاً عن تدقيق الدورات المستندية للعمليات وتقييمها، وهذا النوع من التدقيق يتطلب وقتاً كبيراً من المدققين؛ لذلك يفضل إعداد برامج حاسوبية لمساعدة المدققين في تنفيذ هذه المهام.²

وأنه وفقاً لما ذكره صبح يتم تقييم التنفيذ أو الإنجاز، أي مراجعة شاملة أو واسعة ومراجعة تحليلية للإجراءات التشغيلية للدوائر والضوابط الداخلية لتقييم مدى الملاءمة الاقتصادية والكفاءة والفعالية.³ ومن أهداف التدقيق التشغيلي التي بينها الوردات:

- التحقق من الكفاءة والفعالية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها.
- مساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل سلوك نهج عمل واقعي.⁴

4.2.2.2 التدقيق البيئي:

يقوم هذا النوع من التدقيق على التحقق من: مدى التوافق مع متطلبات البيئة، والتحقق من تقييم المخاطر المتعلقة بالتلوث البيئي، والتأكد من أن المنتجات تم إنتاجها بالتوافق مع متطلبات البيئة.⁵

5.2.2.2 تدقيق الأداء:

يعتبر هذا النوع من التدقيق من أهم أنواع التدقيق والقيمة المضافة منه أعلى من مثيلاتها من الجوانب الأخرى، ويقوم هذا النوع من التدقيق على التأكد من مدى كفاءة الوظائف المختلفة وفعاليتها في الشركة، ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف الشركة، فضلاً عن التحقق من إجراءات تنفيذ المهام وطرق تقديم الخدمات.⁶

¹ الوردات، خلف عبد الله. (2017) مرجع سبق ذكره، ص. 183.

² الرمحي، زاهر. (2017) مرجع سبق ذكره، ص. 46.

³ صبح، يوسف (2007) مرجع سبق ذكره، ص. 46.

⁴ الوردات، خلف عبد الله (2017) مرجع سبق ذكره، ص. 197.

⁵ الرمحي، زاهر. (2017) مرجع سبق ذكره، ص. 47.

⁶ الرمحي، زاهر. (2017) مرجع سبق ذكره، ص. 46.

إن عمليات تدقيق الأداء أو عمليات تدقيق القيمة مقابل المال، أو التدقيق الثلاثي (إشارةً إلى: الكفاءة، والفعالية، والاقتصاد)، كما تهدف إلى تقييم مدى تحقيق أهداف العمل، والسلع والخدمات التي يتم تقديمها بطريقة فعالة واقتصادية.¹

وكما بين شربة فقد أضاف (Kagermann et al) أنواعاً أخرى للتدقيق الداخلي فضلاً عن الأنواع المذكورة، وهي كما يأتي:²

6.2.2.2 -تدقيق أنظمة المعلومات:

الهدف من تدقيق تقنية المعلومات هو تخفيف مخاطر استخدام البيانات الالكترونية، من خلال اختيار الهياكل والعمليات ذات الصلة بنظام تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من تفويض الوصول للبيانات الالكترونية وتقييم أنظمة الحماية من الفيروسات، ومن اختراق قاعدة بيانات المنشأة، ويقوم بهذا النوع فريق تدقيق متخصص بتكنولوجيا المعلومات.

وكما ورد في معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (2110_ الحوكمة) فقرة (2 A): يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المنشأة تُدعم استراتيجيات المنشأة، وأهدافها وتساندها.³

ووفقاً لما بينه الرمحي يتضمن تدقيق الجوانب المتعلقة بأنظمة المعلومات، وشبكات الاتصال، وإجراءات تشغيل الأنظمة، فضلاً عن أجهزة الحاسوب ومعداته، وهذا النوع من التدقيق يتطلب القيام به من قبل أشخاص متخصصين في مجال الحاسوب.⁴

وهنا يجب التمييز بين تدقيق أنظمة المعلومات الذي يعد نوعاً من أنواع التدقيق الداخلي، كما يجب أن تقوم به إدارة التدقيق في كل شركة، الذي يتطلب عناصر متخصصة في أنظمة المعلومات ولديها المعرفة بالتدقيق، وبين

¹Annepitt, Sally. (2014) **Internal Audit Quality Developing a Quality Assurance and Improvement Program**, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, P. 4.

²شربة، علي هاتف عبد علي. (2015) "تحسين جودة التدقيق الداخلي في الحكومة باستخدام معايير تقنية Six Sigma دراسة تطبيقية في عينة من الوحدات الخدمية في محافظة النجف الاشرف"، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ص ص. 63-64.

⁽³⁾Institute of Internal Auditors (IIA), (2017) **Op. cit**, P. 13.

⁴الرمحي، زاهر. (2017) مرجع سبق ذكره، ص. 53.

تقنيات التدقيق التكنولوجية، مثل: برامج التدقيق الإلكترونية، وبرامج الحاسوب، التي يجب أن تُستخدم من قبل فريق التدقيق أثناء تنفيذ عملية التدقيق.

وجاء ضمن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعريف تقنيات التدقيق القائمة على التكنولوجيا، وهي: أداة من أدوات التدقيق المؤتمتة، مثل: برمجيات التدقيق العامة، ومولدات بيانات الاختبار، وبرامج التدقيق المُحوسب، وبرامج التدقيق المتخصصة، وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب.¹

7.2.2.2 تدقيق الاحتيال (Fraud Audit):

تهدف عمليات تدقيق الاحتيال الى تحديد نقاط الاشتباه، ونقاط الضعف التنظيمية، عن طريق التحقيق في معلومات خاصة عن المخالفات، وجمع الأدلة لحالات الاختلاس السابقة لاستخدامها كقرائن، إذ أنه من المهم اكتشاف عمليات الاحتيال بشكل مباشر، اذ انها تشكل عواقب مالية للمنشآت قد تؤدي الى انهيارها.

8.2.2.2 تدقيق الأعمال (Business Audit):

هو تدقيق وقائي هدفه التأكد من أن العمليات والأساليب والاجراءات التوجيهية ضمن المنظمة تأخذ بالحسبان الطرف الثالث، والذي ينشأ نتيجة العلاقات التجارية الخارجية كشبكة الموردين والعملاء والشركاء والعلاقات مع المنظمات والهيئات الحكومية، حيث يكون لذلك تأثير كبير في العمليات الداخلية للمنظمة.

⁽¹⁾ Institute of Internal Auditors (IIA), (2017) Op. cit, P. 14.

3 الفصل الثالث: المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

1.3 تمهيد:

في عام 1941 أسس (24) عضواً معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية بغرض تطوير مهنة التدقيق الداخلي،¹ فكانت ولادة معهد المدققين الداخليين في هذا العام بمثابة علامة على بداية مهنة التدقيق الداخلي، وولدت هويتها الخاصة وأصبحت معروفة كمهنة مستقلة.

إذ يسعى معهد المدققين الداخليين إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تزويد المدققين الداخليين وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بالمعلومات، والرؤى المبتكرة التي تعزز اقتراح قيمة المهنة.

- تطوير الممارسة المهنية من خلال تحديد القضايا التي تهم أصحاب المصلحة واختيارها.

- إنتاج مجموعة من المراجع ذات الصلة وتقديمها في الوقت المناسب، التي تلبي احتياجات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

- نشر كل من النماذج المالية والتجارية التي تساعد عمل الشركات.

وقد كان إنشاء معهد المدققين الداخليين مساهماً رئيساً في إضفاء الطابع المهني على التدقيق الداخلي، من خلال تطبيق مجموعة من المعايير المعترف بها دولياً، ويمكن المدققين الداخليين من خلال تطبيقها إظهار مهنيتهم، وتقديم ضمانات للإدارة ولجنة التدقيق بأنهم يعملون بطريقة أخلاقية وشفافة وغير متحيزة.

المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي هي قواعد تركز على المبدأ، وتشكل إطار عمل لأداء أعمال التدقيق الداخلي وتعزيزها، وتعدّ المعايير بمثابة متطلبات إلزامية، وتتألف من: بيانات عن المتطلبات الأساسية لتنفيذ مهنة التدقيق الداخلي وتقييم فاعلية أدائها، وهي واجبة التطبيق على المستوى الفردي ومستوى المؤسسات في مختلف أنحاء العالم، وتفسيرات توضح الألفاظ والمفاهيم والأفكار التي تضمنتها بيانات المتطلبات الأساسية.

وحيث يتمثل الغرض من المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في: (توجيه الالتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي، وتوفير إطار مرجعي لأداء مجال واسع وتعزيزه

¹Annepitt, Sally. (2014) Op. cit. P. 4.

من خدمات التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة، وإرساء الأسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي، وتعزيز تحسين عمليات المنشأة وأعمالها).¹

وأن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير) التي أعدها معهد المدققين الداخليين، هي: معايير التدقيق الداخلي الوحيدة المعترف بها دولياً، على الرغم من أن عدداً من البلدان قد طورَ معايير التدقيق الداخلي الخاصة به، والتي تستند في جزء كبير منها إلى معايير معهد المدققين الداخليين. يبلغ عدد المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي المعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين /11/ معياراً رئيساً وعدد من المعايير الفرعية والتي سيتم استعراضها ضمن الفقرة التالية:

2.3 معايير الصفات ومعايير الأداء:

تتألف معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي من قسمين أساسيين: معايير الصفات، ومعايير الأداء،² وينبثق عن هذه المعايير الرئيسية مجموعة من المعايير الفرعية، هي: معايير التنفيذ التي تتوسع في شرح معايير الصفات ومعايير الأداء من خلال تقديم إرشادات حول تطبيق هذه المعايير، وقد تم تقسيمها عند تقديم خدمات التأكيد إلى معايير تبدأ بـ: حرف (A)، وعند تقديم خدمات استشارية إلى معايير تبدأ بـ: حرف (C). وفيما يلي يستعرض الباحث كلاً من معايير الصفات ومعايير الأداء بشكل تفصيلي:

1.2.3 معايير الصفات:

تحدد معايير الصفات الخصائص التي يجب توافرها في المؤسسات والأفراد الذين يمارسون التدقيق الداخلي³، وتتألف من أربعة معايير أساسية وفق جمعية المدققين الداخليين 2017، وهي على النحو التالي:

1.1.2.3 المعيار رقم (1000) الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات:

يوجب المعيار بضرورة تحديد أهداف التدقيق الداخلي وصلاحياته ومسؤولياته ضمن ميثاق التدقيق الداخلي بما يتفق مع: تعريف التدقيق الداخلي، وميثاق الأخلاقيات، والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي. 1/A/1000- يجب تحديد طبيعة الخدمات التأكيدية التي تقدم إلى المؤسسة تحديداً واضحاً فيجب أيضاً ميثاق التدقيق الداخلي.

(1) Institute of Internal Auditors (IIA) (2017) **International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards)**, P. 1.

(2) Institute of Internal Auditors (IIA), (2017) **Op. cit.** P. 2.

(3) Institute of Internal Auditors (IIA), (2017) **Op. cit.** P. 4.

1/C/1000-يجب تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية في ميثاق التدقيق الداخلي.

1010-الطبيعة الإلزامية للمبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وميثاق الأخلاقيات والمعايير وتعريف التدقيق الداخلي يجب الإقرار بها في ميثاق التدقيق الداخلي.

2.1.2.3 المعيار رقم (1100) الاستقلالية والموضوعية:

وفق هذا المعيار يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، كما يجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية، وفسر الاستقلالية بأنها التحرر من الشروط والظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على الاضطلاع بمسؤولياته على نحو غير متحيز، أما الموضوعية، فهي نمط ذهني غير متحيز بحيث يؤدي المدققون الداخليون مهامهم بشكل يجعلهم يعتقدون بسلامة النتائج وجدوى أعمالهم.

ويرتبط بهذا المعيار عدد من المعايير الفرعية التالية:

1110-الاستقلالية التنظيمية: يجب أن يكون منصب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابعاً لمستوى تنظيمي في المؤسسة يكفل أداء نشاط التدقيق الداخلي لمسؤولياته، كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يؤكد لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي، وذلك بصفة سنوية على الأقل.

1/A/1110-يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي في مأمن من أي تدخل في تحديد نطاق التدقيق وإنجاز أعماله وإبلاغ النتائج.

1111-التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة.

1112-دور الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي خارج إطار التدقيق الداخلي حيث يجب أخذ الاحتياطات اللازمة للحد من حجم التأثير السلبي على الاستقلالية والموضوعية.

1120-الموضوعية الفردية: يجب أن يتصف المدققون الداخليون بتوجهات غير منحازة وغير متحيزة وأن يتجنبوا تضارب المصالح.

1130-معوقات الاستقلالية والموضوعية: يجب الإفصاح عن تفاصيل ذلك إلى الأطراف المعنية.

1/A/1130-يجب أن يمتنع المدققون الداخليون عن تقييم العمليات التي كانوا مسؤولين عنها فيما سبق.

2/A/1130-يجب أن يقوم طرف خارجي مستقل عن نشاط التدقيق الداخلي بالإشراف على أي مهام تتعلق بالوظائف التي كان الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي يتولى مسؤولية ما عنها.

1/C/1130-يمكن للمدققين الداخليين أن يقدموا خدمات استشارية تتعلق بالعمليات التي كانوا مسؤولين عنها فيما سبق.

2/C/1130-إذا كانت هناك أي معوقات محتملة لاستقلالية وموضوعية المدققين الداخليين تتعلق بخدمات استشارية مقترحة، يجب إبداء الإفصاحات اللازمة عنها قبل قبول أداء تلك المهمة.

3/C/1130-يمكن للتدقيق الداخلي أن يقدم خدمات توكيد في المجالات التي سبق له أن قدم فيها خدمات استشارية، شريطة أن تكون تلك الخدمات الاستشارية لم تؤثر سلباً على موضوعيته، وعلى أن يتم التعامل بطريقة مناسبة مع الموضوعية الفردية عند تخصيص الموارد اللازمة للمهمة الجديدة.

3.1.2.3 المعيار رقم (1200) المهارات والعناية المهنية اللازمة:

وفقاً لهذا المعيار يجب إنجاز مهام التدقيق الداخلي بمهارة عالية، وتوخي العناية المهنية اللازمة، حيث يجب على المدققين الداخليين امتلاك المعارف والمهارات الضرورية لتنفيذ المسؤوليات الفردية الموكلة إليهم، وعليهم بذل مستوى من العناية والمهارة، ويجب تحلي المدققين الداخليين بمستوى من التبصر والاعتدال، وتحسين مهارتهم ومعارفهم عن طريق التدريب المهني المستمر. ويرتبط بهذا المعيار عدد من المعايير الفرعية التالية:

1210-المهارة: يجب على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات الفردية المنوطة بكل منهم، ويجب على نشاط التدقيق الداخلي ككل أن يمتلك أو يحصل على المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات المنوطة به.

1/A/1210- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الحصول على المشورة والمساعدة من أشخاص مؤهلين، إذا كان المدققون الداخليون يفتقدون الى المعارف والخبرات ومختلف المهارات اللازمة لتنفيذ كل أو جزء من مهمة التدقيق.

2/A/1210- يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة الوافية التي تُمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال، والكيفية التي تُدير بها المؤسسة تلك المخاطر.

3/A/1210- يجب أن يكون لدى المدققين الداخليين معرفة وافية بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها.

1/C/1210- إذا كان المدققون الداخليون لا يمتلكون المعارف أو المهارات أو الكفاءات التي يتطلبها أداء مهمة استشارية معينة أو جزء منها، ففي هذه الحالة يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق إما ألا يقبل تلك المهمة أو ان يسعى الى الحصول على مشورة ومساعدة أشخاص مؤهلين.

1220-العناية المهنية اللازمة:

يجب على المدققين الداخليين بذل مستوى العناية والمهارة المتوقع أن يكون عليه أي مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصر والاعتدال

1/A/1220- يجب على المدققين الداخليين أن يبذلوا العناية المهنية اللازمة في أعمالهم وذلك بالأخذ بالاعتبار العناصر التالية:

- مدى العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة.
- درجة التعقيد أو الأهمية النسبية أو أهمية المسائل التي يتم تطبيق إجراءات التأكيد عليها.
- كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.
- احتمال حدوث أخطاء هامة أو احتيال أو حالات عدم الامتثال.
- تكلفة أعمال التأكيد مقارنة بالمنافع المحتملة.

2/A/1220- في سياق بذل العناية المهنية اللازمة يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار استخدام التدقيق المعتمد على التكنولوجيا وغيرها من تقنيات تحليل البيانات.

3/A/1220- يجب أن يتنبه المدققون الداخليون إلى المخاطر الهامة التي قد تؤثر على الأهداف أو العمليات أو الموارد. هذا وإن إجراءات التأكيد حتى ولو تمت بالعناية المهنية اللازمة لا تضمن وحدها أن جميع المخاطر الهامة سيتمّ تحديدها.

1/C/1220- يجب على المدققين الداخليين أن يبذلوا العناية المهنية اللازمة أثناء إنجاز مهمات استشارية من خلال مراعاة ما يلي:

- احتياجات وتوقعات العملاء بما في ذلك طبيعة وتوقيت وكيفية تبليغ نتائج المهمة.
- درجة التعقيد ومدى العمل الضروري لتحقيق أهداف المهمة.
- تكلفة المهمة الاستشارية مقارنة بالمنافع المحتملة.

1230- التطوير المهني المستمر: يجب على المدققين الداخليين تعزيز معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التطوير المهني المستمر.

4.1.2.3 المعيار رقم (1300) برنامج ضمان الجودة وتحسينها:

يذكر هذا المعيار أنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يعدّ برنامج ضمان الجودة ويحافظ على تحسينها، ويتم تصميم هذا البرنامج ليتم تقييم مدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع تعريف التدقيق الداخلي، والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي ومدى التزام المدققين الداخليين بميثاق الأخلاق. ويرتبط بهذا المعيار عدد من المعايير الفرعية التالية:

1311- التقييمات الداخلية:

- يجب أن تتضمن التقييمات الداخلية ما يلي:

- المراقبة المستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي.
- المراجعات الدورية التي تنفذ بأسلوب التقييم الذاتي أو بواسطة أشخاص آخرين من داخل المؤسسة ممن تتوفّر لديهم المعرفة الكافية بممارسات التدقيق الداخلي.

1312-التقييمات الخارجية:

يجب إجراء تقييمات خارجية على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات بواسطة مراجع أو فريق مراجعة مؤهل ومستقل من خارج المؤسسة.

ويجب أن يناقش الرئيس التنفيذي للتدقيق مع مجلس الإدارة النقاط التالية:

- شكل ووتيرة التقييمات الخارجية.
- مؤهلات واستقلالية المقيّم أو فريق التقييم الخارجي بما في ذلك أي احتمالات لوجود تضارب في المصالح.

1320-التقارير المتعلقة ببرنامج تأكيد وتحسين الجودة:

1321-استعمال عبارة "متقيّد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي"

1322-الإفصاح عن حالات عدم التقيد

2.2.3 معايير الأداء:

تتناول معايير الأداء طبيعة التدقيق الداخلي، وتحدد معايير الجودة لقياس أداء الخدمات المقدمة،¹ وتتألف من سبعة معايير أساسية وفق جمعية المدققين الداخليين 2017، وهي كما يلي:

1.2.2.3 المعيار رقم (2000) إدارة نشاط التدقيق:

وفق هذا المعيار يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يدير نشاط التدقيق بشكل يضيف قيمة للمنشأة.

ويرتبط بهذا المعيار عدد من المعايير الفرعية التالية:

2010-التخطيط: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع خطة مبنية على المخاطر من أجل تحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع أهداف المؤسسة.

1/A/2010-يجب أن تركز خطة مهمات نشاط التدقيق الداخلي على تقييم موثّق للمخاطر، يتم مرة في السنة على الأقل. ويجب أن يؤخذ في إطار هذه العملية رأي الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

2/A/2010-يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يحدد ويأخذ في الاعتبار توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأطراف المعنية الأخرى عندما يقدم التدقيق الداخلي آراءه ومختلف استنتاجاته.

⁽¹⁾ Institute of Internal Auditors (IIA), (2017) Op. cit, P. 10.

1/C/2010- عند قبول مهمة استشارية ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يأخذ في الاعتبار إمكانيات تحسين إدارة المخاطر وإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة. ويجب إدراج المهمات الاستشارية التي تم قبولها ضمن خطة التدقيق.

2020-التبليغ والموافقة:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يبلغ خطط نشاط التدقيق الداخلي والموارد التي تتطلبها، بما في ذلك أي تغييرات مرحلية هامة فيها، إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها. كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يبلغ عن تأثير محدودية الموارد

2030-إدارة الموارد: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها توظيفاً فعالاً لإنجاز خطة التدقيق المعتمدة.

2040-السياسات والإجراءات: يجب أن يضع الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.

2050- التنسيق والاعتماد: ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يشارك المعلومات، وينسق النشاطات مع الجهات الخارجية والداخلية الأخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة، وأن ينظر في إمكانية الاعتماد على عمل تلك الجهات، وذلك لضمان التغطية الملائمة وتلافي ازدواجية الجهود.

2060-إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يقوم بصفة دورية بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن غرض، وسلطة، ومسؤولية، وأداء نشاط التدقيق الداخلي وفقاً للخطة الموضوعة له، وعن تقيّد هذا النشاط بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير. يجب أن يشتمل ذلك الإبلاغ على المخاطر الهامة والقضايا المتعلقة بالرقابة، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، ومسائل الحوكمة، وغير ذلك من المسائل الأخرى التي تتطلب انتباه الإدارة العليا أو المجلس.

2070-مزود الخدمات الخارجي والمسؤولية التنظيمية عن التدقيق الداخلي.

2.2.2.3 المعيار رقم (2100) طبيعة العمل:

يجب أن يقوم التدقيق الداخلي بالتقييم والمشاركة في تحسين كل من: الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة.

يرتبط بهذا المعيار عدد من المعايير الفرعية التالية:

2110-الحوكمة: يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة في المؤسسة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسين أساليب الحوكمة في المؤسسة بما يكفل تحقيق الأهداف التالية:

- اتخاذ قرارات استراتيجية وتشغيلية
- الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة.

- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المؤسسة.
 - ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى المؤسسة ككل.
 - إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة الى الجهات المناسبة في المؤسسة.
 - تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين والداخليين ومقدمي خدمات التأكيد الآخرين والإدارة.
- 1/A/1012- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مستوى تصميم وتنفيذ وفعالية أهداف وبرامج وأنشطة المؤسسة المتعلقة بالقيم الأخلاقية.
- 2/A/1012- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة تُدعم وتساند استراتيجيات وأهداف المؤسسة.
- 2120- إدارة المخاطر: يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها.
- 1/A/2120- يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقيّم مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات التشغيلية وأنظمة المعلومات بالنظر الى:
- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
 - موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية.
 - فعالية وكفاءة العمليات والبرامج.
 - حماية الأصول.
 - الامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.
- 2/A/2120 يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم احتمال حدوث عمليات احتيال وكيفية إدارة المؤسسة لمخاطر الاحتيال.
- 1/C/2120- أثناء المهمات الاستشارية يجب على المدققين الداخليين تناول المخاطر ذات العلاقة بأهداف هذه المهمات، كما يجب أن يكونوا متنبّهين لاحتمال وجود مخاطر أخرى هامة.
- 2/C/2120- يجب على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالمخاطر المكتسبة من خلال انجازهم للمهام الاستشارية وذلك عند تقييم عمليات إدارة مخاطر المؤسسة.
- 3/C/2120- عندما يساعد المدققون الداخليون الإدارة في وضع أو تحسين عمليات إدارة المخاطر فإنه يجب عليهم أن يمتنعوا عن الاضطلاع بأي مسؤولية إدارية من خلال قيامهم بإدارة المخاطر فعلياً.

2130-الرقابة: يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها، والدفع لتحسينها المستمر.

1/A/2130-يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات التشغيلية وأنظمة المعلومات بالنظر الى:

• تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

• موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية.

• فعالية وكفاءة العمليات والبرامج.

• حماية الأصول.

• الامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

1/C/2130-يجب على المدققين الداخليين استعمال معرفتهم بالضوابط الرقابية المكتسبة من خلال إنجازهم للمهام الاستشارية وذلك عند تقييم عمليات الرقابة في المؤسسة.

3.2.2.3 المعيار رقم (2200) التخطيط للمهمة:

يذكر هذا المعيار أنه يجب إعداد خطة لكل مهمة تدقيق، ويتم توثيقها، وتتضمن: الأهداف، والنطاق، والوقت، والموارد المطلوبة.

يرتبط بهذا المعيار عدد من المعايير الفرعية التالية:

2201-اعتبارات التخطيط: عند وضع خطة مهمة التدقيق، يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار ما يلي:

• استراتيجيات وأهداف النشاط الخاضع للتدقيق والوسائل التي يستعملها هذا النشاط للرقابة على أدائه.

• المخاطر الهامة التي يحتمل أن يتعرض لها ذلك النشاط وأهدافه وموارده وعملياته، بالإضافة الى الوسائل التي من خلالها يتم الإبقاء على التأثيرات الناجمة عن هذه المخاطر في مستوى مقبول.

• مدى كفاية وفاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في هذا النشاط بالمقارنة بأحد أطر أو نماذج الرقابة ذات الصلة.

• فرص إدخال تحسينات هامة على عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في ذلك النشاط.

1/A/2201-عند التخطيط لمهمة تدقيق لجهات خارج المؤسسة، يجب على المدققين الداخليين إعداد اتفاق كتابي معهم بخصوص الأهداف والنطاق ومسؤوليات كل طرف والتوقعات الأخرى، بما في ذلك القيود على توزيع نتائج المهمة والاطلاع على وثائقها.

1/C/2201- يجب على المدققين الداخليين الاتفاق مع عملاء المهمات الاستشارية حول الأهداف والنطاق ومسؤوليات كل طرف وتوقعات العميل الأخرى. وبالنسبة للمهمات الهامة يجب أن يكون هذا الاتفاق مكتوباً.

2210- أهداف مهمة التدقيق الداخلي: يجب تحديد أهداف كل مهمة تدقيق داخلي.

1/A/2210- يجب على المدققين الداخليين إجراء تقييم أولي للمخاطر المتصلة بالنشاط الذي يتم التدقيق عليه . ويجب أن تعكس أهداف مهمة التدقيق نتائج ذلك التقييم.

2/A/2210- يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تحديد أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود أخطاء هامة أو عمليات

احتيايل أو حالات عدم تقيد أو مخاطر أخرى.

3/A/2210- من الضروري وجود مقاييس كافية لتقييم الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية. ويجب أن يتأكد المدققون الداخليون الى أي مدى قامت الإدارة و/أو مجلس الإدارة بوضع مقاييس كافية لتحديد ما إذا كانت الأهداف والغايات قد تم تحقيقها.

وإذا كانت المقاييس كافية فإنه يجب على المدققين الداخليين أن يستعملوها في تقييمهم. وأما إذا كانت غير كافية فإنه يجب على المدققين الداخليين أن يحددوا مقياس التقييم المناسب من خلال النقاش مع الإدارة و/أو لمجلس الإدارة.

1/C/2210- يجب أن تتناول أهداف المهمة الاستشارية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وذلك في حدود النطاق المتفق عليه مع عميل هذه المهمة.

2/C/2210- يجب أن تكون أهداف المهمة الاستشارية في انسجام مع قيم واستراتيجيات وأهداف المؤسسة.

2220- نطاق مهمة التدقيق الداخلي: يجب أن يكون نطاق مهمة التدقيق كافياً بحيث يتم تحقيق أهداف المهمة.

1/A/2220- يجب أن يشمل نطاق مهمة التدقيق كل ما له صلة من أنظمة ووثائق وسجلات وأفراد وممتلكات مادية بما في ذلك تلك التي تكون تحت سيطرة أطراف ثالثة.

2/A/2220- إذا ظهرت أثناء مهمة تأكيدية فرص هامة لتقديم خدمات استشارية، ينبغي التوصل الى اتفاق كتابي خاص حول الأهداف، والنطاق، ومسؤوليات الأطراف، والتوقعات الأخرى، وأن يتم إبلاغ نتائج هذه المهمة الاستشارية وفقاً للمعايير المعتمدة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية.

1/C/2220- عند تنفيذ المهمات الاستشارية يجب أن يتأكد المدققون الداخليون من أن نطاق المهمة كاف لتحقيق الأهداف المتفق عليها بشأنها. وإذا ما ظهرت أي تحفظات لدى المدققين الداخليين بشأن نطاق المهمة أثناء

تنفيذها، فيجب أن يناقشوا هذه التحفظات مع العميل المعني بالمهمة لتحديد ما إذا كانوا سيستمرون في المهمة أم لا.

2/C/2220-أثناء المهمات الاستشارية يجب على المدققين الداخليين تحديد الضوابط الرقابية ذات العلاقة بأهداف هذه المهمات، كما يجب أن يكونوا منبهين للمسائل الرقابية الهامة.

2230-تخصيص الموارد لمهمة التدقيق الداخلي: يجب أن يحدد المدققون الداخليون الموارد المناسبة والكافية اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق وذلك بالارتكاز على تقييم طبيعة وتعقيد كل مهمة، والقيود الزمنية، والموارد المتاحة.

2240-برنامج عمل مهمة التدقيق الداخلي: يجب على المدققين الداخليين وضع وتوثيق برامج عمل تحقق أهداف مهمة التدقيق.

1/A/2240-يجب أن يتضمن برنامج العمل إجراءات لتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات أثناء إنجاز المهمة. ويجب أن تتم

المصادقة على برنامج العمل قبل تنفيذه، كما تتم المصادقة أيضاً وعلى الفور على كل تعديل يطرأ على هذا البرنامج.

1/C/2240-قد يختلف برنامج عمل المهمات الاستشارية من حيث الشكل والمضمون، وذلك حسب طبيعة المهمة.

4.2.2.3 المعيار رقم (2300) تنفيذ المهمة:

يجب أن يقوم المدقق الداخلي بتحليل المعلومات الكافية وتقييمها وتوثيقها لتحقيق أهداف المهمة. يرتبط بهذا المعيار عدد من المعايير الفرعية التالية:

- 2310 - تحديد المعلومات: يجب على المدققين الداخليين تحديد معلومات كافية، وموثوقة، وذات صلة، ومفيدة، لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

2320- التحليل والتقييم: يجب على المدققين الداخليين بناء استنتاجاتهم ونتائج مهمة التدقيق على أساس أعمال التحليل والتقييم المناسبة.

2330- توثيق المعلومات: يجب على المدققين الداخليين توثيق معلومات كافية، وموثوقة، وذات صلة، ومفيدة، لتأييد استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق.

1/A/2330- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق مراقبة مسألة الاطلاع على وثائق المهمة، ويجب أن يتحصل على موافقة الإدارة العليا و/أو المستشار القانوني عند الاقتضاء وذلك فُيبل تمكين جهات خارجية من الاطلاع على وثائق المهمة.

2/A/2330- يجب أن يحدد الرئيس التنفيذي للتدقيق قواعد الاحتفاظ بملفات المهمة وذلك بغض النظر عن الوسائل المستعملة لتخزين هذه الملفات. ويجب أن تكون هذه القواعد منسجمة مع توجهات المؤسسة وأي متطلبات تشريعية أو متطلبات أخرى ذات علاقة.

1/C/2330- يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يُعدّ سياسات للتحكم في حماية والاحتفاظ بوثائق المهمة الاستشارية، وكذلك الشأن بالنسبة لمسألة تمكين جهات داخلية وخارجية من الاطلاع عليها. ويجب أن تكون هذه السياسات منسجمة مع توجهات المؤسسة وأي متطلبات تشريعية أو متطلبات أخرى ذات علاقة.

2340- الإشراف على المهمة: يجب الإشراف على مهام التدقيق بالشكل المناسب، بما يكفل تحقيق أهدافها، والتأكد من جودتها، وتطوير فريق العمل.

5.2.2.3 المعيار رقم (2400) تبليغ النتائج:

يجب على المدققين الداخليين أن يبلغوا نتائج المهمات. حيث يرتبط بهذا المعيار عدد من المعايير الفرعية التالية:

2410- مقاييس التبليغ: يجب أن تشمل تبليغات مهمة التدقيق أهداف تلك المهمة، ونطاقها، ونتائجها.

1/A/2410- يجب أن يتضمن التبليغ النهائي لنتائج المهمة الاستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات و/أو خطط العمل ذات الصلة. وحينما يكون ذلك مناسباً فإن يجب تقديم رأي المدققين الداخليين. وعند صدور أي رأي فيجب أن يأخذ بالاعتبار توقعات الإدارة العليا والمجلس والأطراف المعنية الأخرى، ويجب أن تكون هذه الآراء مدعّمة بمعلومات كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة.

2/A/2410- إن المدققين الداخليين مدعوون في إطار التبليغات الخاصة بالمهمة الى ذكر الأداء المرضي للناحية الخاضعة للتدقيق.

3/A/2410- عند تبليغ نتائج المهمة الى أطراف خارج المؤسسة، يجب أن يتضمن التبليغ القيود على تداول واستعمال هذه النتائج.

1/C/2410- تختلف التبليغات المتعلقة بتقديم أعمال ونتائج المهمات الاستشارية من حيث الشكل والمضمون بحسب طبيعة المهمة واحتياجات العميل المعني بها.

2420- جودة التبليغات: يجب ان تكون التبليغات صحيحة، وموضوعية، وواضحة، وموجزة، وبناءة، وكاملة، وحسنة التوقيت.

- 2421-الخطأ والسهو: إذا احتوى أي تبليغ نهائي على حالات خطأ أو سهو هامة، فيجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى جميع الأطراف الذين كانوا قد تلقوا التبليغ الأصلي.
- 2430- استخدام عبارة": تم إجراؤه وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي": يمكن للمدققين الداخليين الإفادة بأن مهماتهم قد" تم إجراؤها وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي "فقط في حال كانت نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تؤيد تلك الإفادة.
- 2431- الإفصاح عن حالات عدم التقيد في المهمة: عندما تؤثر حالات عدم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة أو المعايير على مهمة محددة، فيجب أن يفصح التبليغ المتعلق بنتائج مهمة التدقيق تلك عن:
- قواعد السلوك أو مبادئ أخلاقيات المهنة أو المعايير التي لم يتم التقيد بها تقيداً تاماً
 - أسباب عدم التقيد.
 - تأثير عدم التقيد على مهمة التدقيق وعلى النتائج التي تم تبليغها بشأن المهمة.
- 2440- نشر النتائج: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تبليغ نتائج مهمة التدقيق الى الأطراف المعنية.
- 1/A/2440-الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤول عن تبليغ النتائج النهائية الى الأطراف التي يمكن أن توفر الضمان بأن هذه النتائج ستحظى بالناية المطلوبة.
- 2/A/2440-ما لم يوجد نص قانوني أو تشريعي أو نظام داخلي يتعارض مع الآتي، فإنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق قبل توزيع النتائج الى أطراف خارج المؤسسة تنفيذ ما يلي:
- تقييم المخاطر المحتملة بالنسبة للمؤسسة.
 - التشاور مع الإدارة العليا و/أو المستشار القانوني كلما لزم الأمر.
 - الرقابة على نشر النتائج من خلال فرض قيود على استخدامها.
- 1/C/2440-الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤول عن إبلاغ النتائج النهائية للمهمات الاستشارية الى العملاء المعنيين بها.
- 2/C/2440-أثناء تنفيذ المهمات الاستشارية قد يتم ملاحظة إشكاليات متعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة . وكلما كانت هذه الإشكاليات جوهرية للمؤسسة فإنه يجب إبلاغها الى الإدارة العليا والمجلس.
- 2450-الآراء الكلية العامة: عندما يتم إصدار رأي كلي عام، يجب أن يؤخذ في الاعتبار استراتيجيات، وأهداف، ومخاطر المؤسسة، وتوقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأطراف المعنية الأخرى .ويجب أن يكون الرأي الكلي العام مؤيداً بمعلومات كافية، وموثوقة وذات صلة، ومفيدة.

6.2.2.3 المعيار (2500) متابعة سير العمل:

يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يضع نظاماً لمتابعة النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة.

يرتبط بهذا المعيار عدد من المعايير الفرعية التالية:

1/A/2500-يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يقوم بوضع عملية متابعة لرصد وضمان أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة قد تم تنفيذها بشكل فعال أو أن الإدارة العليا قد قبلت مخاطر عدم اتخاذ أي إجراء.

1/C/2500-يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بمراقبة التصرف تجاه ما خلصت إليه نتائج المهمات الاستشارية وذلك في إطار الاتفاق المبرم مع العميل المعني.

7.2.2.3 المعيار رقم (2600) إبلاغ قبول المخاطر:

وفق هذا المعيار عندما يستنتج مدير التدقيق الداخلي أن الإدارة قبلت بمستوى مرتفع للمخاطر، فعليه مناقشة الأمر مع الإدارة، وإذا لم يحل الإشكال يُبلغ مجلس الإدارة بذلك.

فيما يلي جدول يبين المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وفق ما ذكرها معهد المدققين الداخليين الأمريكيين:

جدول رقم (1/3) المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	
المعيار	رقم المعيار
معايير الصفات	
الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات	1000
الاستقلالية والموضوعية	1100
المهارات والعناية المهنية اللازمة	1200
برنامج ضمان الجودة وتحسينها	1300
معايير الأداء	
إدارة نشاط التدقيق الداخلي	2000
طبيعة العمل	2100
التخطيط للمهمة	2200
تنفيذ المهمة	2300

2400	تبليغ النتائج
2500	متابعة سير العمل
2600	إبلاغ قبول المخاطر
المصدر: The Institute of Internal Auditors, 2017	

3.2.3 مبادئ أخلاقيات المهنة:

إن مبادئ أخلاقيات المهنة الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين: هي مجموعة من المبادئ وثيقة الصلة بمهنة التدقيق الداخلي وممارستها، وأيضاً قواعد السلوك التي تصف حدود السلوكيات المتوقعة من المدققين الداخليين، وتنطبق مبادئ أخلاقيات المهنة على كل الأطراف والجهات التي تتولى تقديم خدمات التدقيق الداخلي، فإن الغرض من مبادئ أخلاقيات المهنة هو تعزيز ثقافة أخلاقية رفيعة في أوساط مهنة التدقيق الداخلي بصفة عامة.¹

ويمتد نطاق مبادئ أخلاقيات المهنة إلى ما هو أبعد من تعريف مهنة التدقيق الداخلي؛ لكي تشمل أيضاً عنصرين أساسيين² هما:

- المبادئ وثيقة الصلة بمهنة التدقيق الداخلي وممارستها، وهذه المبادئ هي: (الاستقامة، والموضوعية، والسرية، والكفاءة)
- قواعد السلوك المهني التي تحدد المعايير التي يتوقع من المدققين الداخليين مراعاتها، وهي: قواعد تعدُّ بمثابة عامل مساعد في تحويل المبادئ إلى تطبيقات عملية، كما أنَّ المقصود بها توجيه السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين، وهذه القواعد هي: (الاستقامة، والموضوعية، والسرية، والكفاءة).

3.3 تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي:

تتم ممارسة التدقيق الداخلي في بيئات قانونية وثقافية مختلفة ومتنوعة لصالح منشآت تختلف من ناحية: الأهداف، والحجم، والتعقيد، والهيكلية، كما تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قِبل أشخاص من داخل المنشآت أو من خارجها، مع أن تلك الاختلافات قد تؤثر في ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة على حدة، فإن التقيد

⁽¹⁾ Institute of Internal Auditors (IIA), (2017) Op. cit. P. 25.

⁽²⁾ جمعية المدققين الداخليين (2017) الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي، ترجمة جمعية المدققين الداخليين في لبنان، لبنان. ص. 22.

بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي يشكّل أمراً أساسياً؛ لكي يتمكن المدققون الداخليون ونشاط التدقيق الداخلي من الوفاء بمسؤولياتهم.¹

وجدت الدراسات السابقة بشكل عام تطبيقاً متفاوتاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية، وتعود الفروقات في تطبيق المعايير نتيجة اختلاف البيئة التي يعمل فيها التدقيق الداخلي، وبالتالي توجد بعض العوامل التي تعيق التطبيق الكامل لهذه المعايير، ومنها: ارتفاع تكاليف تطبيق معايير التدقيق الداخلي، وعدم وجود إدراك كاف لأهمية الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي، وانخفاض الحوافز المادية التي تشجع على استقطاب الكفاءات، وقلة الدورات التدريبية، وعدم اعتراف الإدارة العليا باستقلال التدقيق الداخلي وعدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي .

⁽¹⁾ Institute of Internal Auditors (IIA), (2017) **Op. cit.** P.1 .

4 الفصل الرابع: إدارة التدقيق الداخلي لدى المصارف السورية:

1.4 تمهيد:

لقد توسعت وظيفة التدقيق الداخلي، وأصبحت تشمل مهام تقييم الفعالية والأداء إضافة إلى مهام التدقيق المالي المتعارف عليها، كما وأصدرت البنوك المركزية في معظم دول العالم كتيب إرشادات ونشرات لأعضاء مجالس الإدارة في البنوك ودليل الحاكمية المؤسسية إضافة إلى إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية، بهدف توفير معايير لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. بحيث يمكن أن يتم فيه اتفاق ومنع التعارض بين مصالح الإدارة والأطراف الأخرى كالملاك والدائنين والمستثمرين والعاملين، فاقترحت الحاكمية المؤسسية كحل للتعارض، وهذا أدى لتعزيز مكانة التدقيق الداخلي كأحد مرتكزات الإدارة ودوره في أن يقوم بمهام تضمن تحقيق هذا التوافق المطلوب بين هؤلاء الأطراف والقيام بأعمال التحقق والرقابة لضمان التحكم المؤسسي وتشجيع الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية. وقد اعتبرت الكثير من الدراسات الأكاديمية وتعليمات أسواق المال التدقيق الداخلي من متطلبات عملية الحوكمة، إذ أشارت نتائج بحث Paape et al والذي أجري في 15/ دولة أوروبية عن علاقة التدقيق الداخلي بالحوكمة أن التدقيق الداخلي يعتبر عنصراً هاماً وتكميلياً لأي نظام للحوكمة في منشآت الأعمال وأنهم يرون أن هذا يمثل فرصة ذهبية ليثبت التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة ماذا يمكنه عمله، والقيمة التي يمكن أن يضفيها على المنشأة¹.

2.4 التدقيق الداخلي لدى المصارف:

تلعب المصارف دوراً حيوياً في الاقتصاد الوطني في أي بلد، بالإضافة إلى أن الأعمال التي تقوم بها هي حاجة عامة لشرائح واسعة قد تطل نسبياً جميع أفراد المجتمع. إن للأعمال المصرفية خصائص تميزها بصورة عامة عن الأعمال الأخرى، ويأخذ التدقيق بالاعتبار هذه الخصائص على تنوعه، إن كان الداخلي أو الخارجي أو الجهات الرقابية المتعددة، عند القيام بمهام التدقيق في المصارف، وعند تقييمه لمستويات المخاطر، حيث أنه من مميزات العمل المصرفي:

- البنود النقدية.
- أدوات خاضعة للتداول وموجودات قابلة للتمويل الإلكتروني.

(¹) Paape, L., Johan, S. and Pin S. (2003) The Relationship Between The Internal Audit Function and Governance in the EU-a Survey, **International Journal of Auditing**, Vol. 7, Iss. 3, p. 38.

- انخفاض رأس المال بالنسبة للموجودات.
 - التغير السريع في قيمة بعض الموجودات.
 - الودائع قصيرة الأجل.
 - الواجبات الائتمانية تجاه الموجودات لأطراف أخرى.
 - حجم العمليات المصرفية.
 - العمل المصرفي من خلال الفروع والأقسام.
 - إجراءات المعاملات مباشرة من خلال وسائل التواصل الحديثة.
 - التنظيم من خلال السلطات الرسمية.
 - عمليات المقاصة.
 - إصدار والتداول بأدوات مالية معقدة.¹
- هذه المميزات تجعل من وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتدعيم الحوكمة المؤسسية وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، ووفقاً لما ذكره المدهون فإن من مسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي إعطاء الاهتمام الكافي بالضوابط القانونية والتنظيمية التي تحقق أهداف الرقابة على أعمال المصرف، بما في ذلك السياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل المصرفي.²
- وكما بين حلمي أن المصارف تواجه عدة مخاطر تعرقل سير أنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن عوامل داخل أو خارج المصرف وتبقى درجة هذه المخاطر وكذلك الإجراءات المتخذة للتخفيض منها، تعود أساساً إلى فعالية أنظمة المراقبة التي توضع خصيصاً لمواجهة التغيرات والاختلالات التي قد تحصل.³

¹صبح، داود يوسف. (2007)، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان، ص. 291.

²المدهون، إبراهيم رباح إبراهيم. (2011) "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"،

مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص. 21.

³حلمي، احمد جمعة. (2003) "التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي"، المؤتمر العلمي المهني

الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي استمرارية المنشأة، عمان الاردن، ص. 104.

3.4 التدقيق الداخلي لدى المصارف السورية:

1.3.4 لمحة عن المصارف الخاصة في سورية:

ظهرت المصارف الخاصة التقليدية في سورية بعد صدور القانون رقم 28 لعام 2001 حيث حدد القانون رأسمال المصرف الخاص بمقدار 1.5 مليار ليرة سورية موزعاً لأسهم، وحدد الحد الأدنى لقيمة السهم بمقدار 500 ل.س، وبعد ذلك صدر القانون رقم 3 لعام 2010، الذي عدل الحد الأدنى لرأسمال المصارف الخاصة التقليدية لتصبح 10 مليار ليرة سورية.

كما ظهرت المصارف الخاصة الإسلامية في سورية بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005، حيث حدد الحد الأدنى لرأسمال المصرف الإسلامي بمقدار 5 مليار ليرة سورية، وفي عام 2010 صدر القانون رقم 3 لعام 2010 الذي عدل رأسمال المصارف الإسلامية الخاصة لتصبح 15 مليار ل.س.

وقد أعطيت المصارف حينها مدة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بما يتناسب مع الحد الأدنى المطلوب من رأس المال، ثم مددت هذه المدة فيما بعد بموجب القانون رقم 17 لعام 2011، وبعد ذلك صدر المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والذي عدل القيمة الاسمية للسهم لتصبح 100 ل.س بدلاً عن 500 ل.س، وفي عام 2013 تم زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية لتوفيق أوضاعها مع الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لغاية نهاية عام 2014، وذلك بالمرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، ثم تم تمديد المهلة مرة أخرى سنة إضافية وذلك بقرار مجلس الوزراء رقم 13 لعام 2015.

لقد بلغ عدد المصارف الخاصة السورية لغاية تاريخ إعداد الدراسة خمسة عشر مصرفاً، أحد عشر منها تقليدي، وأربعة مصارف خاصة إسلامية، والجدول التالي يبين هذه المصارف وتاريخ مباشرة أعمال كل منها:

جدول رقم (1/4) المصارف الخاصة السورية وتاريخ مباشرتها العمل			
اسم المصرف	تاريخ المباشرة	اسم المصرف	تاريخ المباشرة
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2004/1/4	بنك سورية والمهجر	2004/1/7
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2004/6/6	بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً)	2005/9/25
بنك بيبيلوس	2005/12/15	البنك العربي	2006/1/2
بنك سورية والخليج	2007/6/13	بنك الشام	2007/8/27
بنك سوريا الدولي الإسلامي	2007/9/15	بنك الأردن سورية	2008/11/18

فرنسبنك	2009/1/15	بنك قطر الوطني	2009/11/15
بنك الشرق	2009/5/3	بنك البركة	2010/6/1
البنك الوطني الإسلامي	2021/4/14		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية (www.dse.sy)

2.3.4 التشريعات المرتبطة بالتدقيق الداخلي لدى المصارف في سورية:

إن مصرف سورية المركزي كان ملتزماً بتعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية حول وظيفة التدقيق الداخلي، وبمبادئ الحوكمة المؤسسية، من خلال تبعية التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق إحدى لجان مجلس الإدارة، ومسؤولية تلك اللجنة عن ضمان استقلالية التدقيق الداخلي، وتقييمه ومتابعة تقاريره وتعيين مدير التدقيق الداخلي ووجود خطة سنوية وميثاق للتدقيق الداخلي في المصرف. وفيما يلي عرض لعدد من التشريعات النازمة لعمل إدارة التدقيق الداخلي لدى المصارف في سورية:

1.2.3.4 دليل الحوكمة لدى المصارف العاملة في سورية:

وفقاً لدليل الحوكمة لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية الصادر عن مجلس النقد والتسليف/مصرف سورية المركزي في العام 2009، فإن مجلس الإدارة يقوم بتشكيل لجان منبثقة عنه وتفويضها بالصلاحيات لمدة محددة للقيام بالمهام الموكلة إليها، ورفع تقارير دورية إلى المجلس، ومن هذه اللجان لجنة التدقيق، التي تهدف بحسب الدليل إلى مراجعة التقارير المالية ونظم الضبط والرقابة ونطاق ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي، ومراجعة القضايا المحاسبية ذات التأثير الجوهري على البيانات المالية¹ أي تتبع إدارة التدقيق الداخلي لدى المصارف بشكل مباشر إلى مجلس الإدارة عن طريق إحدى لجان مجلس الإدارة وهي لجنة التدقيق "Audit Committee" على أنها: لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، تتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة، وعلى ألا تضم رئيس مجلس الإدارة، وأن يكون غالبية أعضائها من الأعضاء المستقلين منهم رئيس اللجنة، كما يجب أن تحتوي عضواً على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية و/أو الخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمالية. من مسؤوليات لجنة التدقيق وفق دليل الحوكمة:

¹ قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489/م/ن/ب 4 " دليل حوكمة المصارف التقليدية في سورية، 2009

- تقييم فعالية وكفاية وظيفة التدقيق الداخلي والتأكد من الالتزام بالتعليمات النافذة الصادرة عن الجهات ذات العلاقة.
- تقييم فعالية وكفاية نطاق وبرامج التدقيق الداخلي.
- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- مراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي.
- التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
- كما أوجب دليل الحوكمة عقد اللجنة لاجتماعات دورية (مرتين على الأقل خلال العام) مع المدقق الداخلي، وكما يحق للمدقق الداخلي طلب الاجتماع مع اللجنة حين تقتضي ضرورة العمل ذلك.
- كما تحدثت المادة السادسة عشرة من دليل الحوكمة في المصارف عن وظيفة التدقيق الداخلي:
 - تتعزيز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال:
 - إدراك مجلس الإدارة والإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي وإيصال وتوضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف.
 - الاستفادة، بالطريقة الملائمة وفي التوقيت المناسب، من نتائج عمل التدقيق الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة.
 - ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
 - إشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي والتوصية بشأنها.
 - على المصرف الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم/ 123 م ن/ب 4 وتعديلاته، الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف، فيما يتعلق ب:
 - نطاق وأهداف ومهام وظيفة التدقيق الداخلي.
 - استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.
 - نظام التدقيق.
 - نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي.
 - الكفاءة المهنية.
 - مجال التدقيق.
 - إجراءات التدقيق الداخلي.
 - مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي.
 - لجنة التدقيق الداخلي.

- الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية¹.

2.2.3.4 قرار مجلس النقد والتسليف رقم 123/م/ن/ب/4:

وفقاً لمتطلبات قرارات مجلس النقد والتسليف بخصوص الرقابة المصرفية، وعطفاً على " مبادئ التدقيق الداخلي في المصارف وعلاقة السلطة الرقابية مع المراقبين "الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في آب 2001، ولاسيما التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف الصادرة بالقرار 123/م/ن/ب/4 للعام 2005²

على كل مصرف أن يتضمن هيكله الإداري دائرة دائمة للتدقيق الداخلي، بما يناسب حجمه وطبيعة عملياته، تضم العدد الكافي من العناصر البشرية ذات الكفاءة، حيث يشكل عملها جزءاً من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي لدى المصرف وعلى إجراءاته الداخلية.

حدد قرار مجلس النقد والتسليف رقم 123/م/ن/ب/4 نطاق وأهداف ومهام وظيفة التدقيق الداخلي وفق ما يلي:
أ. وضع مخطط للتدقيق وفحص وتقييم أوضاع المصرف وإيصال النتائج إلى الأطراف المعنية ومتابعة مدى تنفيذ التوصيات الموضوعة.

ب. وضع مبادئ منهجية لتقييم المخاطر ومراجعتها وتعديلها دورياً لتعكس آثار التغيرات التي تطرأ على أساليب العمل.

ج. فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي.

د. مراجعة مدى فعالية وتطبيق نظام إدارة المخاطر وطرق تقييمها.

هـ. مراجعة أنظمة المعلومات الإدارية والمالية بما في ذلك نظام المعلومات الإلكتروني والخدمات المصرفية الإلكترونية.

و. مراجعة مدى صحة ومصداقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية.

ز. مراجعة سبل المحافظة على الموجودات.

ح. مراقبة نظام الضبط الداخلي الخاص بتقييم وتقدير المخاطر وتأثيرها على الأموال الخاصة بالمصرف.

ط. مراجعة الأنظمة الموضوعة للتأكد من مدى تقيدها بالمتطلبات القانونية المرعية الإجراء وبالسياسات والإجراءات الموضوعة.

¹ دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية الصادر بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 489/م/ن/ب/4 للعام 2009.

² قرار مجلس النقد والتسليف 123/م/ن/ب/4 الصادر في العام 2005.

ي. مراجعة التطورات الجديدة الحاصلة وأية تغييرات عملية والتأكد من أن جميع المخاطر المرافقة لها يتم تحديدها في مرحلة مبكرة.

ك. القيام بأية عمليات تحقق خاصة.

وذكر القرار في المادة المتعلقة باستقلالية دائرة التدقيق الداخلي، أنها تعمل تحت إشراف مجلس إدارة المصرف أو لجنة التدقيق المرتبطة به، وأن يكون لديها الحرية في إبلاغ تقاريرها عن نتائج أعمالها الى مجلس الإدارة بموضوعية وتجرد، ويتمتع رئيس هذه الدائرة بسلطة الاتصال مباشرة بمجلس الإدارة أو برئيس مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

وأوجب القرار كل مصرف أن يتوفر لديه نظام خاص بالتدقيق الداخلي يتم اعتماده من مجلس الإدارة، يتم مراجعته دورياً يحدد على الأقل الأمور التالية:

- أهداف وشمولية وظيفة التدقيق الداخلي.

- موقع دائرة التدقيق الداخلي ضمن الهيكل الإداري للمصرف.

- سلطة ومسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي وعلاقتها بباقي الوحدات الإدارية والوظائف.

- مسؤولية وواجبات رئيس دائرة التدقيق الداخلي.

كما حدد القرار أنه لتأمين حسن عمل وظيفة التدقيق الداخلي، على كل مدقق داخلي أن يتمتع بالكفاءة المهنية اللازمة، وتوفير برامج مستمرة لتدريب أفراد دائرة التدقيق الداخلي

وفيما يتعلق بمجال التدقيق على دائرة التدقيق الداخلي أن تكون قادرة على الاطلاع على أية مستندات أو ملفات بما في ذلك المعلومات الإدارية ومحاضر جلسات أي وحدة إدارية داخل الهيكل التنظيمي للمصرف بحيث تخضع لنطاق التدقيق الداخلي جميع وحدات وأقسام هذا الهيكل.

إن مجال التدقيق يجب أن يتضمن فحص ومراقبة وتقييم مدى ملاءمة نظام الضبط الداخلي، وتحليل مخاطره إضافة إلى فحص ومراقبة وتقييم الأمور التالية:

- مدى التزام كافة الوحدات العاملة بالسياسات والإجراءات الموضوعية.

- المخاطر الكمية والنوعية التي يواجهها المصرف.

- نظام إدارة المخاطر الموضوع من قبل الإدارة العامة الذي يربط المخاطر بمستوى الأموال الخاصة للمصرف.

- مدى الاعتماد على أنظمة المعلومات الإلكترونية.

- عمليات ونشاطات المؤسسات التابعة أكانت مصرفية أم غير مصرفية، وفي حال كانت لهذه المؤسسات التابعة دوائر تدقيق داخلية خاصة بها، فعليها أن تقوم بإرسال نسخ عن تقاريرها لدائرة التدقيق الداخلي

في المصرف الأم، وهو ما يستتبع أن تكون لدائرة التدقيق الداخلي سلطة الوصول إلى أية معلومات أو مستندات من المؤسسات التابعة.

- عملية توظيف أفراد دوائر التدقيق الداخلي للمؤسسات التابعة.

وأوجب القرار إدارة التدقيق الداخلي أن تضع برنامجاً وإجراءات للتدقيق، آخذة بالاعتبار عدد وكفاءة العناصر البشرية والموارد الأخرى المتاحة، والتي تشمل:

أ. توثيق أعمال ونتائج التدقيق بأوراق عمل ومستندات ثبوتية.

ب. تضمين نتائج التدقيق توصيات ومقترحات دائرة التدقيق الداخلي إضافة إلى رأي الجهة التي تم تدقيقها.

ج. إعداد تقارير التدقيق بالسرعة الممكنة، وإرسال نسخ عنها للجهة التي تم تدقيقها ونسخاً موجزة للإدارة العامة ولجنة التدقيق ولمجلس الإدارة.

د. العمل من قبل الإدارة العامة على معالجة الأمور التي كانت محل اهتمام وملاحظات دائرة التدقيق الداخلي.

هـ. تتبع المستجدات التي كانت موضوع توصية منها والتأكد من مدى تنفيذ مقترحاتها.

وحدد القرار مسؤولية مدير إدارة التدقيق الداخلي في التأكد من الأمور التالية:

- إن دائرة التدقيق الداخلي تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المراقبين الداخليين المعروفة بالمعايير الخاصة بالممارسة المهنية للتدقيق الداخلي"

- (Standards for the Professional Practice of Internal Auditing)

- وجود نظام للتدقيق الداخلي ومخطط للتدقيق وسياسات وإجراءات مكتوبة للدائرة وتأمين برنامج تدريبي متواصل لموظفيها.

- إعلام مجلس الإدارة والإدارة العامة ولجنة التدقيق الداخلي، حيث ينطبق، عن مدى سلامة نظام الضبط الداخلي في المصرف وعن مدى إنجاز أهداف دائرة التدقيق الداخلي.

4.4 توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية في مجال التدقيق الداخلي في المصارف:

إن لجنة بازل وهي لجنة للرقابة المصرفية، تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشر، وتهدف إلى وضع معايير موحدة لكفاية رأس المال بين كافة المصارف، كما تعد لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من قبل محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة، لذا فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية.

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية التدقيق الداخلي أنه نشاط يساعد المصرف على تحقيق أهدافه، من خلال تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة¹.

وقد قامت لجنة بازل المصرفية بإصدار تعليمات توجيهية إشرافية لتقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف، التي تشكل جزءاً من جهود اللجنة المستمرة لمعالجة قضايا الرقابة المصرفية، وتعزيز الرقابة من خلال التوجيهات التي تشجع على تطوير الممارسات داخل المصارف، فقد قامت اللجنة بإصدار مبادئ في العام 2001 بخصوص التدقيق الداخلي في المصارف، وعلاقة الإدارة التنفيذية مع المدققين. وفي عام 2012 قامت بتحديث تلك المبادئ آخذة بعين الاعتبار التطورات في الممارسات الإشرافية وفي المنظمات المصرفية متضمنة الدروس المستفادة من الأزمات التي حدثت.

وتنص مبادئ اللجنة على تعزيز حوكمة الشركات في المصارف وتأكيد وجود نظام قوي للمراقبة الداخلية، يركز على النقاط التالية:

- أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة وفعالة وذات سلطة ومكانة، متاحاً لها ما تحتاجه من الموارد وحرية الوصول إلى مجلس الإدارة.
- أن يتم اتباع السياسات والممارسات التي يضعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تحت إشراف الإدارات الرقابية، وأن تستطيع الإدارة اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، وفي الوقت المناسب لمواجهة نقاط الضعف في الرقابة الداخلية التي يحددها المدققون الداخليون.
- توفر وظيفة التدقيق الداخلي ضمان حيوي لأعمال المصرف ولأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا من حيث جودة نظام الرقابة الداخلية للمصرف.
- إن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية تساعد على تقليل مخاطر الخسارة والضرر بسمعة المصرف.
- تستند توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية BIS بالمبادئ الأساسية للتدقيق الداخلي في المصارف إلى المحاور الأساسية الآتية²:

1.4.4 المحور الأول: العلاقة بين مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي:

يصف هذا المحور أساسيات العلاقة بين مجلس الإدارة ووظيفة التدقيق الداخلي بحسب مبدأ الحوكمة في المصارف، ويلخص هذه المحاور بأن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن آلية التدقيق الداخلي في المصارف، وذلك من خلال ضمان استقلالية التدقيق الداخلي، ونزاهته واختيار العناصر الكفوة، وشموليته لجميع نشاطات

¹ Basel Committee on Banking Supervision، (2012)، 'The internal audit function in bank'، P. 10
(www.bis.org)

² Basel Committee on Banking Supervision، (2012)، 'Op. cit'، PP. 8-9

المصرف، وعلى التدقيق القيام بأعماله في التدقيق على جميع أعمال المصرف باستقلالية ونزاهة لضمان جودة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ورفع التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة.

2.4.4 المحور الثاني: العلاقة بين الإدارة التنفيذية والتدقيق الداخلي:

يصف هذا المحور أساسيات العلاقة بين الإدارة التنفيذية ووظيفة التدقيق الداخلي، لكي تؤدي وظيفة التدقيق أعمالها وتحقق أهدافها بالشكل الأمثل والفعال، وذلك من خلال وجوب أن يكون هناك اتصالات منتظمة بين الإدارة التنفيذية والمدققين الداخليين للمصرف. ويلخص هذا المحور بأن العلاقة بين التدقيق والإدارة التنفيذية علاقة استشارية والقيام باتصالات، ولا يكون التدقيق الداخلي تابع للإدارة التنفيذية، بل يتبع لمجلس الإدارة وذلك لضمان استقلاليته والقيام بمهامه الرقابية بالشكل الأمثل.

3.4.4 المحور الثالث: التقييم لوظيفة التدقيق الداخلي:

يصف هذا المحور أساسيات التقييم لوظيفة التدقيق الداخلي وذلك للحفاظ على فعالية وظيفة التدقيق وتحقيق أهداف مجلس الإدارة الرقابية. ويلخص هذا المحور بأنه يجب القيام بالتقييم الدوري لوظيفة التدقيق الداخلي من قبل مجلس الإدارة، وذلك لضمان قيام التدقيق الداخلي بمهامه بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية، والقيام بإجراءات علاجية لمعالجة نقاط الضعف التي تواجه التدقيق الداخلي.

5.4 مجالات عمل التدقيق الداخلي في المصارف وفق توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

بحسب توصية لجنة بازل للرقابة المصرفية BIS يمكن تقسيم وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف إلى خمسة أقسام تحدد مجال التدقيق الداخلي¹:

1.5.4 القسم الأول: مراجعة العمليات على أساس المخاطر:

وتتمثل في النشاط الذي يقوم به المدقق الداخلي في الفحص والمراجعة للجوانب المتعلقة بالمخاطر التي تواجه المصرف، حيث أن إدارة المخاطر في المصرف تدعم وتعكس التزام المصرف بالأحكام التنظيمية والممارسات المصرفية الآمنة والسليمة، ولذلك ينبغي أن تشمل إدارة التدقيق الداخلي في نطاقها الجوانب التالية من إدارة المخاطر:

¹ Basel Committee on Banking Supervision، (2012)، 'The internal audit function in bank, Op. cit, PP.14-16

- تنظيم مهام إدارة المخاطر بكل أقسامها: السوق والائتمان والسيولة وسعر الفائدة، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية.
- تقييم الرغبة في المخاطرة، والمراقبة والإبلاغ عن القضايا والقرارات التي تتخذها إدارة المخاطر.
- مدى كفاية النظم والعمليات لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة والاستجابة والإبلاغ عن جميع المخاطر الناجمة عن أنشطة المصرف.
- سلامة نظم المعلومات وإدارة المخاطر، بما في ذلك الدقة والموثوقية واكتمال البيانات المستخدمة.
- موافقة وصيانة نماذج المخاطر بما في ذلك التحقق من الاتساق والتوقيت والاستقلال والاعتماد على مصادر البيانات المستخدمة في مثل هذه النماذج
- وعندما لا تقوم إدارة المخاطر بإبلاغ مجلس الإدارة عن وجود اختلاف كبير في وجهات النظر بين الإدارة العليا وإدارة المخاطر فيما يتعلق بمستوى المخاطر التي يواجهها المصرف، يتعين على رئيس التدقيق الداخلي إبلاغ المجلس عن هذا الاختلاف ويندرج تحت هذا النوع بحسب طبيعته كل من المراجعة التشغيلية ومراجعة نظم المعلومات.
- أ- المراجعة التشغيلية:
- وتتمثل في النشاط الذي يقوم به المدقق الداخلي في الفحص والمراجعة للجوانب التشغيلية في العمليات التي يقوم بها المصرف، وذلك للتأكد من تنفيذها بالشكل المطلوب منها حسب أهداف مجلس الإدارة وتوجهات إدارة المخاطر، ويتم ذلك من خلال:
- مراجعة الأنشطة والسياسات والإجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها وانتظامها، وذلك بهدف مراجعتها وإعداد التقرير وتقديم المقترحات اللازمة للإدارة.
- فحص وسائل حماية الأصول من الأنواع المختلفة من الخسائر مثل: السرقة، الحرائق، الأنشطة غير المشروعة، التعرض إلى العوامل الجوية.
- تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة، حيث تكون الإدارة مسؤولة عن وضع معايير للتشغيل لقياس الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد في الأنشطة المختلفة، وتكون مكتوبة وبشكل رسمي للرجوع إليها، ويكون المدققون الداخليون مسؤولين عن تحديد ما إذا كانت:
- هناك معايير تشغيل وضعت لقياس الاستخدام الاقتصادي الكفء.
- معايير التشغيل مفهومة ويتم الالتزام بها.
- الانحرافات عن معايير التشغيل يتم تحديدها وتحليلها وإبلاغها إلى المسؤولين لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- الخطوات التصحيحية قد تم اتخاذها.

وكما يمكن للمدققين الداخليين تقديم المساعدة للمديرين المسؤولين عن وضع الأهداف العامة والأهداف الخاصة والأنظمة، بتحديد ما إذا كانت الافتراضات الأساسية ملائمة، وما إذا تم استخدام معلومات دقيقة وملائمة، وما إذا تم إدخال إجراءات رقابية مناسبة على العمليات التشغيلية أو البرامج.

ب- مراجعة نظم المعلومات:

وتتمثل في ذلك النشاط الذي يقوم به المدقق الداخلي في المنشآت التي تتبع نظم الحاسوب للتأكد من اكتمال هذه النظم وجودة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في هذه النظم الالكترونية وذلك من خلال:

- فحص أنظمة المعلومات باعتبارها توفر معلومات من أجل اتخاذ القرارات والرقابة والتقيد بالمتطلبات الخارجية.

- فحص العمليات التشغيلية والبرامج لتحديد ما إذا كانت النتائج تتسق مع الأهداف العامة والخاصة الموضوعية، وما إذا كانت العمليات والبرامج يتم تنفيذها كما هو مخطط لها.

كما يجب عليهم تحديد ما إذا كانت الأهداف الخاصة بالعمليات التشغيلية تتماشى مع أهداف المؤسسة ككل ومدى الالتزام بذلك.

2.5.4 القسم الثاني: كفاية رأس المال والسيولة:

وتتمثل في النشاط الذي يقوم به المدقق الداخلي في الفحص والمراجعة للجوانب المتعلقة بكفاية رأس المال والسيولة، حيث أن المصارف تخضع لإطار تنظيمي عالمي لرأس المال والسيولة وتنفيذها حسب القوانين المحلية المطبقة، ويتضمن هذا الإطار تدابير لتعزيز رأس المال التنظيمي والسيولة المالية، لذلك ينبغي أن يشمل نطاق التدقيق الداخلي جميع النقاط الواردة في الإطار التنظيمي لكفاية رأس المال والسيولة، وعلى وجه الخصوص نظام المصرف لتحديد وقياس رأس المال الأساسي وتقييم مدى كفاية موارد رأس المال لمواجهة تعرض المصرف لمخاطر السيولة والنسب الدنيا المتعلقة بحقوق الملكية المعمول بها.

وينبغي على المدقق الداخلي أن يستعرض عملية الإدارة في اختبارات الجهد بما يتعلق بمستويات رأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار تواتر مثل هذه الاختبارات والغرض منها من حيث الرقابة الداخلية أو تطبيق قوانين مفروضة، ومعقولة السيناريوهات والافتراضات الأساسية المستخدمة في تلك الاختبارات، والموثوقية من العمليات المستخدمة.

وأن يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة سياسة المصرف وإجراءاته المتعلقة بموضوع السيولة، وعمليات قياس ورصد أوضاع السيولة المتعلقة بموضوع المخاطر، والبيئة الخارجية المؤثرة على السيولة، والحد الأدنى من المتطلبات حسب توصيات لجنة بازل والقوانين المحلية ذات الصلة، وينبغي أن تدرج ضمن خطة التدقيق.

3.5.4 القسم الثالث: التقارير التنظيمية والداخلية:

وتتمثل في النشاط الذي يقوم به المدقق الداخلي في الفحص والمراجعة لجميع التقارير الناتجة عن عمل المصرف من تقارير داخلية وتقارير تنظيمية تقدم إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، ولذلك يقوم المدققون بتقييم منتظم لفعالية عملية إعداد التقارير من حيث الوظائف والمخاطر المرتبطة بها والتي يجب أن تنتج معلومات تعرض في الوقت المناسب لها، وأن تتمتع بالدقة والموثوقية والمصادقية وملائمة لتقديم بشكل تقارير إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

وهو يشمل التقارير الموحدة المتعلقة بأعمال المصرف وسجلاته وخصوصاً فيما يتعلق برأس المال المصرف والموارد التي ينتج منها، وما هي الاحتياجات لرأس المال ونسب التحليل المالي والإداري المتعلقة بأعمال المصرف، ويمكن أن تشمل الإفصاحات العامة الهادفة إلى تسهيل الشفافية وانضباط السوق والإعلام عن المسائل التنظيمية في التقارير العامة للمصرف.

4.5.4 القسم الرابع: مراجعة الالتزام:

- وتتمثل في ذلك النشاط الذي يقوم به المدقق الداخلي لمراجعة الالتزام بالمتطلبات النظامية والقانونية، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات التي ترسمها الإدارة، وينبغي أن تتضمن وظيفة مراجعة الالتزام تقييماً لمدى فعالية وفائها بمسؤولياتها، وللقيام بذلك المهام يقوم بالآتي:
- فحص الأنظمة الموضوعية لضمان الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والتعليمات التي قد يكون لها تأثير مهم على الأعمال والتقارير، وأن يحدد ما إذا كان المصرف قد التزم بها. وتقع على المدققين الداخليين مسؤولية تحديد ما إذا كانت هذه الأنظمة كافية وفعالة.
 - تحديد ما إذا كانت هناك معايير وضعتها الإدارة العليا لتحديد ما إذا كانت الأهداف العامة والخاصة تم تحقيقها، وفي حالة اعتبارها كافية، فإنه يجب عليهم استخدامها في التقييم، أما في حالة عدم وجود معايير كافية، فإنه يمكن للمدققين الداخليين مساعدة الإدارة في صياغة معايير كافية وملائمة.
 - تحديد ما إذا كانت العوامل التي تعوق الأداء المرضي قد تم تحديدها وتقييمها والسيطرة عليها بطريقة ملائمة.
 - تحديد ما إذا كانت الأنشطة الرقابية لقياس تحقيق الأهداف والتقرير عنها قد تم وضعها وأنها كافية.

5.5.4 القسم الخامس: المراجعة المالية:

وتتمثل في النشاط الذي يقوم به المدقق الداخلي في الفحص والمراجعة للجوانب المالية ونظم الضبط والرقابة في المصرف، وتتركز اهتمامات المدقق الداخلي في التأكد من توافر الحماية الكافية للأصول والسجلات، ومحاولة اكتشاف ومنع الأخطاء والمخالفات وكون دور الإدارة الآلية في المصرف هو العمل على سلامة ودقة

البيانات المالية و إعداد التقارير والجوانب الرئيسية لأنشطة التمويل مثلاً (حسابات الأرباح والخسائر التقييمات والاحتياطات) التي لها تأثير على مستوى مصادر رأس المال، وبالتالي يجب أن تكون الضوابط المصاحبة قوية ويتم تطبيقها باستمرار وذات مخاطر مقبولة. ولذلك فمن المهم أن تخضع هذه الضوابط لمراجعة التدقيق الداخلي الدوري، وذلك باستخدام الموارد والخبرات اللازمة لتقديم تقييم فعال لممارسات المصرف.

ومن خلال تلك المراجعة يقوم المدقق الداخلي بالآتي:

- فحص صحة واكتمال البيانات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتبويب هذه المعلومات والتقارير عنها، وكذلك آلية تخزين تلك البيانات وسحب التقارير الخاصة بتلك البيانات.
- فحص إذا كانت السجلات والتقارير المالية والتشغيلية تحتوي على معلومات دقيقة، ويعتمد عليها في الوقت المناسب، وكاملة ومفيدة.

- مدى كفاية وفعالية الأنشطة الرقابية على السجلات والتقارير.

حيث يرى الباحث من واقع ما تم عرضه أهمية دور إدارة التدقيق الداخلي لدى المصارف في مراقبة كافة نشاطات المصرف، بما في ذلك من نشاطات تشغيلية ونشاطات مساندة لها كنظم المعلومات، ونظراً لكبير حجم نطاق التدقيق، فإنه يعتمد في تحديد الأولويات إلى التقييم المبني على المخاطر، وفي تحديد حجم العينات المدروسة في كل نشاط لإعطاء تأكيد مقبول بما يتعلق بأنظمة الضبط الداخلي المتعلقة بذلك النشاط.

كذلك يجب على التدقيق الداخلي مراجعة المؤشرات المالية الأساسية لعمل المصرف ككفاية رأس المال والسيولة والربحية، وانعكاس العمليات التشغيلية على العمليات المالية وإعداد البيانات المالية وفق القواعد المعتمدة لذلك.

كما يرى الباحث أنه على الرغم من توفر المعايير والتشريعات التي توفر إطار لعمل إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف فإنه لا تزال هناك عقبات أمام تطبيق متطلبات التدقيق الداخلي تعود لعدم توفر الوعي الكافي لدى إدارات المصارف بأهمية نشاط التدقيق الداخلي، ودوره الأساسي في إضافة قيمة لأعمال المصارف من خلال اسهامه في زيادة كفاءة الأداء المصرفي، بالإضافة لدوره الاستشاري المهم كونه يقدم توصيات تسهم في تحسين جودة عمليات المصرف نظراً لتمتع العاملين في إدارات التدقيق بشكل عام بالخبرات العلمية والمهنية وتمتعهم بنظرة شمولية من واقع تعاملهم مع كافة أنشطة وإدارات المصارف.

5 الفصل الخامس: الدراسة الميدانية

1.5 تمهيد:

يبين الفصل نتائج الدراسة الميدانية المتضمنة: عرضاً لمجتمع الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة، وتوضيح لأداة الدراسة المستخدمة (الاستبيان)، واختبار صدق وثبات الاستبيان، وعرض لخصائص عينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار الفرضيات، ونتائج الاختبارات.

2.5 مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من العاملين في إدارات التدقيق الداخلي ودوائر الرقابة لدى المصارف السورية الخاصة والتي يبلغ عددها (14) مصرفاً منها (11) مصرف تقليدي و(3) مصارف إسلامية (تم استثناء البنك الوطني كونه حديث التأسيس) جميعها مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. أما عينة الدراسة، فهي كامل مجتمع الدراسة من العاملين في إدارات التدقيق الداخلي ودوائر الرقابة لدى هذه المصارف والذين يقدر عددهم بـ 70 (14*5) متوسط تقريبي لعدد العاملين في مجال التدقيق الداخلي لدى المصارف).

وقد وزعت الاستبانة على كامل مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع 70 استبانة خلال الفترة من 2022/4/5 وحتى 2022/4/14، واسترداد 60 استبانة صالحة للتحليل.

3.5 أساليب المعالجة الإحصائية:

قام الباحث بتحليل نتائج الاجابات على هذه الاستبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 24)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- تم حساب معامل ارتباط بيرسون "R" (Pearson Correlation Coefficient) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك لتقدير الاتساق الداخلي لأداة البحث.
- معامل ألفا كرونباخ "Alpha Cronbach": لقياس ثبات أداة البحث.
- الإحصاء الوصفي: وذلك لعرض خصائص أفراد العينة ووصف اجاباتهم، من خلال استخدام ما يلي: (النسب المئوية: استخدمت لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة، الوسط الحسابي "Mean": استخدم كأحد مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات عينة الدراسة، الانحراف

المعياري "Standard Deviation": واستخدم كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي).

- اختبار (t-test): وذلك لاختبار فرضيات الدراسة التي تم قياس متغيراتها.
- اختبار (One way Anova): وذلك لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي التي تم قياس متغيراتها.

4.5 أداة الدراسة:

استخدمت استبانة صممت بالرجوع إلى عدد من الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة دراسة (الزبيدي، 2017)¹، دراسة (النونو، 2009)²، وتعديلها والإضافة عليها وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وفرضيات البحث، وتم جمع البيانات عن طريق تلك الاستبانة، حيث قسمت إلى قسمين رئيسيين:

- القسم الأول: يتضمن العوامل الديموغرافية والمتغيرات الشخصية لعينة الدراسة. وذلك بما يمكن من اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة والفرضيات الفرعية التابعة لها.
- القسم الثاني: تناول مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ويتكون من محورين: (المحور الأول: تناول مدى تطبيق معايير الصفات، المحور الثاني: تناول مدى تطبيق معايير الأداء) وذلك بما يمكن من اختبار الفرضيات الرئيسية الأولى والثانية والفرضيات الفرعية التابعة لهما.

5.5 صدق الاستبانة وثباتها:

1.5.5 ثبات الاستبانة:

يعد الصدق والثبات من الخصائص المطلوبة لتحليل البيانات، تم التأكد من الثبات الداخلي للاستبانة عن طريق استخدام معامل ألفا كرونباخ حيث أن قيمة معامل ألفا الذي تقع قيمته ما بين (0-1)، فإذا كانت قيمته صفر فإن ذلك يشير إلى حالة عدم ثبات لأداة الدراسة، أما إذا كانت قيمته 1 فإن ذلك يشير إلى ثبات الاستبانة، إن القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ 60% فأكثر، وعند تطبيق هذا المعامل على محاور الاستبيان وعلى الاستبيان بشكل كامل بلغت قيم المعامل دائماً أكبر من 76.9%، مما يدل على الثبات الداخلي لأسئلة الاستبيان على مستوى الدراسة ككل، وذلك موضح في الجدول رقم (1/5).

¹ الزبيدي، رغد منير. (2017)، مرجع سبق ذكره
² النونو، كمال. (2009)، مرجع سبق ذكره

جدول رقم (1/5) - نتائج اختبار ثبات الاستبيان لكل محاور الاستبيان (Reliability Statistics)

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha	عدد الفقرات	البعد
0.845	5	المعيار 1000: الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات
0.769	10	المعيار 1100: الاستقلالية، الموضوعية
0.840	6	المعيار 1200: المهارات والعناية المهنية اللازمة
0.814	5	المعيار 1300: برنامج ضمان وتحسين الجودة
0.791	7	المعيار 2000: ادارة نشاط التدقيق الداخلي
0.805	8	المعيار 2100: طبيعة العمل
0.865	4	المعيار 2200: التخطيط للمهمة
0.877	4	المعيار 2300: تنفيذ المهمة
0.825	8	المعيار 2400: تبليغ النتائج
0.804	2	معيار 2500: متابعة سير العمل
0.804	2	معيار 2600: ابلاغ قبول المخاطر
0.876	5	المحور الثالث (المتغيرات الشخصية للمدقق)
0.957	66	جميع فقرات محاور الاستبيان

2.5.5 صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس الأسئلة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة وفق ما يلي:

- **الصدق الظاهري:** تم عرض الاستبيان على الدكتور المشرف على الدراسة، وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاته، كما تم مناقشة الاستبيان مع عدد من مدراء التدقيق الداخلي لدى المصارف وتم أخذ آرائهم من واقع خبرتهم العملية ومعرفتهم العلمية بخصوص أسئلة الاستبيان.
- **صدق الاتساق الداخلي للمقياس:** ويقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وتم احتساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، حيث قام الباحث بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبيان، وتم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما يوضح ذلك الجدول رقم (2/5):

الجدول رقم (2/5) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محاور الاستبيان بالدرجة الكلية للمحور وفق مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS							
رقم السؤال	الفقرة	معامل الارتباط بالمحور (Pearson Correlation)	مستوى المعنوية	رقم السؤال	الفقرة	معامل الارتباط بالمحور (Pearson Correlation)	مستوى المعنوية
	المعيار 1000: الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات				المعيار 2100: طبيعة العمل		
1	يتضمن ميثاق التدقيق الداخلي وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي	0.856**	0.000	34	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة في المصرف وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين أساليب الحوكمة	0.608**	0.000

2	يتضمن ميثاق التدقيق الداخلي مرجعية إدارة التدقيق الداخلي الوظيفية لمجلس الإدارة	0.000	.768**	35	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملائمة الأهداف والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة وتحديد مدى تحقيق هذه الأهداف والسياسات والانحرافات	.552**	0.000
3	يتضمن ميثاق التدقيق الداخلي حق الوصول والإطلاع على السجلات، والوصل الى الموظفين، والاصول المادية ذات الصلة لأداء مهام التدقيق	0.000	.793**	36	يقيم التدقيق الداخلي تكنولوجيا المعلومات لدى المصرف ودعمها لاستراتيجيات وأهداف المصرف	.751**	0.000
4	تم تحديد طبيعة الخدمات التأكيدية المقدمة من التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق	0.000	.744**	37	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها	.719**	0.000
5	تم تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية المقدمة من التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق	0.000	.856**	38	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية	.701**	0.000
	المعيار 1100: الاستقلالية والموضوعية			39	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات لدى المصرف	.766**	0.000
6	يصادق مجلس الإدارة (لجنة التدقيق) على ميثاق التدقيق الداخلي	0.000	.729**	40	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث عمليات احتيال في المصرف	.727**	0.000

7	يصادق مجلس الإدارة (لجنة التدقيق) على خطة التدقيق الداخلي	0.000	0.761**	41	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم فعالية وكفاية الصوابط الرقابية في المصرف	0.575**	0.000
8	يصادق مجلس الإدارة (لجنة التدقيق) على موازنة وموارد التدقيق الداخلي	0.000	0.561**		المعيار 2200: التخطيط للمهمة		
9	يصادق مجلس الإدارة (لجنة التدقيق) على قرار تعيين وعزل مدير التدقيق الداخلي	0.000	0.677**	42	يعد المدققون الداخليون برنامج (خطة) عمل لكل مهمة تدقيق داخلي تتضمن أهداف المهمة ونطاقها، وتوقيتها، والموارد المخصصة لها	0.864**	0.000
10	يصادق مجلس الإدارة (لجنة التدقيق) على راتب ومكافآت مدير التدقيق الداخلي	0.000	0.759**	43	يتم اجراء تقييم أولي للمخاطر المتصلة بالنشاط المدقق قبل بدء عملية التدقيق	0.899**	0.000
11	يوجد تفاعل وتواصل مباشر بين مدير التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة (لجنة التدقيق)	0.000	0.635**	44	يتم تخصيص الموارد المناسبة والكافية لتحقيق اهداف مهمة التدقيق الداخلي	0.909**	0.000
12	يتمتع المدققون الداخليون عن تقييم العمليات التي كانوا مشرفين عليها فيما سبق	0.003	0.373**	45	يتم المصادقة على برنامج عمل مهمة التدقيق قبل تنفيذه، وأي تعديل يطرأ عليه لاحقاً من قبل مدير التدقيق	0.726**	0.000
13	يستطيع المدقق الداخلي إبداء رأيه بحرية دون خضوعه لأي ضغوطات خارجية أو	0.000	0.645**		المعيار 2300: تنفيذ المهمة		

						داخلية	
0.000	.875**	يحدد المدققون الداخليون معلومات كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة لبناء ملاحظات وتوصيات مهمة التدقيق لتحقيق اهداف مهمة التدقيق الداخلي	46	0.000	.625**	لا تؤثر العلاقات الشخصية بين موظفي المصرف والمدقق الداخلي على عملية التدقيق	14
0.000	.866**	يؤسس المدققون الداخليون استنتاجاتهم ونتائج المهمة بناء على تحاليل وتقييمات مناسبة	47	0.009	0.615	يملك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والأنشطة التي يجب فحصها، وحرية الوصول الي السجلات والأصول والموظفين	15
0.000	.846**	يتم توثيق معلومات كافية وموثوقة وذات صلة لتأييد استنتاجات المدقق ونتائج تنفيذ مهمة التدقيق	48			المعيار 1200: المهارات والعناية المهنية اللازمة	
0.000	.899**	يوجد اشراف ملائم على مهمات التدقيق ومراجعة نتائجها بما يكفل تحقيق الاهداف وتطوير كفاءة الفريق	49	0.000	.607**	يملك المدققون الداخليون كوحدة واحدة متكاملة المهارات والمعارف الضرورية للقيام بعمليات التدقيق.	16
		المعيار 2400: تبليغ النتائج		0.000	.820**	يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال	17
0.000	.783**	يزود المدققون الداخليون مدير التدقيق بنتائج ونطاق واهداف مهمة التدقيق	50	0.000	.828**	يملك المدققون الداخليون معرفة وافية بأهم مخاطر تكنولوجيا	18

						المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها	
19	0.000	.713**	51	0.000	.783**	يتم الاستعانة بأشخاص مؤهلين إذا افتقد المدققون الداخليون المعارف والخبرات اللازمة لتنفيذ كل أو جزء من مهمة تدقيق	يتم تبليغ نتائج مهام التدقيق والاستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات وآراء المدقق الداخلي مدعمة بمعلومات كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة
20	0.000	.770**	52	0.000	.652**	لدى المدققين الداخليين إلمام كافي بمعايير التدقيق الداخلي	تكون نتائج مهام التدقيق صحيحة وموضوعية وواضحة وموجزة وكاملة وفي التوقيت المناسب
21	0.000	.724**	53	0.000	.586**	يوجد برنامج تدريب مستمر للمدققين الداخليين	يتم إدراج الجوانب الإيجابية لأداء الجهة الخاضعة للتدقيق ضمن نتائج مهام التدقيق الداخلي
	0.000	.749**	54			المعيار 1300: برنامج ضمان وتحسين الجودة	يرسل مدير التدقيق الداخلي نتائج التدقيق الداخلي الى الاطراف المعنية
22	0.000	.559**	55	0.000	.775**	يقوم مدير التدقيق الداخلي بعملية التقييم المستمر لنشاط التدقيق من خلال التخطيط للمهام وأوراق العمل وتوقيعها ومراجعة التقارير	يتم الإفصاح عن حالات عدم التوافق مع المعايير او القواعد السلوكية عندما تؤثر على نتائج مهمة تدقيق محددة
23	0.000	.839**	56	0.000	.645**	يتم اختيار عينة بشكل دوري من مهام التدقيق ومراجعتها لتنفيذ تقييم	يتضمن تبليغ نتائج مهام التدقيق القيود المفروضة على نطاق المهمة

						دوري لمدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع معايير التدقيق وأخلاقيات المهنة	
24	يوجد تقييم لمدى التزام المدققين الداخليين بميثاق الواجبات الأخلاقية	0.000	0.000	57	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع القيود على تداول واستعمال نتائج التدقيق لدى توزيعها لجهات خارجية	0.690**	0.000
25	يوجد تقييمات داخلية لنشاط التدقيق الداخلي عن طريق التقييم الذاتي او بواسطة اشخاص من المصرف	0.000	0.000		معييار 2500: متابعة سير العمل		
26	يخضع نشاط التدقيق الداخلي للتقييم بتقيده بالمعايير الدولية من قبل مراجع مؤهل ومستقل من خارج المصرف بشكل دوري كل خمس سنوات على الأقل	0.000	0.000	58	يتم متابعة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة إزاء نتائج مهام التدقيق التي تم إبلاغها بها	0.769**	0.000
	المعييار 2000: ادارة نشاط التدقيق الداخلي	0.000		59	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة معالجة نتائج المهام الاستشارية التي تم تنفيذها من التدقيق الداخلي	0.898**	0.000
27	يتم اعداد خطة مبنية على اساس المخاطر من قبل التدقيق الداخلي لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي	0.000	0.000		معييار 2600: ابلاغ قبول المخاطر		

28	يتم الأخذ بعين الاعتبار توقعات مجلس الإدارة والإدارة العليا في إعداد خطة التدقيق الداخلي	0.000	0.652**	60	يناقش مدير التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا حالات قبولها لمستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمصرف	0.933**	0.000
29	تتضمن خطة التدقيق الداخلي مهام استشارية تضمن تحسين إدارة المخاطر وإضافة قيمة وتحسين عمليات المصرف	0.000	0.700**	61	يتم ابلاغ المجلس في حال عدم قناعة مدير التدقيق الداخلي بالمستوى المرتفع من المخاطر المقبول من الادارة.	0.936**	0.000
30	يتم ابلاغ خطة التدقيق الداخلي واي تغييرات تطرأ عليها الى مجلس الادارة للموافقة	0.000	0.663**				
31	يتم وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي	0.000	0.753**				
32	يرفع مدير التدقيق الداخلي تقارير دورية الى مجلس الادارة حول اهداف وصلاحيات ومسؤوليات وأداء نشاط التدقيق الداخلي	0.000	0.675**				
33	يشارك التدقيق الداخلي المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الخارجية والداخلية التي تقدم خدمات توكيدية	0.000	0.566**				

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محاورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها.

6.5 تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1.6.5 القسم الأول: خصائص عينة الدراسة

تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية لتحديد الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، والتي بلغ حجمها 60 مفردة، وتم توضيح النتائج في الجدول رقم (3/5)، حيث يتضح ما يلي:

1. المؤهل العلمي: أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي أن 60% من أفراد العينة يحملون شهادة جامعية، و3.3% يحملون شهادة الدبلوم، و30% يحملون شهادة الماجستير، و6.7% يحملون شهادة الدكتوراه.
2. التخصص العلمي: أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي أن 48.3% من أفراد العينة تخصص محاسبة، و36.7% مصارف، و13.3% إدارة، و1.7% اقتصاد.
3. سنوات الخبرة في التدقيق: أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي أن 18.3% من أفراد العينة لديهم سنوات خبرة أقل من 5، و28.3% من "5-10" سنوات، و31.7% من "10-15" سنوات، و21.7% أكثر من 15 سنة.
4. المسمى الوظيفي: أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي أن 6.7% من أفراد العينة أعضاء مجلس إدارة/لجنة التدقيق، و23.3% برتبة مدير تدقيق، و20% رئيس قسم، و16.7% مدقق رئيسي، و25% مدقق، و8.3% مراقب مصرفي داخلي.
5. الشهادات المهنية: أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي أن 23.3% من أفراد العينة يحملون شهادة محاسب قانوني سوري، و5% يحملون CIA، و71.7% لا يحملون شهادات مهنية.

نلاحظ من خلال دراسة الخصائص الديموغرافية للعاملين في إدارات التدقيق الداخلي ودوائر الرقابة لدى المصارف السورية الخاصة والذين أجابوا على هذا الاستبيان، ما يلي:

- أغلب المشاركين يحمل إجازة جامعية كحد أدنى إذ من المعروف خصوصية عمل التدقيق الداخلي وضرورة حصول المدقق الداخلي على المؤهل العلمي المناسب ليستطيع القيام بأعمال التدقيق.
- تنوعت اختصاصات المشاركين، وتركزت باختصاص المحاسبة حيث بلغت 48.3%، يليها اختصاص المصارف 36.7%، وهذا معدل طبيعي كون عدد خريجي المحاسبة هم الأكثر وطلب إدارات التدقيق لهذا الاختصاص لامتلاك خريجي المحاسبة المعرفة الأوسع بالتدقيق الداخلي مقارنة بباقي الاختصاصات، وتبين

نسبة عدد خريجي اختصاص المصارف أهمية هذا الاختصاص لعمل إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف نظراً لامتلاكهم المعرفة الضرورية لتدقيق أعمال المصرف المتنوعة.

■ بلغت نسبة المشاركين الذين يملكون خبرة أكثر من 5 سنوات 81.7%، وهو مؤشر إيجابي يدل على خبرة العاملين في إدارات التدقيق الداخلي ودوائر الرقابة لدى المصارف، ما يشير إلى توفر الخبرة اللازمة لدى المشاركين من الجانب التطبيقي ويعزز مصداقية إجاباتهم.

■ تنوعت مناصب المشاركين الذين أجابوا على الاستبيان بكافة المناصب في إدارات التدقيق في المصارف، كما شملت العينة عدد من أعضاء مجلس الإدارة /لجنة التدقيق ما يشير إلى الحصول على وجهات نظر متعددة في تطبيق معايير التدقيق الداخلي لدى المصارف.

■ تنوعت الشهادات المهنية التي يحملها المشاركون، حيث يحمل 23.3% منهم شهادة محاسب قانوني سوري كون هذه الشهادة محلية وتكاليف الحصول عليها منخفضة مقارنة بالشهادات المهنية العالمية، ونلاحظ أن نسبة من يحمل شهادة CIA تبلغ فقط 5%، وذلك يفسره صعوبة الحصول على هذه الشهادات كون امتحانات الحصول عليها تتم خارج سورية وتتطلب تكاليف مادية مرتفعة نسبياً، كما أن نسبة من لا يحمل شهادة مهنية في التدقيق من المشاركين تبلغ 71.7% وهي كبيرة نسبياً، تبين أن اكتساب المعرفة بالتدقيق الداخلي لدى المصارف السورية يتم عن طريق التدريب واكتساب الخبرة أكثر من المعرفة العلمية.

وبالتالي يستنتج الباحث أن العاملين في إدارات التدقيق الداخلي ودوائر الرقابة لدى المصارف السورية الخاصة لديهم خبرة جيدة، وشهادات علمية عالية، واختصاصات تناسب العمل بالتدقيق الداخلي، وشهادات مهنية متنوعة منها العالمية ومنها المحلية، وبالتالي لديهم القدرة على فهم وتحديد متطلبات التدقيق الداخلي في المصارف، ومن ثم التعامل بموضوعية مع أسئلة الاستبانة وهو ما يعطي مؤشر على إمكانية الاعتماد على إجاباتهم.

جدول رقم (3/5) - توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية				
السؤال	المتغير	البيان	التكرار	النسبة %
1	المؤهل العلمي	إجازة جامعية	36	60
		دبلوم	2	3.3
		ماجستير	18	30
		دكتوراه	4	6.7
		المجموع	60	100
2	التخصص العلمي	محاسبة	29	48.3
		اقتصاد	1	1.7

13.3	8	إدارة		
36.7	22	مصارف		
100	60	المجموع		
1.7	1	أقل من سنة	سنوات الخبرة	3
16.7	10	من سنة أقل من 5		
28.3	17	من 5 سنوات أقل من 10		
31.7	19	من 10 سنوات أقل من 15		
21.7	13	أكثر من 15 سنة		
100	60	المجموع		
6.7	4	عضو مجلس إدارة/لجنة التدقيق	المسمى الوظيفي	4
23.3	14	مدير تدقيق		
20	12	رئيس قسم		
16.7	10	مدقق رئيسي		
25	15	مدقق		
8.3	5	مراقب مصرفي		
100	60	المجموع		
5	3	CIA	الشهادة المهنية	5
0	0	CPA		
23.3	14	محاسب قانوني سوري		
71.7	43	لا يحمل شهادة مهنية		
100	60	المجموع		

2.6.5 القسم الثاني: تحليل محاور الاستبيان المتعلقة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي:

يتكون من محورين من 61 سؤال على الشكل التالي:

- المحور الأول: مدى تطبيق معايير الصفات، ويتضمن 26 سؤال موزعة على أربع معايير على الشكل التالي:

- المعيار 1000 الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات، الأسئلة من 1-5
- المعيار 1100 الاستقلالية والموضوعية، الأسئلة من 6-15

- المعيار 1200 المهارات والعناية المهنية اللازمة، الأسئلة من 16-21
- المعيار 1300 برنامج ضمان وتحسين الجودة، الأسئلة من 22-26
- المحور الثاني مدى تطبيق معايير الأداء، ويتضمن 35 سؤال موزعة على سبع معايير على الشكل التالي:
- المعيار 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي، الأسئلة من 27-33
- المعيار 2100 طبيعة العمل، الأسئلة من 34-41
- المعيار 2200 التخطيط للمهمة، الأسئلة من 42-45
- المعيار 2300 تنفيذ المهمة، الأسئلة من 46-49
- المعيار 2400 تبليغ النتائج، الأسئلة من 50-57
- معيار 2500 متابعة سير العمل، الأسئلة من 58-59
- والمعيار 2600 ابلاغ قبول المخاطر، الأسئلة من 60-61

في هذا القسم من التحليل تم فحص مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية، ولتحقيق ذلك فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، حيث تم إعطاء الاجابات أوزاناً تتناسب مع المدى الفعلي لتطبيق كل بند من متطلبات معايير التدقيق، وتتراوح قيمة هذه الأوزان من 1 إلى 5، ويمثل الجدول رقم (6/5) مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية، حيث تم احتساب الوسط الحسابي لمدى تطبيق كل معيار، والوسط الحسابي لكل محور من المحاور، وبالتالي الوسط الحسابي لمدى تطبيق المعايير ككل، وتم احتساب الانحراف المعياري لمدى التطبيق عن الوسط الحسابي، والنسبة المئوية للتطبيق التي تساوي نسبة حاصل قسمة الوسط الحسابي المحسوب على القيمة العظمى للمقياس المستخدم وهي 5.

تم استخدام اختبار (One-Sample T Test) للتعرف على ميل الفقرة نحو القبول أو الرفض واختبار فرضية العدم، فإذا كان مستوى الدلالة أقل من (0.05) عندها نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود فروقات جوهرية بين اجابات افراد العينة والمتوسط المحايد (3)، ويميل هذا الفرق نحو الموافقة أو الرفض تبعاً لقيمة (t)، فإذا كانت قيمتها موجبة فهذا يعني الميل نحو قبول الفقرة، وإذا كانت قيمتها سالبة فهذا يعني الميل نحو رفض الفقرة.

وقد كانت الاجابات على كل فقرة وفق مقياس لا يكرت الخماسي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4/5) درجات الإجابات وفق مقياس لا يكرت الخماسي				
التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق
				غير موافق بشدة

الدرجة	% 100	% 80	% 60	% 40	% 20
--------	-------	------	------	------	------

ولتقييم مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي استخدم الباحث الفئات التالية:

جدول رقم (5/5) فئات تقييم مدى تطبيق معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	
الفئة	الدرجة الوصفية
أقل من 60%	ضعيف
من 60% إلى أقل من 70%	متوسط
من 70% إلى أقل من 80%	جيد
من 80% إلى أقل من 90%	جيد جداً
من 90% فما فوق	ممتاز

7.5 اختبار الفرضيات:

1.7.5 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معايير الصفات الواجب مراعاتها في أعمال التدقيق

وتبعاً أن المعايير الخاصة بصفات المدقق تنقسم إلى أربعة مجالات، فهذه الفرضية تنقسم إلى أربع فرضيات فرعية

تم اختبارها وفق ما يلي:

1.1.7.5 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1000 (الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات)

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من 1-5 من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعايير الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات

حيث نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق للمعيار تساوي (85.9%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (4.29) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).

مما يؤكد وجود تطبيق جيد جداً للمعيار رقم 1000، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1000 (الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات).

2.1.7.5 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1100 (الاستقلالية والموضوعية)

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من 6-15 من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعايير الاستقلالية والموضوعية

حيث نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق للمعيار تساوي (82.4%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (4.12) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).

مما يؤكد وجود تطبيق جيد جداً للمعيار رقم 1100، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1100 (الاستقلالية والموضوعية).

3.1.7.5 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1200 (المهارات والعناية المهنية اللازمة)

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من 16-21 من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعايير المهارات والعناية المهنية اللازمة

حيث نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق للمعيار تساوي (72.1%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (3.61) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).

مما يؤكد وجود تطبيق جيد للمعيار رقم 1200، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1200 (المهارات والعناية المهنية اللازمة).

وعلى الرغم من ذلك فقد بينت إجابات المشاركين حول النقطة التالية المتعلقة بمعيار المهارات والعناية المهنية اللازمة:

"يمتلك المدققون الداخليون معرفة وافية بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها " أن مستوى الدلالة المقابل لاختبار هذه العبارة أكبر من (0.05)، حيث لا يمكن للباحث رفض فرضية العدم بالنسبة لهذه العبارة، وبناءً عليه لا توجد دلالة إحصائية أن المصارف السورية الخاصة تطبق النقطة المتعلقة بامتلاك المدققين الداخليين معرفة وافية بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها.

4.1.7.5 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1300 (برنامج ضمان الجودة وتحسينها)

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من 22-26 من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعايير برنامج ضمان الجودة وتحسينها

حيث نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق للمعيار تساوي (68.3%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (3.41) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).

مما يؤكد وجود تطبيق متوسط للمعيار رقم 1300، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1300 (برنامج ضمان الجودة وتحسينها).

وعلى الرغم من ذلك فقد بينت إجابات المشاركين حول النقاط التالية المتعلقة بمعيار ضمان الجودة:

- يوجد تقييمات داخلية لنشاط التدقيق الداخلي عن طريق التقييم الذاتي أو بواسطة اشخاص من المصرف
- اختيار عينة بشكل دوري من مهام التدقيق ومراجعتها لتنفيذ تقييم دوري لمدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع معايير التدقيق وأخلاقيات المهنة
- خضوع نشاط التدقيق الداخلي للتقييم بتقيده بالمعايير الدولية من قبل مراجع مؤهل ومستقل من خارج المصرف بشكل دوري كل خمس سنوات على الأقل
- أن مستوى الدلالة المقابل لاختبار هذه العبارات أكبر من (0.05)، حيث لا يمكن للباحث رفض فرضية العدم بالنسبة لهذه العبارات، وبناءً عليه لا توجد دلالة إحصائية أن المصارف السورية الخاصة تطبق النقاط المتعلقة بالتقييم الذاتي والتقييم الدوري الداخلي والخارجي لنشاط التدقيق الداخلي.

2.7.5 خلاصة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

وفق نتائج الفرضيات الفرعية الأربعة السابقة وكما نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق لمعايير الصفات تساوي (77.2%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (3.8576) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05). مما يؤكد وجود تطبيق جيد لمعايير الصفات، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معايير الصفات.

3.7.5 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معايير الأداء الواجب مراعاتها في أعمال التدقيق.

وتبعاً أن المعايير الخاصة بأداء المدقق تنقسم إلى سبعة مجالات، فهذه الفرضية تنقسم إلى سبع فرضيات فرعية:

1.3.7.5 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2000 (إدارة نشاط التدقيق الداخلي).

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من 27-33 من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعيار إدارة نشاط التدقيق الداخلي

حيث نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق للمعيار تساوي (82.0%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (4.10) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).

مما يؤكد وجود تطبيق جيد جداً للمعيار رقم 2000، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2000 (إدارة نشاط التدقيق الداخلي).

2.3.7.5 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2100 (طبيعة العمل).

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من 34-41 من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعيار طبيعة العمل

حيث نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق للمعيار تساوي (80.8%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (4.04) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).

مما يؤكد وجود تطبيق جيد جداً للمعيار رقم 2100، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2100 (طبيعة العمل).

3.3.7.5 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2200 (التخطيط للمهمة).

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من 42-45 من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعيار التخطيط للمهمة.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق للمعيار تساوي (82.8%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (4.14) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).

مما يؤكد وجود تطبيق جيد جداً للمعيار رقم 2200، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2200 (التخطيط للمهمة).

4.3.7.5 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2300 (تنفيذ المهمة).

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من 46-49 من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعيار تنفيذ المهمة.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق للمعيار تساوي (85.4%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (4.27) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).

مما يؤكد وجود تطبيق جيد جداً للمعيار رقم 2300، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2300 (تنفيذ المهمة).

5.3.7.5 اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2400 (تبليغ النتائج).

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من 50-57 من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعيار تبليغ النتائج.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق للمعيار تساوي (80.6%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (4.03) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).

مما يؤكد وجود تطبيق جيد جداً للمعيار رقم 2400، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2400 (تبليغ النتائج).

وعلى الرغم من ذلك فقد بينت إجابات المشاركين حول النقطة التالية المتعلقة بمعيار تبليغ النتائج:

- يتم إدراج الجوانب الإيجابية لأداء الجهة الخاضعة للتدقيق ضمن نتائج مهام التدقيق الداخلي أن مستوى الدلالة المقابل لاختبار هذه العبارة أكبر من (0.05)، حيث لا يمكن للباحث رفض فرضية العدم بالنسبة لهذه العبارة، وبناءً عليه لا توجد دلالة إحصائية أن المصارف السورية الخاصة تطبق النقطة المتعلقة بإدراج الجوانب الإيجابية لأداء الجهة الخاضعة للتدقيق ضمن نتائج مهام التدقيق الداخلي.

6.3.7.5 اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2500 (متابعة سير العمل).

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من 58-59 من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعيار متابعة سير العمل.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق للمعيار تساوي (79.3%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (3.97) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).

مما يؤكد وجود تطبيق جيد للمعيار رقم 2500، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2500 (متابعة سير العمل).

7.3.7.5 اختبار الفرضية الفرعية السابعة:

لا تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2600 (إبلاغ قبول المخاطر).

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة من 60-61 من الاستبانة، وهي الأسئلة المتعلقة بمعيار إبلاغ قبول المخاطر، حيث نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق للمعيار تساوي (76.3%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (3.82) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).

مما يؤكد وجود تطبيق جيد للمعيار رقم 2600، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2600 (إبلاغ قبول المخاطر).

4.7.5 خلاصة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

ووفق نتائج الفرضيات الفرعية السابعة السابقة وكما نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق لمعايير الأداء تساوي (81%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (4.0523) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).
مما يؤكد وجود تطبيق جيد جداً لمعايير الأداء، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة: تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معايير الأداء.

5.7.5 خلاصة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والثانية:

تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
ووفق نتائج الفرضيات الرئيسية الأولى والثانية وكما نلاحظ من الجدول رقم (6/5) أن نسبة التطبيق لكل المعايير تساوي (79.1%) وهي أكبر من النسبة المئوية المحايدة، والوسط الحسابي يساوي (3.9550) أكبر من الوسط الحسابي المحايد، ومستوى الدلالة يساوي (0.00) وهو أقل من (0.05).
مما يؤكد تطبيق المصارف الخاصة السورية للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وأن مستوى تطبيق المعايير فيها جيد.

جدول رقم (6/5) مدى تطبيق كل من المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية

الترتيب	مستوى الدلالة	قيمة T	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الأسئلة	المعيار
1	0.00	20.252	85.9%	0.495	4.29	5-1	الأهداف المسؤوليات
4	0.00	19.681	82.4%	0.440	4.12	15-6	الاستقلالية والموضوعية
10	0.00	7.459	72.1%	0.629	3.61	21-16	المهارات والعناية المهنية اللازمة
11	0.00	4.564	68.3%	0.701	3.41	26-22	برنامج ضمان وتحسين الجودة
	0.00	13.358	77.2%	0.49732	3.8576	26-1	معايير الصفات
5	0.00	18.966	82.0%	0.448	4.10	33-27	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
6	0.00	17.176	80.8%	0.470	4.04	41-34	طبيعة العمل
3	0.00	15.219	82.8%	0.581	4.14	45-42	التخطيط للمهمة
2	0.00	20.182	85.4%	0.488	4.27	49-46	تنفيذ المهمة
7	0.00	16.033	80.6%	0.498	4.03	57-50	تبليغ النتائج
8	0.00	11.187	79.3%	0.669	3.97	59-58	متابعة سير العمل
9	0.00	8.801	76.3%	0.719	3.82	61-60	إبلاغ قبول المخاطر
	0.00	17.584	81.0%	0.46356	4.0523	61-27	معايير الأداء
	0.00	16.184	79.1%	0.45707	3.9550	61-1	الإجمالي

6.7.5 مناقشة النتائج بمقارنة مكونات كل معيار:

- 1- حقق المعيار 1000 الأهداف الصلاحيات والمسؤوليات، التطبيق الأعلى حيث بلغت نسبة التطبيق 85.9% وهي نسبة جيدة جداً، من تحليل الأسئلة التي تعبر عن المعيار نلاحظ أن البنود المتعلقة بميثاق التدقيق

الداخلي جاء تطبيقها بدرجة ممتازة، والبنود المتعلقة بتحديد طبيعة الخدمات التأكيدية جاء تطبيقها بدرجة جيدة جداً، والبنود المتعلقة بتحديد طبيعة الخدمات الاستشارية جاء تطبيقها بدرجة جيدة.

جدول رقم (7/5) - التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 1000: الأهداف الصلاحيات والمسؤوليات						
السؤال	رقمه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	قيمة T	مستوى الدلالة
يتضمن ميثاق التدقيق الداخلي هدف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي	1	4.50	0.504	90.0%	23.043	0.00
يتضمن ميثاق التدقيق الداخلي مرجعية إدارة التدقيق الداخلي الوظيفية لمجلس الإدارة	2	4.53	0.536	90.7%	22.170	0.00
يتضمن ميثاق التدقيق الداخلي حق الوصول والاطلاع على السجلات، والوصل الى الموظفين، والاصول المادية ذات الصلة لأداء مهام التدقيق	3	4.60	0.494	92.0%	25.087	0.00
تم تحديد طبيعة الخدمات التأكيدية المقدمة من التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق	4	4.07	0.756	81.3%	10.927	0.00
تم تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية المقدمة من التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق	5	3.77	0.789	75.3%	7.526	0.00
الإجمالي (المعيار 1000: الأهداف الصلاحيات والمسؤوليات)		4.29	0.495	85.9%	20.252	0.00

2- حقق المعيار 2300 تنفيذ المهمة، المرتبة الثانية وبنسبة تطبيق 85.4% وهي نسبة تطبيق جيدة جداً، من تحليل الأسئلة التي تعبر عن المعيار نلاحظ أنه يوجد معلومات كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة لدى المدققين لتحقيق أهداف التدقيق ويتم بناء استنتاجات التدقيق وفق تحاليل وتقييمات مناسبة، كما يوجد إشراف ملائم على المهمات وتوثيق ملائم للمعلومات لتأييد استنتاجات المدقق ونتائج تنفيذ المهام.

جدول رقم (8/5) - التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2300: تنفيذ المهمة						
السؤال	رقمه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	قيمة T	مستوى الدلالة

0.000	20.259	86.7%	0.510	4.33	46	يحدد المدققون الداخليون معلومات كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة لبناء ملاحظات وتوصيات مهمة التدقيق لتحقيق اهداف مهمة التدقيق الداخلي
0.000	19.118	84.7%	0.500	4.23	47	يؤسس المدققون الداخليون استنتاجاتهم ونتائج المهمة بناء على تحاليل وتقييمات مناسبة
0.000	12.760	84.3%	0.739	4.22	48	يتم توثيق معلومات كافية وموثوقة وذات صلة لتأييد استنتاجات المدقق ونتائج تنفيذ مهمة التدقيق
0.000	20.243	86.0%	0.497	4.30	49	يوجد اشراف ملائم على مهمات التدقيق ومراجعة نتائجها بما يكفل تحقيق الاهداف وتطوير كفاءة الفريق
0.000	20.182	85.4%	0.488	4.27		الإجمالي (المعيار 2300: تنفيذ المهمة)

يمكن تفسير نسبة التطبيق الجيدة جدا للمعايير السابقة (والتي تراوحت بين 84.3% و 86.7%)، إلى الخبرة المتراكمة لدى المدققين الداخليين في المصارف حيث يملك 81.7% منهم خبرة تزيد عن خمس سنوات، وتنوع الشهادات المهنية الحاصلين عليها حيث يملك 28.3% منهم شهادة مهنية، وكلهم يحملون شهادة جامعية كحد أدنى واختصاصات متنوعة أهمها اختصاص المحاسبة، إضافة إلى اهتمام المصارف الخاصة السورية بوجود إدارة تدقيق داخلي مستقلة وفعالة.

3- حقق المعيار 2200 التخطيط للمهمة، المرتبة الثالثة وبنسبة تطبيق 82.8% وهي نسبة تطبيق جيدة جداً، من تحليل الأسئلة التي تعبر عن المعيار نلاحظ أنه يوجد برامج عمل مصادق عليها لمهمات التدقيق تحدد الأهداف والنطاق والموارد اللازمة، وأنه يوجد تطبيق جيد للتقييم الأولي للمخاطر قبل بدء عملية التدقيق، وتخصيص للموارد المناسبة والكافية لتحقيق اهداف مهمة التدقيق الداخلي.

جدول رقم (9/5) - التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2200: التخطيط للمهمة						
السؤال	رقمه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	قيمة T	مستوى الدلالة
يعد المدققون الداخليون برنامج (خطة) عمل لكل مهمة تدقيق داخلي تتضمن أهداف المهمة ونطاقها، وتوقيتها، والموارد المخصصة لها	42	4.42	0.530	88.3%	20.698	0.000

0.000	9.621	79.7%	0.792	3.98	43	يتم اجراء تقييم أولي للمخاطر المتصلة بالنشاط المدقق قبل بدء عملية التدقيق
0.000	8.810	78.7%	0.821	3.93	44	يتم تخصيص الموارد المناسبة والكافية لتحقيق اهداف مهمة التدقيق الداخلي
0.000	16.954	84.7%	0.563	4.23	45	يتم المصادقة على برنامج عمل مهمة التدقيق قبل تنفيذه، وأي تعديل بطراً عليه لاحقاً من قبل مدير التدقيق
0.000	15.219	82.8%	0.581	4.14		الإجمالي (المعيار 2200: التخطيط للمهمة)

4- حقق المعيار 1100 الاستقلالية والموضوعية، المرتبة الرابعة وبنسبة تطبيق 82.4% وهي نسبة تطبيق جيدة جداً، من تحليل الأسئلة التي تعبر عن المعيار نلاحظ أن مصادقة المجلس على ميثاق التدقيق يتحقق بنسبة تطبيق ممتازة، وتحقق الأسئلة المتعلقة بالتفاعل والتواصل بين مدير التدقيق ومجلس الإدارة، وامتناع المدققين عن تقييم أعمالهم السابقة نسبة تطبيق جيدة جداً، بينما تحقق مصادقة المجلس على موازنة وموارد التدقيق وراتب ومكافآت مدير التدقيق، وقدرة المدقق إبداء رأيه بحرية، وحرية اختيار الميادين والأنشطة التي يجب فحصها، وحرية الوصول الي السجلات والأصول والموظفين درجة تطبيق جيدة.

جدول رقم (10/5) - التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 1100: الاستقلالية والموضوعية						
السؤال	رقمه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	قيمة T	مستوى الدلالة
يصادق مجلس الادارة (لجنة التدقيق) على ميثاق التدقيق الداخلي	6	4.63	0.486	92.7%	26.034	0.000
يصادق مجلس الادارة (لجنة التدقيق) على خطة التدقيق الداخلي	7	4.63	0.486	92.7%	26.034	0.000
يصادق مجلس الادارة (لجنة التدقيق) على موازنة وموارد التدقيق الداخلي	8	3.67	0.877	73.3%	5.891	0.000
يصادق مجلس الادارة (لجنة التدقيق) على قرار تعيين وعزل مدير التدقيق الداخلي	9	4.53	0.536	90.7%	22.170	0.000
يصادق مجلس الادارة (لجنة التدقيق) على راتب	10	3.67	1.160	73.3%	4.453	0.000

						ومكافئات مدير التدقيق الداخلي
0.000	18.120	87.0%	0.577	4.35	11	يوجد تفاعل وتواصل مباشر بين مدير التدقيق الداخلي ومجلس الادارة (لجنة التدقيق)
0.000	9.328	81.0%	0.872	4.05	12	يتمتع المدققون الداخليون عن تقييم العمليات التي كانوا مشرفين عليها فيما سبق
0.000	7.049	76.0%	0.879	3.80	13	يستطيع المدقق الداخلي ابداء رأيه بحرية دون خضوعه لأي ضغوطات خارجية أو داخلية
0.000	7.870	77.3%	0.853	3.87	14	لا تؤثر العلاقات الشخصية بين موظفي المصرف والمدقق الداخلي على عملية التدقيق
0.000	10.867	79.7%	0.701	3.98	15	يملك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والأنشطة التي يجب فحصها، وحرية الوصول الي السجلات والأصول والموظفين
0.000	19.681	82.4%	0.440	4.12		الإجمالي (المعيار 1100: الاستقلالية والموضوعية)

5- حقق المعيار 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي، المرتبة الخامسة وبنسبة تطبيق تبلغ 82.0% وهي نسبة تطبيق جيدة جداً، من تحليل الأسئلة التي تعبر عن المعيار نلاحظ أن جميع بنود المعيار تطبق بشكل جيد جداً باستثناء تضمن الخطة لمهام استشارية يطبق بشكل جيد.

جدول رقم (11/5) - التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي						
السؤال	رقمه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	قيمة T	مستوى الدلالة
يتم اعداد خطة مبنية على اساس المخاطر من قبل التدقيق الداخلي لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي	27	4.35	0.633	87.0%	16.517	0.000
يتم الأخذ بعين الاعتبار توقعات مجلس الإدارة والإدارة العليا في إعداد خطة التدقيق الداخلي	28	4.13	0.700	82.7%	12.536	0.000
تتضمن خطة التدقيق الداخلي مهام استشارية تضمن تحسين إدارة المخاطر وإضافة قيمة وتحسين عمليات المصرف	29	3.62	0.885	72.3%	5.399	0.000

0.000	21.726	86.7%	0.475	4.33	30	يتم ابلاغ خطة التدقيق الداخلي واي تغيرات تطرأ عليها الى مجلس الادارة للموافقة
0.000	13.510	82.3%	0.640	4.12	31	يتم وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي
0.000	12.536	82.7%	0.700	4.13	32	يرفع مدير التدقيق الداخلي تقارير دورية الى مجلس الادارة حول اهداف وصلاحيات ومسؤوليات وأداء نشاط التدقيق الداخلي
0.000	12.685	80.0%	0.611	4.00	33	يشارك التدقيق الداخلي المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الخارجية والداخلية التي تقدم خدمات توكيدية
0.000	18.966	82.0%	0.448	4.10		الإجمالي (المعيار 2000: إدارة نشاط التدقيق)

6- حقق المعيار 2100 طبيعة العمل، المرتبة السادسة ونسبة تطبيق 80.8 % وهي نسبة تطبيق جيدة جداً، من تحليل الأسئلة التي تعبر عن المعيار نلاحظ ان تطبيق تقييم فعالية الضوابط الرقابية جاء بدرجة تطبيق ممتازة، وتطبيق التأكد من ملائمة الأهداف والسياسات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة، وفعالية إدارة المخاطر، بتقييم موثوقية ومصداقية البيانات المالية، وتقييم الالتزام بدرجة تطبيق جيدة جداً، وتطبيق تقييم مسار الحوكمة واحتمال حدوث عمليات احتيال بدرجة تطبيق جيدة، ولكن تطبيق تدقيق تكنولوجيا المعلومات لدى المصرف جاء بدرجة متوسطة.

جدول رقم (12/5) - التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2100: طبيعة العمل						
السؤال	رقمه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	قيمة T	مستوى الدلالة
يقوم التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة في المصرف وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين أساليب الحوكمة	34	3.93	0.841	78.7%	8.596	0.000
يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملائمة الأهداف والسياسات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة وتحديد	35	4.02	0.725	80.3%	10.867	0.000

						مدى تحقيق هذه الأهداف والسياسات والانحرافات
0.017	2.454	66.7%	1.052	3.33	36	يقيم التدقيق الداخلي تكنولوجيا المعلومات لدى المصرف ودعمها لاستراتيجيات وأهداف المصرف
0.000	14.148	82.0%	0.602	4.10	37	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها
0.000	18.335	83.3%	0.493	4.17	38	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم موثوقية ومصداقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية
0.000	21.741	86.3%	0.469	4.32	39	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات لدى المصرف
0.000	7.693	77.3%	0.873	3.87	40	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث عمليات احتيال في المصرف
0.000	25.087	92.0%	0.494	4.60	41	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم فعالية وكفاية الضوابط الرقابية في المصرف
0.000	17.176	80.8%	0.470	4.04		الإجمالي (2100: طبيعة العمل)

7- حقق المعيار 2400 تبليغ النتائج، المرتبة السابعة من حيث التطبيق وبنسبة تطبيق تبلغ 80.6% وهي نسبة تطبيق جيدة جداً، من تحليل الأسئلة التي تعبر عن المعيار نلاحظ أن الأسئلة المتعلقة بتزويد النتائج لمدير التدقيق مدعمة بالمعلومات الكافية ليقوم بإبلاغها للأطراف المعنية بحيث تتضمن القيود المفروضة على نطاق المهمة تطبق بدرجة جيدة جداً، وتطبق الأسئلة المتعلقة بالافصاح عن حالات عدم التوافق مع المعايير أو القواعد السلوكية، ووضع القيود على تداول واستعمال نتائج التدقيق لدى توزيعها لجهات خارجية على درجة تطبيق جيدة، بينما بند إدراج الجوانب الإيجابية لأداء الجهة الخاضعة للتدقيق ضمن نتائج مهام التدقيق الداخلي غير دال إحصائياً.

جدول رقم (13/5) - التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2400: تبليغ النتائج					
السؤال	رقمه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	قيمة T مستوى الدلالة

0.000	19.302	87.7%	0.555	4.38	50	يزود المدققون الداخليون مدير التدقيق بنتائج ونطاق واهداف مهمة التدقيق
0.000	21.854	87.7%	0.490	4.38	51	يتم تبليغ نتائج مهام التدقيق والاستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات وآراء المدقق الداخلي مدعمة بمعلومات كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة
0.000	12.056	81.7%	0.696	4.08	52	تكون نتائج مهام التدقيق صحيحة وموضوعية وواضحة وموجزة وكاملة وفي التوقيت المناسب
0.404	0.841	62.3%	1.075	3.12	53	يتم إدراج الجوانب الإيجابية لأداء الجهة الخاضعة للتدقيق ضمن نتائج مهام التدقيق الداخلي
0.000	22.800	89.7%	0.504	4.48	54	يرسل مدير التدقيق الداخلي نتائج التدقيق الداخلي الى الاطراف المعنية
0.000	9.892	79.7%	0.770	3.98	55	يتم الافصاح عن حالات عدم التوافق مع المعايير او القواعد السلوكية عندما تؤثر على نتائج مهمة تدقيق محددة
0.000	10.900	81.0%	0.746	4.05	56	يتضمن تبليغ نتائج مهام التدقيق القيود المفروضة على نطاق المهمة
0.000	6.534	75.3%	0.909	3.77	57	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع القيود على تداول واستعمال نتائج التدقيق لدى توزيعها لجهات خارجية
0.00	16.033	80.6%	0.498	4.03		الإجمالي (المعيار 2400: تبليغ النتائج)

8- حقق المعيار 2500 متابعة سير العمل، المرتبة الثامنة ونسبة تطبيق 79.3% وهي نسبة تطبيق جيدة، من تحليل الأسئلة التي تعبر عن المعيار نلاحظ أنه يتم متابعة نتائج مهمات التدقيق بشكل جيد جداً، ويتم متابعة معالجة نتائج المهام الاستشارية بشكل جيد.

جدول رقم (14/5) - التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2500: متابعة سير العمل						
رقمه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	قيمة T	مستوى الدلالة	السؤال
58	4.30	0.646	86.0%	15.595	0.000	يتم متابعة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة إزاء نتائج مهام التدقيق التي تم إبلاغها بها

0.000	5.229	72.7%	0.938	3.63	59	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة معالجة نتائج المهام الاستشارية التي تم تنفيذها من التدقيق الداخلي
0.000	11.187	79.3%	0.669	3.97		الإجمالي (2500: متابعة سير العمل)

9- حقق المعيار 2600 ابلاغ قبول المخاطر، المرتبة التاسعة وبنسبة تطبيق 76.3% وهي نسبة تطبيق جيدة، من تحليل الأسئلة التي تعبر عن المعيار نلاحظ أنه يتم مناقشة الإدارة وإبلاغ مجلس الإدارة في حال المستوى المرفع من المخاطر بشكل جيد.

جدول رقم (15/5) - التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 2600: ابلاغ قبول المخاطر						
السؤال	رقمه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	قيمة T	مستوى الدلالة
يناقش مدير التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا حالات قبولها لمستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمصرف	60	3.78	0.761	75.7%	7.972	0.000
يتم ابلاغ المجلس في حال عدم قناعة مدير التدقيق الداخلي بالمستوى المرتفع من المخاطر المقبول من الادارة.	61	3.85	0.777	77.0%	8.470	0.000
الإجمالي (2600: ابلاغ قبول المخاطر)		3.82	0.719	76.3%	8.801	0.000

10- حقق المعيار 1200 المهارات والعناية المهنية اللازمة، المرتبة العاشرة وبنسبة تطبيق 72.1% وهي نسبة تطبيق جيدة، ومن تحليل أسئلة المعيار يتبين أن المدققين يمتلكون المهارات والمعارف الضرورية للقيام بعمليات التدقيق جاء بدرجة جيدة جداً، وامتلاك المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي، ووجود برنامج تدريب مستمر للمدققين الداخليين بدرجة جيدة، ومعرفتهم بتقييم مخاطر الاحتيال، والاستعانة بأشخاص مؤهلين في حالة الافتقار للمعارف والخبرات اللازمة بدرجة متوسطة، أما معرفتهم بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها فهي غير دالة إحصائياً.

جدول رقم (16/5) - التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 1200: المهارات والعناية المهنية اللازمة						
السؤال	رقمه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	قيمة T	مستوى الدلالة
يمتلك المدققون الداخليون كوحدة واحدة متكاملة المهارات والمعارف الضرورية للقيام بعمليات التدقيق.	16	4.05	0.675	81.0%	12.056	0.000
يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال	17	3.47	0.982	69.3%	3.680	0.001
يمتلك المدققون الداخليون معرفة وافية بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها	18	2.98	0.948	59.7%	-0.136	0.892
يتم الاستعانة بأشخاص مؤهلين إذا افتقد المدققون الداخليون المعارف والخبرات اللازمة لتنفيذ كل أو جزء من مهمة تدقيق	19	3.47	0.833	69.3%	4.340	0.000
لدى المدققين الداخليين إلمام كافي بمعايير التدقيق الداخلي	20	3.87	0.724	77.3%	9.271	0.000
يوجد برنامج تدريب مستمر للمدققين الداخليين	21	3.80	0.860	76.0%	7.209	0.000
الإجمالي (المعيار 1200: المهارات والعناية المهنية اللازمة)		3.61	0.629	72.1%	7.459	0.000

11- حقق المعيار 1300 برنامج ضمان وتحسين الجودة، المرتبة الحادية عشرة والأخيرة وبنسبة تطبيق 68.3% وهي نسبة تطبيق متوسطة، ومن تحليل أسئلة المعيار يتبين أن عملية التقييم المستمر من قبل مدير التدقيق تطبق بدرجة جيدة جداً، بينما تقييم الالتزام بميثاق الاخلاق يطبق بدرجة جيدة، أما وجود تقييمات داخلية لنشاط التدقيق الداخلي عن طريق التقييم الذاتي او بواسطة اشخاص من المصرف، والتقييم الذاتي، والتقييم الدوري الخارجي لا يطبق لأن مستوى الدلالة أكبر من 0.05، غير دالة إحصائياً.

جدول رقم (17/5) - التحليل الإحصائي لأسئلة المعيار 1300: برنامج ضمان وتحسين الجودة						
السؤال	رقمه	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	قيمة T	مستوى الدلالة

الدالة		النسبة المئوية	المعياري	الحاسبي		
0.000	18.189	83.7%	0.504	4.18	22	يقوم مدير التدقيق الداخلي بعملية التقييم المستمر لنشاط التدقيق من خلال التخطيط للمهام واجراءات أوراق العمل وتوقيعها ومراجعة التقارير
0.314	1.016	62.7%	1.016	3.13	23	يتم اختيار عينة بشكل دوري من مهام التدقيق ومراجعتها لتنفيذ تقييم دوري لمدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع معايير التدقيق وأخلاقيات المهنة
0.000	5.616	72.0%	0.827	3.60	24	يوجد تقييم لمدى التزام المدققين الداخليين بميثاق الواجبات الأخلاقية
0.051	2.001	65.0%	0.968	3.25	25	يوجد تقييمات داخلية لنشاط التدقيق الداخلي عن طريق التقييم الذاتي او بواسطة اشخاص من المصرف
0.532	-0.629	58.0%	1.231	2.90	26	يخضع نشاط التدقيق الداخلي للتقييم بتقيده بالمعايير الدولية من قبل مراجع مؤهل ومستقل من خارج المصرف بشكل دوري كل خمس سنوات على الأقل
0.000	4.564	68.3%	0.701	3.41		الإجمالي (المعيار 1300: برنامج ضمان وتحسين الجودة)

7.7.5 اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (المؤهل العلمي -التخصص المهني-عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية)

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل التباين (One Way ANOVA)، لبيان وجود فروق لكل من المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي على مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وفق إجابات المشاركين وحيث أن شروط استخدام اختبار ANOVA:

- التوزيع الطبيعي للمتغير الكمي، حيث وجد من خلال الأبحاث أن عدم تحقق هذا الشرط لا يؤثر بشكل كبير في نتيجة تحليل التباين إذا كان عدد أفراد المجموعات التي تتم مقارنتها جيداً (يبلغ عدد أفراد العينة 60 مفردة)، وتكون نتيجة تحليل التباين دقيقة إلى حد ما حتى لو كان توزيع المتغير التابع غير طبيعي.

- تجانس التباينات (تساوي تباينات المتغير التابع): يجب ألا يختلف تباين المتغير الكمي بين المجموعات التي تتم مقارنتها.

ولذلك استخدم الباحث اختبار ليفين لاختبار شرط تجانس التباينات (Leven`s test).

1.7.7.5 الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى إلى المؤهل العلمي.

بينت نتيجة اختبار ليفين أن مستوى الدلالة (sig) لكافة الأبعاد أكبر من (0.05) وبالتالي فرضية العدم في اختبار ليفين القائلة بتجانس التباينات بين مجموعات (المؤهل العلمي) التي تتم مقارنتها لا يمكن رفضها مما يدل على تحقق شرط تجانس التباين.

بينما تدل نتيجة اختبار ANOVA أن قيمة مستوى الدلالة (sig) لكافة الأبعاد أكبر من (0.05) وبالتالي لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي بين فئات المؤهل العلمي.

جدول رقم (18/5) - نتيجة اختبار التباين بين فئات المؤهل العلمي One Way ANOVA							
الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات (Sum of Squares)	درجات الحرية	متوسط المربعات (Mean Square)	F	Sig.	مستوى الدلالة
المعيار 1000: الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات	Between Groups	0.582	3	0.194	0.784	0.508	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	13.856	56	0.247			
	Total	14.437	59				
المعيار 1100: الاستقلالية والموضوعية	Between Groups	0.576	3	0.192	0.990	0.404	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	10.854	56	0.194			
	Total	11.430	59				

غير دالة إحصائياً	0.466	0.863	0.344	3	1.031	Between Groups	المعيار 1200: المهارات والعناية المهنية اللازمة
			0.398	56	22.301	Within Groups	
				59	23.331	Total	
غير دالة إحصائياً	0.977	0.067	0.035	3	0.104	Between Groups	المعيار 1300: برنامج ضمان وتحسين الجودة
			0.517	56	28.926	Within Groups	
				59	29.029	Total	
غير دالة إحصائياً	0.350	1.118	0.223	3	0.670	Between Groups	المعيار 2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي
			0.200	56	11.187	Within Groups	
				59	11.857	Total	
غير دالة إحصائياً	0.499	0.799	0.178	3	0.535	Between Groups	المعيار 2100: طبيعة العمل
			0.223	56	12.486	Within Groups	
				59	13.021	Total	
غير دالة إحصائياً	0.749	0.406	0.141	3	0.424	Between Groups	المعيار 2200: التخطيط للمهمة
			0.348	56	19.497	Within Groups	
				59	19.921	Total	
غير دالة إحصائياً	0.910	0.179	0.045	3	0.134	Between Groups	المعيار 2300: تنفيذ المهمة
			0.248	56	13.903	Within Groups	

				59	14.036	Total	
غير دالة إحصائياً	0.999	0.008	0.002	3	0.006	Between Groups	المعيار 2400: تبليغ النتائج
			0.261	56	14.638	Within Groups	
				59	14.645	Total	
غير دالة إحصائياً	0.909	0.180	0.084	3	0.253	Between Groups	معيار 2500: متابعة سير العمل
			0.468	56	26.181	Within Groups	
				59	26.433	Total	
غير دالة إحصائياً	0.562	0.691	0.363	3	1.088	Between Groups	معيار 2600: إبلاغ قبول المخاطر
			0.525	56	29.396	Within Groups	
				59	30.483	Total	

2.7.7.5 الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى إلى التخصص المهني.

بينت نتيجة اختبار ليفين أن مستوى الدلالة (sig) لكافة الأبعاد أكبر من (0.05) وبالتالي فرضية العدم في اختبار ليفين القائلة بتجانس التباينات بين مجموعات (التخصص المهني) التي تتم مقارنتها لا يمكن رفضها مما يدل على تحقق شرط تجانس التباين.

بينما تدل نتيجة اختبار ANOVA أن قيمة مستوى الدلالة (sig) لكافة الأبعاد أكبر من (0.05) وبالتالي لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي بين فئات التخصص المهني.

جدول رقم (19/5) نتيجة اختبار التباين One Way ANOVA بين فئات التخصص المهني							
الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات (Sum of Squares)	درجات الحرية	متوسط المربعات (Mean Square)	F	Sig.	مستوى الدلالة
المعيار 1000: الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات	Between Groups	0.937	3	0.312	1.295	0.285	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	13.501	56	0.241			
	Total	14.437	59				
المعيار 1100: الاستقلالية والموضوعية	Between Groups	0.545	3	0.182	0.935	0.430	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	10.885	56	0.194			
	Total	11.430	59				
المعيار 1200: المهارات والعناية المهنية اللازمة	Between Groups	1.877	3	0.626	1.633	0.192	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	21.455	56	0.383			
	Total	23.331	59				
المعيار 1300: برنامج ضمان وتحسين الجودة	Between Groups	2.394	3	0.798	1.678	0.182	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	26.635	56	0.476			
	Total	29.029	59				
المعيار 2000: ادارة نشاط التدقيق الداخلي	Between Groups	0.782	3	0.261	1.318	0.278	غير دالة إحصائياً

			0.198	56	11.075	Within Groups	
				59	11.857	Total	
غير دالة إحصائياً	0.135	1.932	0.407	3	1.221	Between Groups	المعيار 2100: طبيعة العمل
			0.211	56	11.799	Within Groups	
				59	13.021	Total	
غير دالة إحصائياً	0.615	0.605	0.208	3	0.625	Between Groups	المعيار 2200: التخطيط للمهمة
			0.345	56	19.295	Within Groups	
				59	19.921	Total	
غير دالة إحصائياً	0.454	0.886	0.212	3	0.636	Between Groups	المعيار 2300: تنفيذ المهمة
			0.239	56	13.400	Within Groups	
				59	14.036	Total	
غير دالة إحصائياً	0.745	0.412	0.105	3	0.316	Between Groups	المعيار 2400: تبلغ النتائج
			0.256	56	14.329	Within Groups	
				59	14.645	Total	
غير دالة إحصائياً	0.667	0.525	0.241	3	0.723	Between Groups	معيار 2500: متابعة سير العمل
			0.459	56	25.710	Within Groups	
				59	26.433	Total	

غير دالة إحصائياً	0.803	0.331	0.177	3	0.532	Between Groups	معيار 2600: ابلاغ قبول المخاطر
			0.535	56	29.952	Within Groups	
				59	30.483	Total	

3.7.7.5 الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.

بينت نتيجة اختبار ليفين أن مستوى الدلالة (sig) لكافة الأبعاد أكبر من (0.05) وبالتالي فرضية العدم في اختبار ليفين القائلة بتجانس التباينات بين مجموعات (عدد سنوات الخبرة) التي تتم مقارنتها لا يمكن رفضها مما يدل على تحقق شرط تجانس التباين.

بينما تدل نتيجة اختبار ANOVA أن قيمة مستوى الدلالة (sig) لكافة الأبعاد أكبر من (0.05) وبالتالي لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي بين فئات سنوات الخبرة.

جدول رقم (20/5) نتيجة اختبار التباين One Way ANOVA بين فئات عدد سنوات الخبرة							
الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات (Sum of Squares)	درجات الحرية	متوسط المربعات (Mean Square)	F	Sig.	مستوى الدلالة
المعيار 1000: الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات	Between Groups	1.535	4	0.384	1.636	0.178	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	12.902	55	0.235			
	Total	14.437	59				
المعيار 1100: الاستقلالية والموضوعية	Between Groups	0.425	4	0.106	0.532	0.713	غير دالة إحصائياً

			0.200	55	11.004	Within Groups	
				59	11.430	Total	
غير دالة إحصائياً	0.342	1.152	0.451	4	1.804	Between Groups	المعيار 1200: المهارات والعناية المهنية اللازمة
			0.391	55	21.528	Within Groups	
				59	23.331	Total	
غير دالة إحصائياً	0.196	1.568	0.743	4	2.972	Between Groups	
			0.474	55	26.057	Within Groups	المعيار 1300: برنامج ضمان وتحسين الجودة
				59	29.029	Total	
غير دالة إحصائياً	0.325	1.192	0.236	4	0.946	Between Groups	
			0.198	55	10.911	Within Groups	
				59	11.857	Total	المعيار 2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي
غير دالة إحصائياً	0.550	0.768	0.172	4	0.689	Between Groups	
			0.224	55	12.332	Within Groups	
				59	13.021	Total	
غير دالة إحصائياً	0.151	1.754	0.564	4	2.254	Between Groups	المعيار 2100: طبيعة العمل
			0.321	55	17.667	Within Groups	
				59	19.921	Total	
							المعيار 2200: التخطيط للمهمة

المعيار 2300: تنفيذ المهمة	Between Groups	1.339	4	0.335	1.449	0.230	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	12.698	55	0.231			
	Total	14.036	59				
المعيار 2400: تبليغ النتائج	Between Groups	0.598	4	0.150	0.585	0.675	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	14.046	55	0.255			
	Total	14.645	59				
معيار 2500: متابعة سير العمل	Between Groups	0.295	4	0.074	0.155	0.960	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	26.138	55	0.475			
	Total	26.433	59				
معيار 2600: ابلاغ قبول المخاطر	Between Groups	1.907	4	0.477	0.917	0.460	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	28.577	55	0.520			
	Total	30.483	59				

4.7.7.5 الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى إلى الحصول على شهادة مهنية. بينت نتيجة اختبار ليفين أن مستوى الدلالة (sig) لكافة الأبعاد أكبر من (0.05) وبالتالي فرضية العدم في اختبار ليفين القائلة بتجانس التباينات بين مجموعات (الشهادات المهنية) التي تتم مقارنتها لا يمكن رفضها مما يدل على تحقق شرط تجانس التباين.

بينما تدل نتيجة اختبار ANOVA أن قيمة مستوى الدلالة (sig) لكافة الأبعاد أكبر من (0.05)، فيما عدا البعد المتعلق بتطبيق المعيار 2400 تبليغ النتائج حيث كانت (sig=0.018) وهي أصغر من (0.05) حيث نرفض فرضية العدم بالنسبة لمدى تطبيق هذا المعيار، ونقبل الفرضية البديلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين فئتين على الأقل من فئات الشهادات المهنية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعيار الدولي للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي 2400 تبليغ النتائج تعزى إلى الحصول على شهادة مهنية. ربما يفسر ذلك بأهمية ما تقدمه الشهادات المهنية من معرفة فنية للمدققين في مجال تبليغ نتائج مهام التدقيق والاستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات وآراء المدقق الداخلي، وتأكيدا أن تكون مدعمة بمعلومات كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة.

بشكل عام لا يمكننا رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي بين فئات الشهادات المهنية.

جدول رقم (21/5) نتيجة اختبار التباين One Way ANOVA بين فئات الشهادات المهنية							
الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات (Sum of Squares)	درجات الحرية	متوسط المربعات (Mean Square)	F	Sig.	مستوى الدلالة
المعيار 1000: الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات	Between Groups	0.458	2	0.229	0.933	0.399	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	13.980	57	0.245			
	Total	14.437	59				
المعيار 1100: الاستقلالية والموضوعية	Between Groups	1.017	2	0.509	2.784	0.070	غير دالة إحصائياً
	Within Groups	10.413	57	0.183			
	Total	11.430	59				

غير دالة إحصائياً	0.517	0.66 7	0.267	2	0.534	Between Groups	المعيار 1200: المهارات والعناية المهنية اللازمة
			0.400	57	22.798	Within Groups	
				59	23.331	Total	
غير دالة إحصائياً	0.469	0.76 8	0.381	2	0.761	Between Groups	المعيار 1300: برنامج ضمان وتحسين الجودة
			0.496	57	28.268	Within Groups	
				59	29.029	Total	
غير دالة إحصائياً	0.653	0.43 0	0.088	2	0.176	Between Groups	المعيار 2000: ادارة نشاط التدقيق الداخلي
			0.205	57	11.681	Within Groups	
				59	11.857	Total	
غير دالة إحصائياً	0.527	0.64 9	0.145	2	0.290	Between Groups	المعيار 2100: طبيعة العمل
			0.223	57	12.731	Within Groups	
				59	13.021	Total	
غير دالة إحصائياً	0.566	0.57 5	0.197	2	0.394	Between Groups	المعيار 2200: التخطيط للمهمة
			0.343	57	19.527	Within Groups	
				59	19.921	Total	
غير دالة إحصائياً	0.294	1.24 9	0.295	2	0.589	Between Groups	المعيار 2300: تنفيذ المهمة
			0.236	57	13.447	Within Groups	

				59	14.036	Total	المعيار 2400: تبليغ النتائج
دالة إحصائية	0.018	4.33 2	0.966	2	1.932	Between Groups	
			0.223	57	12.712	Within Groups	
				59	14.645	Total	معيار 2500: متابعة سير العمل
غير دالة إحصائية	0.456	0.79 7	0.359	2	0.719	Between Groups	
			0.451	57	25.714	Within Groups	
				59	26.433	Total	معيار 2600: ابلاغ قبول المخاطر
غير دالة إحصائية	0.437	0.83 9	0.436	2	0.872	Between Groups	
			0.519	57	29.611	Within Groups	
				59	30.483	Total	

8.7.5 نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

من خلال اختبار الفرضيات الفرعية السابقة نلاحظ أنه لا يمكن رفض فرضية العدم وأنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي **تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي** (المؤهل العلمي - التخصص المهني - عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية). كان غالبية أفراد العينة يحمل إجازة جامعية كحد أدنى، كما أن الجزء الأكبر من العينة في اختصاصات المحاسبة والمصارف، ما يجعلهم يمتلكون المعرفة الضرورية لأعمال التدقيق الداخلي توافراً مع المعايير الدولية. والنسبة الأكبر من العينة تملك خبرة أكبر من خمس سنوات ما يوفر الخبرة اللازمة للتوافق مع المعايير من الجوانب التطبيقية. وعلى الرغم أن نسبة كبيرة من أفراد العينة لا يحملون شهادة مهنية فإن اكتساب المعرفة بالتدقيق الداخلي ومعاييرها تتم عن طريق التدريب واكتساب الخبرة من خلال العمل أكثر من المعرفة العلمية.

ويرى الباحث أن عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تطبيق معايير الممارسة المهنية في التدقيق الداخلي تعود للمتغيرات الشخصية للمدقق قد يعود لاعتماد إدارات التدقيق في المصارف على سياسات وإجراءات عمل مستمدة من المعايير الدولية، يطبقها المدقق بغض النظر عن شهاداته العلمية وخبرته العملية وتخصصه المهني.

6 نتائج الدراسة:

من سير الدراسة النظرية وتفاصيلها واعتمادا على تحليل البيانات المرتبطة بالجانب الميداني والمناقشات والتحليلات التي تضمنها، وبعد أن تم اختبار فرضيات الدراسة إحصائياً، خلص الباحث في هذه الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات وسيتم عرض هذه النتائج بشكل مختصر على اعتبار ان النتائج التفصيلية وردت في طيات الدراسة:

1- تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية **معايير الصفات** الواجب مراعاتها في أعمال التدقيق وأن مستوى تطبيق هذه المعايير فيها جيد وفق ما يلي:

1-1- تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية **معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1000** (الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات) بمستوى جيد جداً، حيث كان مستوى تطبيق البنود المتعلقة بهذا المعيار وفق ما يلي:

1-1-1- تبين تطبيق البنود المتعلقة بميثاق التدقيق الداخلي وتضمنه هدف وصلاحيات ومسؤوليات وحق الوصول والاطلاع ومرجعية نشاط التدقيق الداخلي بدرجة ممتازة، وتطبيق البنود المتعلقة بتحديد طبيعة الخدمات التأكيدية بدرجة جيدة جداً، والبنود المتعلقة بتحديد طبيعة الخدمات الاستشارية جاء تطبيقها بدرجة جيدة.

2-1- تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية **معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1100** (الاستقلالية والموضوعية) بمستوى جيد جداً، حيث كان مستوى تطبيق البنود المتعلقة بهذا المعيار وفق ما يلي:

1-2-1- تتحقق بنود مصادقة المجلس على ميثاق وخطة التدقيق وقرار تعيين وعزل مدير التدقيق بنسبة تطبيق ممتازة، بينما يتحقق بنود التفاعل والتواصل بين مدير التدقيق ومجلس الإدارة، وامتناع المدققين عن تقييم أعمالهم السابقة بنسبة تطبيق جيدة جداً، كما تحقق مصادقة المجلس على موازنة وموارد التدقيق وراتب ومكافآت مدير التدقيق، وقدرة المدقق إبداء رأيه بحرية، وعدم تأثير العلاقات الشخصية على عملية التدقيق وحرية اختيار الميادين والأنشطة التي يجب فحصها، وحرية الوصول الي السجلات والأصول والموظفين درجة تطبيق جيدة.

3-1- تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1200 (المهارات والعناية المهنية اللازمة) بمستوى جيد، حيث كان مستوى تطبيق البنود المتعلقة بهذا المعيار وفق ما يلي:

1-3-1- يتحقق بند امتلاك المدققين الداخليين كوحدة متكاملة المهارات والمعارف الضرورية للقيام بعمليات التدقيق جاء بنسبة تطبيق جيدة جداً، وتتحقق البنود امتلاك المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي، ووجود برنامج تدريب مستمر للمدققين الداخليين بنسبة تطبيق جيدة، بينما جاءت البنود تمتع المدققين بالمعرفة لتقييم مخاطر الاحتيال، والاستعانة بأشخاص مؤهلين في حالة الافتقار للمعارف والخبرات اللازمة بدرجة تطبيق متوسطة.

1-3-2- إن البند المتعلق بامتلاك المدققين الداخليين معرفة وافية بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها كان غير دال إحصائياً، ما يشير إلى عدم تطبيق هذا البند

4-1- تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 1300 (برنامج ضمان الجودة وتحسينها) بمستوى متوسط، حيث كان مستوى تطبيق البنود المتعلقة بهذا المعيار وفق ما يلي:

1-4-1- يتحقق بند عملية التقييم المستمر من قبل مدير التدقيق بدرجة جيدة جداً، بينما تقيّم مدى التزام المدققين بميثاق الواجبات الأخلاقية يطبق بدرجة جيدة.

1-4-2- إن البنود المتعلقة بتنفيذ تقييم دوري لمدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع معايير التدقيق وأخلاقيات المهنة، ووجود تقييمات داخلية لنشاط التدقيق الداخلي عن طريق التقييم الذاتي أو بواسطة اشخاص من المصرف، والتقييم الدوري الخارجي من قبل مراجع مؤهل ومستقل من خارج المصرف كل خمس سنوات على الأقل، كانت غير دالة إحصائياً، ما يشير إلى عدم تطبيق هذه البنود

2- تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معايير الأداء الواجب مراعاتها في أعمال التدقيق وأن مستوى تطبيق هذه المعايير فيها جيد جداً وفق ما يلي:

1-2- تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2000 (إدارة نشاط التدقيق الداخلي) بمستوى جيد جداً، حيث جاء تطبيق البنود المتعلقة بهذا المعيار وفق ما يلي:

1-1-2- البنود اعداد خطة مبنية على اساس المخاطر بعد الأخذ بعين الاعتبار توقعات مجلس الإدارة والإدارة العليا، وابلغ خطة التدقيق الداخلي واي تغيرات تطرأ عليها الى مجلس الإدارة، وضع

السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي، رفع تقارير دورية الى مجلس الادارة حول اهداف وصلاحيات ومسؤوليات وأداء نشاط التدقيق الداخلي، مشاركة التدقيق الداخلي المعلومات والتنسيق مع الجهات الخارجية والداخلية التي تقدم خدمات توكيدية، تطبق بشكل جيد جداً، بينما يطبق بند تضمن الخطة لمهام استشارية بشكل جيد.

2-2- تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2100 (طبيعة العمل) بمستوى جيد جداً، حيث جاء تطبيق البنود المتعلقة بهذا المعيار وفق ما يلي:

2-2-1- تطبيق تقييم فعالية وكفاية الضوابط الرقابية جاء بدرجة تطبيق ممتازة، وتطبيق التأكد من ملائمة الأهداف والسياسات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة، وفعالية إدارة المخاطر، بتقييم موثوقية ومصداقية البيانات المالية، وتقييم الالتزام بدرجة تطبيق جيدة جداً، وتطبيق تقييم مسار الحوكمة واحتمال حدوث عمليات احتيال بدرجة تطبيق جيدة، ولكن تطبيق تدقيق تكنولوجيا المعلومات لدى المصرف جاء بدرجة تطبيق متوسطة.

2-3- تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2200 (التخطيط للمهمة) بمستوى جيد جداً، حيث جاء تطبيق البنود المتعلقة بهذا المعيار وفق ما يلي:

2-3-1- البنود، إعداد المدققين الداخليين برنامج (خطة) عمل لكل مهمة تدقيق داخلي، والمصادقة عليه قبل تنفيذه من قبل مدير التدقيق تطبق بنسبة جيدة جداً، بينما تطبق البنود اجراء تقييم أولي للمخاطر المتصلة بالنشاط المدقق قبل بدء عملية التدقيق، وتخصيص الموارد المناسبة والكافية لتحقيق اهداف مهمة التدقيق الداخلي تطبق بنسبة جيدة.

2-4- تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2300 (تنفيذ المهمة) بمستوى جيد جداً، حيث جاء تطبيق البنود المتعلقة بهذا المعيار وفق ما يلي:

2-4-1- البنود، يوجد معلومات كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة لدى المدققين لتحقيق أهداف التدقيق ويتم بناء استنتاجات التدقيق وفق تحاليل وتقييمات مناسبة، كما يوجد إشراف ملائم على المهام وتوثيق ملائم للمعلومات لتأييد استنتاجات المدقق ونتائج تنفيذ المهام تطبق بدرجة جيدة جداً

5-2- تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2400 (تبليغ النتائج) بمستوى جيد جداً، حيث جاء تطبيق البنود المتعلقة بهذا المعيار وفق ما يلي:

2-5-1- البنود المتعلقة بتزويد النتائج لمدير التدقيق مدعمة بالمعلومات الكافية ليقوم بإبلاغها للأطراف المعنية بحيث تتضمن القيود المفروضة على نطاق المهمة تطبق بدرجة جيدة جداً، وتطبق البنود المتعلقة بالافصاح عن حالات عدم التوافق مع المعايير أو القواعد السلوكية، ووضع القيود على تداول واستعمال نتائج التدقيق لدى توزيعها لجهات خارجية على درجة تطبيق جيدة.

2-5-2- إن بند إدراج الجوانب الإيجابية لأداء الجهة الخاضعة للتدقيق ضمن نتائج مهام التدقيق الداخلي غير دال إحصائياً، ما يشير إلى عدم تطبيق هذا البند.

2-6- تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2500 (متابعة سير العمل) بمستوى جيد، حيث جاء تطبيق البنود المتعلقة بهذا المعيار وفق ما يلي:

2-6-1- بند متابعة نتائج مهمات التدقيق يطبق بدرجة جيد جداً، أما بند متابعة معالجة نتائج المهام الاستشارية يطبق بدرجة جيدة.

2-7- تطبق إدارات التدقيق الداخلي لدى المصارف الخاصة السورية معيار الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي رقم 2600 (إبلاغ قبول المخاطر) بمستوى جيد، حيث جاء تطبيق البنود المتعلقة بهذا المعيار وفق ما يلي:

2-7-1- بنود مناقشة الإدارة، وإبلاغ مجلس الإدارة في حال المستوى المرفع من المخاطر تطبق بدرجة جيدة.

من النتائج السابقة نستنتج النقاط التالية:

- تطبق إدارات التدقيق الداخلي في المصارف الخاصة السورية المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وأن مستوى تطبيق هذه المعايير فيها جيد،
- إن تطبيق المعايير جاء بمستويات مختلفة ولكن جميعها في حدود التطبيق الجيدة، عدا المعيار 1300 برنامج ضمان الجودة الذي كان مستوى تطبيقه متوسط، وكان ترتيب المعايير وفق مستوى تطبيقها وفق التالي: (المعيار 1000 الأهداف الصلاحيات المسؤوليات بنسبة تطبيق 85.9%. يليه المعيار 2300 تنفيذ المهمة بنسبة تطبيق 85.4%، ثم المعيار 2200 التخطيط المهمة بنسبة تطبيق 82.8%، فالمعيار 1100 الاستقلالية والموضوعية بنسبة تطبيق 82.4%،

يليه المعيار المعيار 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي بنسبة تطبيق 82%، ثم المعيار 2100 طبيعة العمل بنسبة تطبيق 80.8%، فالمعيار 2400 تبليغ النتائج بنسبة تطبيق 80.6%، ثم المعيارين معيار 2500 متابعة سير العمل بنسبة تطبيق 79.3%، والمعيار 2600 إبلاغ قبول المخاطر بنسبة تطبيق 76.3%، بينما حقق المعيار 1200 المهارات والعناية المهنية اللازمة نسبة تطبيق 72.1%، وجاء أخيراً المعيار 1300 برنامج ضمان الجودة بنسبة تطبيق 68.3%).

3- لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى للمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي (المؤهل العلمي - التخصص المهني- عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية) وفق ما يلي:

1-3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى إلى المؤهل العلمي.

2-3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى إلى التخصص المهني.

3-3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.

4-3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعزى إلى الحصول على شهادة مهنية. فيما عدا تطبيق المعيار الدولي للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي 2400 تبليغ النتائج حيث توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مدى التزام المصارف الخاصة في سورية بتطبيق هذا المعيار تعزى إلى الحصول على شهادة مهنية.

7 توصيات ومقترحات الدراسة:

1.7 توصيات الدراسة:

بناء على نتائج البحث يضع الباحث جملة من التوصيات والتي يأمل أن تؤدي إلى المساهمة في تطوير تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في القطاع المصرفي في سورية، وهي:

- 1- التركيز على الدور الاستشاري لإدارات التدقيق الداخلي، من خلال التأكيد على ضرورة تضمين خطط التدقيق لمهام استشارية، بعد تحديد طبيعة هذه الخدمات ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، ومتابعة نتائج هذه المهام.
- 2- ضرورة قيام الإدارات العليا في المصارف الخاصة السورية بدعم الاستقلال الفعلي والظاهري لإدارات التدقيق الداخلي لديها، لأداء مهامها بكفاءة، من خلال مصادقة مجالس الإدارة على موازنة وموارد التدقيق، وراتب ومكافآت مدير التدقيق، وتعزيز قدرة المدقق إبداء رأيه بحرية، وحرية اختيار الميادين والأنشطة التي يجب فحصها، وضمان حرية الوصول الي السجلات والأصول والموظفين.
- 3- تنفيذ دورات تدريبية، وندوات توعوية من قبل المصارف والجهات الإشرافية لتعريف المدققين الداخليين بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها، وطرق تقييم نشاط التدقيق الداخلي لتكنولوجيا المعلومات لدى المصرف لتحقيق دعمها لاستراتيجيات وأهداف المصرف.
- 4- توفير تدريب مناسب للمدققين الداخليين بما يحقق المعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال.
- 5- توجيه إدارات التدقيق لدى المصارف بأهمية الاستعانة بالخبرات والأشخاص المؤهلين من إدارات المصرف الأخرى، لتنفيذ مهام التدقيق التي تفتقد فيها إدارة التدقيق للمعارف والخبرات اللازمة.
- 6- ضرورة تنفيذ تقييم دوري لمدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع معايير التدقيق وأخلاقيات المهنة عن طريق اختيار عينة بشكل دوري من مهام التدقيق ومراجعتها.
- 7- أهمية وجود تقييمات داخلية لنشاط التدقيق الداخلي عن طريق التقييم الذاتي أو بواسطة جهات أخرى ضمن المصرف.
- 8- ضرورة الالتزام بتنفيذ التقييم الدوري الخارجي لنشاط التدقيق الداخلي من قبل مراجع مؤهل ومستقل من خارج المصرف كل خمس سنوات على الأقل.
- 9- التأكيد على إدراج الجوانب الإيجابية لأداء الجهة الخاضعة للتدقيق ضمن نتائج مهام التدقيق الداخلي، لما في ذلك من تعزيز لدور التدقيق الداخلي في إضافة القيمة لأعمال المصرف، وتوفير التعاون مع التدقيق الداخلي بشكل أكبر لتحقيق أهدافه.

2.7 مقترحات الدراسة:

- 1- قيام الجهات الإشرافية على قطاع المصارف في الجمهورية العربية السورية وخاصة مصرف سورية المركزي بتنظيم دورات تخصصية بمجال التدقيق الداخلي، والتعريف بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وذلك بهدف رفع كفاءة ومعارف المدققين الداخليين.
- 2- العمل على إصدار معايير سورية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، مستوحاة من المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق تتلائم مع بيئة الشركات السورية وخاصة المصارف، وتراعي خصوصية بيئة الأعمال السورية.
- 3- تأسيس جمعية للمدققين الداخليين في سورية تعنى بشؤون المهنة وتعمل على رفع المستوى المهني والمعرفي لأعضائها، وتسعى لإيجاد امتحان وطني للتدقيق الداخلي يلزم من يمتحنون مهنة التدقيق الداخلي باجتيازه.
- 4- أن تجري دراسات مكملة لهذه الدراسة، من حيث إجراء دراسات مماثلة تتعلق بالالتزام بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في الشركات في القطاعات الأخرى غير القطاع المصرفي، وأثر تطبيق المعايير بشكل فعال على إدارة المخاطر، وعلى نظام الرقابة الداخلية.

8 قائمة المراجع:

1.8 المراجع العربية:

- الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (2012) إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين – الأردن.
- جمعية المدققين الداخليين (2017) الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي، ترجمة جمعية المدققين الداخليين في لبنان، لبنان.
- الحارس، عبد الرحمن. (2021) "مدى التزام المصارف الخاصة السورية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها"، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، المجلد 44، ص 12-28.
- حلمي، احمد جمعة. (2003) "التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي"، المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي استمرارية المنشأة، عمان الأردن.
- الراوي، د. حكمت. شحروري، محمود. (1999) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية دراسة مسحية"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، الأردن، العدد العاشر، ص 101-154.
- الرمحي، زاهر. (2017) "الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية"، دار المأمون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الزبيدي، رغد منير. (2017) "مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش والاحتيال". رسالة ماجستير علوم في المحاسبة منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- زرعيني، أحمد محمد. (2013) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في المصارف العاملة في الأردن" رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.
- شربة، علي هاتف عبد علي. (2015) "تحسين جودة التدقيق الداخلي في الحكومة باستخدام معايير تقنية Six Sigma دراسة تطبيقية في عينة من الوحدات الخدمية في محافظة النجف الاشرف"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
- صالح، يزيد. مايو، عبد الله. (2016) "واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد. 9، ص 61-72.

- صبح، داود يوسف. (2007)، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
- عبد الوهاب، سامي. (2019) "أثر جودة التدقيق الداخلي في إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.
- العمري، أحمد، عبد المغني، فضل. (2006) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في المصارف التجارية اليمنية"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، العدد. 3، المجلد. 2، ص ص. 343-368.
- القاضي، حسين. دحدوح، حسين. قريط، عصام. (2015) "التدقيق الداخلي"، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- قرار مجلس النقد والتسليف 123/م ن/ب 4 الصادر في العام 2005.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489/م ن/ب 4 " دليل حوكمة المصارف التقليدية في سورية، 2009.
- لظن، هيا. (2016) "مدى فعالية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق اطار COSO-دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- المدلل، يوسف. (2007) "دور التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- المدهون، إبراهيم رباح إبراهيم. (2011) "دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- مزياني، نور الدين. (2012) "ممارسات التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 28/27، ص 187-202.
- النونو، كمال. (2009) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في المصارف الاسلامية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الوردات، خلف عبد الله. (2017). "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

- Al-sharairi, A.J, Alsharayri, M, (2012)"The operating Islamic banks in Jordan applying the international internal auditing standards", **International journal of economics and finance**, Vol 4.
- Annepitt, Sally. (2014) **Internal Audit Quality Developing a Quality Assurance and Improvement Program**, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey
- Basel Committee on Banking Supervision. (2012) **Core Principles for Effective Banking Supervision** ،(www.bis.org)
- Basel Committee on Banking Supervision. (2012) **The internal audit function in bank**, (www.bis.org)
- BURNABY, E. ABDOLMOHAMMADI, M. HASS, S. SARENS, G. ALLEGRINI, M. (2009)" Usage of Internal Auditing Standards by companies in the United States and select European countries", **Managerial Auditing Journal**, No. 9, vol. 24, pp. 835-860.
- Institute of Internal Auditors (IIA) (2012) Definition of Internal Auditing (Available at: <https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definition-of-Internal-Auditing.aspx>)
- Institute of Internal Auditors (IIA) (2017) International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards).
- JANTAN, M. HARON, H. FADZIL.H. (2005)" Internal Auditing practices and internal control system", **managerial auditing journal**, issue. 8, volume. (20), pp. 844-866.
- Khwaileh, A. (2013) "The extent of the application of internal audit standard in the Jordanian private universities", **International Journal of Education and Research**, No. 12, Vol. 1, PP. 1-14.

- Madurasinghe, I.A.N.S. and Tennakoon, W.D.N.S.M. (2020) The Application of International Internal Audit Standards by Licensed Commercial Banks in Sri Lanka. **Article in Wayamba Journal of Management**. Vol. 11(1), pp. 41-54.
- Paape, L., Johan, S. and Pin S. (2003), The Relationship Between The Internal Audit Function and Governance in the EU-a Survey, **International Journal of Auditing**, Vol. 7, Iss. 3, p. 38.
- Rahahleh, M. (2010)" Regulating the Profession of Internal Auditing in Jordan", **European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences**, issue. 20, pp. 162-180.

9 ملاحق البحث:

ملحق رقم (1) الاستبيان:

السادة المحترمون

تحية طيبة وبعد

هذه الاستبانة جزء من بحث لنيل شهادة ماجستير يهدف الى لقياس مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي في البنوك الخاصة في سورية، ونظراً لخبرتكم العملية والعلمية في هذا المجال أطلب من حضرتكم المساعدة في تحقيق أهداف هذا البحث، والتي تتمثل إلى دراسة وتحليل آراء مدراء وموظفي إدارة التدقيق الداخلي، والعاملين في مجال التدقيق في مصرفكم.

إجابتكم على الأسئلة الواردة في الاستبيان ستكون محل تقدير، وأتمنى منكم الاجابة على هذه الاستبانة بشكل دقيق مع التأكيد على أن المعلومات التي يتم الادلاء بها هي لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بالسرية التامة.

تقبلوا مني خالص الشكر والتقدير.

يرجى التكرم بوضع اشارة ضمن الاجابة المناسبة

المجموعة الاولى: معلومات عن المدقق

1- أعلى مؤهل علمي:					
☐	☐	☐	☐	☐	☐
اجازة جامعية	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	غير ذلك	

2- التخصص العلمي:					
☐	☐	☐	☐	☐	☐
محاسبة	اقتصاد	إدارة	مصارف	غير ذلك	

3- سنوات الخبرة:					
☐	☐	☐	☐	☐	☐
أقل من سنة	من سنة اقل من 5 سنوات	من 5 سنوات اقل من 10 سنوات	من 10 سنوات اقل من 15 سنوات	أكثر من 15 سنة	

4- المسمى الوظيفي:					
☐	☐	☐	☐	☐	☐
عضو مجلس إدارة/لجنة التدقيق	مدير تدقيق	رئيس قسم	مدقق رئيسي	مدقق	غير ذلك

5- الشهادات المهنية:						
☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
CIA	CPA	عربي	محاسب قانوني سوري	لا أحمل شهادة مهنية	غير ذلك	

المجموعة الثانية: مدى تطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

يرجى بيان درجة موافقتك على كل من العبارات التالية بما يتعلق بوضع التدقيق الداخلي في مصرفكم، عن طريق وضع إشارة في مكان الجواب المناسب:

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق نهائياً
المحور الأول: معايير الصفات						
المعيار 1000: الأهداف الصلاحيات المسؤوليات						
1-	يتضمن ميثاق التدقيق الداخلي هدف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي					
2-	يتضمن ميثاق التدقيق الداخلي مرجعية إدارة التدقيق الداخلي الوظيفية لمجلس الإدارة					
3-	يتضمن ميثاق التدقيق الداخلي حق الوصول والاطلاع على السجلات، والوصول إلى الموظفين، والاصول المادية ذات الصلة لأداء مهام التدقيق					
4-	تم تحديد طبيعة الخدمات التأكيدية المقدمة من التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق					
5-	تم تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية المقدمة من التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق					
المعيار 1100: الاستقلالية والموضوعية						
6-	يصادق مجلس الإدارة (لجنة التدقيق) على ميثاق التدقيق الداخلي					
7-	يصادق مجلس الإدارة (لجنة التدقيق) على خطة التدقيق الداخلي					
8-	يصادق مجلس الإدارة (لجنة التدقيق) على موازنة وموارد التدقيق الداخلي					

9-	يصادق مجلس الادارة (لجنة التدقيق) على قرار تعيين وعزل مدير التدقيق الداخلي				
10-	يصادق مجلس الادارة (لجنة التدقيق) على راتب ومكافئات مدير التدقيق الداخلي				
11-	يوجد تفاعل وتواصل مباشر بين مدير التدقيق الداخلي ومجلس الادارة (لجنة التدقيق)				
12-	يمتنع المدققون الداخليون عن تقييم العمليات التي كانوا مشرفين عليها فيما سبق				
13-	يستطيع المدقق الداخلي ابداء رأيه بحرية دون خضوعه لأي ضغوطات خارجية أو داخلية				
14-	لا تؤثر العلاقات الشخصية بين موظفي المصرف والمدقق الداخلي على عملية التدقيق				
15-	يملك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والأنشطة التي يجب فحصها، وحرية الوصول الي السجلات والأصول والموظفين				
المعيار 1200: المهارات والعناية المهنية اللازمة					
16-	يملك المدققون الداخليون كوحدة واحدة متكاملة المهارات والمعارف الضرورية للقيام بعمليات التدقيق.				
17-	يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال				
18-	يملك المدققون الداخليون معرفة وافية بأهم مخاطر تكنولوجيا المعلومات والضوابط الرقابية المتعلقة بها				
19-	يتم الاستعانة بأشخاص مؤهلين إذا افترق المدققون الداخليون المعارف والخبرات اللازمة لتنفيذ كل أو جزء من مهمة تدقيق				
20-	لدى المدققين الداخليين إلمام كافي بمعايير التدقيق الداخلي				

21-	يوجد برنامج تدريب مستمر للمدققين الداخليين				
المعيار 1300: برنامج ضمان وتحسين الجودة					
22-	يقوم مدير التدقيق الداخلي بعملية التقييم المستمر لنشاط التدقيق الداخلي من خلال التخطيط للمهام واجراءات أوراق العمل وتوقيعها ومراجعة التقارير				
23-	يتم اختيار عينة بشكل دوري من مهام التدقيق ومراجعتها، لتنفيذ تقييم دوري لمدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع معايير التدقيق وأخلاقيات المهنة				
24-	يوجد تقييم لمدى التزام المدققين الداخليين بميثاق الواجبات الأخلاقية				
25-	يوجد تقييمات داخلية لنشاط التدقيق الداخلي عن طريق التقييم الذاتي او بواسطة اشخاص من المصرف				
26-	يخضع نشاط التدقيق الداخلي للتقييم بتقيده بالمعايير الدولية من قبل مراجع مؤهل ومستقل من خارج المصرف بشكل دوري كل خمس سنوات على الأقل				

المحور الثاني: معايير الأداء					
المعيار 2000: ادارة نشاط التدقيق الداخلي					
27-	يتم اعداد خطة مبنية على اساس المخاطر من قبل التدقيق الداخلي لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي				
28-	يتم الأخذ بعين الاعتبار توقعات مجلس الإدارة والإدارة العليا في إعداد خطة التدقيق الداخلي				
29-	تتضمن خطة التدقيق الداخلي مهام استشارية تضمن تحسين إدارة المخاطر وإضافة قيمة وتحسين عمليات المصرف				

					30-	يتم ابلاغ خطة التدقيق الداخلي واي تغييرات تطرأ عليها الى مجلس الادارة للموافقة
					31-	يتم وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي
					32-	يرفع مدير التدقيق الداخلي تقارير دورية الى مجلس الادارة حول اهداف وصلاحيات ومسؤوليات وأداء نشاط التدقيق الداخلي
					33-	يشارك التدقيق الداخلي المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الخارجية والداخلية التي تقدم خدمات توكيدية
المعيار 2100: طبيعة العمل						
					34-	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة في المصرف وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين أساليب الحوكمة
					35-	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملائمة الأهداف والسياسات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة وتحديد مدى تحقيق هذه الأهداف والسياسات وبيان الانحرافات والإبلاغ عنها.
					36-	يقيم التدقيق الداخلي تكنولوجيا المعلومات لدى المصرف ودعمها لاستراتيجيات وأهداف المصرف
					37-	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها
					38-	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم موثوقية ومصادقية البيانات المالية والمعلومات التشغيلية
					39-	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات لدى المصرف
					40-	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث عمليات احتيال في المصرف
					41-	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم فعالية وكفاية الضوابط الرقابية في المصرف

المعيار 2200: التخطيط للمهمة					
42-					يعد المدققون الداخليون برنامج (خطة) عمل لكل مهمة تدقيق داخلي تتضمن أهداف المهمة ونطاقها، وتوقيتها، والموارد المخصصة لها
43-					يتم اجراء تقييم أولي للمخاطر المتصلة بالنشاط المدقق قبل بدء عملية التدقيق
44-					يتم تخصيص الموارد المناسبة والكافية لتحقيق اهداف مهمة التدقيق الداخلي
45-					يتم المصادقة على برنامج عمل مهمة التدقيق قبل تنفيذه، وأي تعديل يطرأ عليه لاحقاً من قبل مدير التدقيق
المعيار 2300: تنفيذ المهمة					
46-					يحدد المدققون الداخليون معلومات كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة لبناء ملاحظات وتوصيات مهمة التدقيق لتحقيق اهداف مهمة التدقيق الداخلي
47-					يؤسس المدققون الداخليون استنتاجاتهم ونتائج المهمة بناء على تحاليل وتقييمات مناسبة
48-					يتم توثيق معلومات كافية وموثوقة وذات صلة لتأييد استنتاجات المدقق ونتائج تنفيذ مهمة التدقيق
49-					يوجد اشراف ملائم على مهمات التدقيق ومراجعة نتائجها بما يكفل تحقيق الاهداف وتطوير كفاءة الفريق
المعيار 2400: تبليغ النتائج					
50-					يزود المدققون الداخليون مدير التدقيق بنتائج ونطاق واهداف مهمة التدقيق
51-					يتم تبليغ نتائج مهام التدقيق والاستنتاجات القابلة للتطبيق والتوصيات وآراء المدقق الداخلي مدعمة بمعلومات كافية وموثوقة وذات صلة ومفيدة
52-					تكون نتائج مهام التدقيق صحيحة وموضوعية وواضحة

					وموجزة وكاملة وفي التوقيت المناسب	
					يتم إدراج الجوانب الإيجابية لأداء الجهة الخاضعة للتدقيق ضمن نتائج مهام التدقيق الداخلي	53-
					يرسل مدير التدقيق الداخلي نتائج التدقيق الداخلي الى الاطراف المعنية	54-
					يتم الافصاح عن حالات عدم التوافق مع المعايير او القواعد السلوكية عندما تؤثر على نتائج مهمة تدقيق محددة	55-
					يتضمن تبليغ نتائج مهام التدقيق القيود المفروضة على نطاق المهمة	56-
					تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع القيود على تداول واستعمال نتائج التدقيق لدى توزيعها لجهات خارجية	57-
معيار 2500: متابعة سير العمل						
					يتم متابعة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة إزاء نتائج مهام التدقيق التي تم إبلاغها بها	58-
					تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة معالجة نتائج المهام الاستشارية التي تم تنفيذها من التدقيق الداخلي	59-
معيار 2600: ابلاغ قبول المخاطر						
					يناقش مدير التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا حالات قبولها لمستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمصرف	60-
					يتم ابلاغ المجلس في حال عدم قناعة مدير التدقيق الداخلي بالمستوى المرتفع من المخاطر المقبول من الادارة.	61-

10 Abstract

Title: “Extent of application of International internal auditing standards in private Banks in Syria”

The research aims to study the extent of the application of international standards for the professional practice of auditing in private Syrian banks. by determining the extent of applying the standards of attributes, and performance standards of the internal audit departments in these banks, and also aimed to identify the personal variables of the internal auditor, that affect the extent of commitment of the internal audit departments in private Syrian banks, with international standards for professional practice, to reach proposals that contribute to developing the work of the internal audit department in private Syrian banks.

The study population consists of the workers in the internal audit, and control departments in 14 private Syrian banks, and 70 questionnaires were distributed to a sample of workers in the internal audit and control departments of these banks. The researcher used a number of statistical methods in the SPSS program to present and analyze the results of the study.

The study concluded that: Syrian private banks apply - at a good level- the international standards for the professional practice of internal auditing, and that they apply the attribute standards, at a good level of application, and apply performance standards, at a very good level of application, and that there are no statistically significant differences between the extent of the application of international standards for the professional practice of internal auditing due to Personal variables of the internal auditor.

The study recommended a set of solutions and proposals as the following: the need to focus on the consulting role of internal audit departments, and the need for Syrian private banks to support the actual and apparent independence of their internal audit departments, and work on defining internal auditors with the most important information technology risks and related controls, and provide appropriate knowledge for auditors to assess fraud risks, and the need to implement assessments Internal and external audit activity, the importance of hiring qualified people from outside the audit department in case of lack of knowledge and experience necessary to carry out the tasks, and emphasizing the inclusion of the positive aspects of the performance of the audited entity within the results of internal audit tasks.

The researcher suggested organizing specialized courses in the field of internal auditing, introducing International standards for the professional practice of internal auditing, working on issuing Syrian standards for the professional practice of internal auditing, and establishing an association of internal auditors in Syria concerned with the affairs of the internal audit profession.

Key words: Internal audit, international standards for the professional practice of internal auditing, internal audit management in banks.